سياسة الخبال

جنايات العمل السياسي لسلفية الإسكندرية

تأليف

طلحة محمد المسير

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

حقوق الطبع غير محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾

(سورة التوبة: آية ٤٧)

نداء

* إلى الذين قضوا جل عمرهم في دراسة الجماعات، والحديث عن جماعة المسلمين، والشوقيين، والتوقف والتبين، والجهاد، والجماعة الإسلامية، والقطبيين، والسروريين، والسلفية الجهادية، والسلفية العلمية، والمداخلة، والإخوان، والتبليغ، والأشاعرة، والماتريدية، والتصوف..، ثم هم اليوم ينادون بالتكنوقراطية والديمقراطية على الطريقة المصرية.

* إلى الذين أعدوا أنفسهم ليكونوا حراسا للعقيدة، ثم هم اليوم يحرسون الكنائس، وأقسام الشرطة، والمجالس النيابية، ويمتنعون عن حراسة المساجد والملتحين والمنتقبات.

* إلى الذين كانوا طول عمرهم يحذرون من التقارب مع الشيعة بدعوى نصرة الإسلام، ثم هم اليوم يصيحون ويصيحون: ندعو للتوافق مع النصارى والعلمانيين خدمة للأوطان.

* إلى الذين تربوا على حب تحكيم الشريعة، وموالاة المؤمنين، والبراءة من الكافرين، ثم هم اليوم يروجون لدستور كفري، ويشاقون الجماعات الإسلامية، ويتغزلون بطغاة العسكر ومجرمي العلمانية.

* إلى الذين رددوا مرارا كفر الحلاج وابن عربي، ثم هم اليوم يتوقفون في كفر سدنة الزندقة والليبرالية.

* إلى الذين استعملت معهم في أول التزامهم وسيلة الإبهار، فاختزل العلم عندهم في قضايا فكرية لم تكن لهم بها سابقة علم، فظلوا في تقليد أعمى لمن أبهرهم أول مرة.

– اذكروا قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (سورة الأنفال: آية ٢٤).

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين..، أما بعد؛

فما أن أهلك الله جل وعلا فرعون وجنده، وجاوز بنو إسرائيل البحر، ومروا بقوم يعبدون غير الله جل وعلا، حتى هتف البعض بموسى عليه السلام: ﴿اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ (سورة الأعراف: آية ١٣٨)!

وواعجبا لهم، ما هذا الحنين الجارف إلى العبودية التي ترعرعوا فيها بين فرعون وجنده!.

وواعجبا لهم، عرضوا أنفسهم للخطر والإيذاء بمعاداتهم فرعون الذي يدعي الألوهية، ثم يريدون العودة لتأليه الطواغيت!.

وواعجبا لهم، هل خطر ببالهم أن الألوهية المرفوضة هي التي تجيء من عند الآخرين، أما إذا أتت من عند بني جلدتهم ومن عند رجال الدين فيهم فحي هلا بالشرك ومرحبا؟!.

وواعجبا لهم، لماذا طلبوا إلها واحدا، مع أنهم مروا على قوم يعكفون على أصنام عديدة؟ هل أرادوا أن يجعلوه شركا بصبغة إسلامية؟ فطالما أن الإسلام يرفض تعدد الآلهة فليكن هذا الصنم إلها واحدا لا آلهة متعددة!.

وواعجبا لأشباههم الذين نجاهم الله من فرعون العصر، فمروا على فلسفات الغرب والشرق، وصاحوا كما صاح أسلافهم: نريد ديمقراطية مصرية- نريد تكنوقراطية- نريد توافقا وطنيا- فليحيا الدستور المصري العظيم- وليرتفع شأن جيش مصر الباسل- ولا لهدم القضاء- ولا للتكفير- ولا للعداء بين المصريين...

ويحهم! ما أسرع هلكتهم!

أهذا هو الميثاق الذي أخذه الله لمن أوتوا الكتاب أن يبينوه للناس ولا يكتموه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ (سورة آل عمران: آية ١٨٧)؟

أهذا هو ما نهى الله جل وعلا عنه من عدم لبس الحق بالباطل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: آية ٤٢)؟

أم أن هذا هو لي اللسان الذي ذكره الله جل وعلا في كتابه في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (سورة آل عمران: آية ٧٨).

لقد عاش المسلمون في مصر تجربة مريرة بدأت عندما رأوا منة الله جل وعلا عليهم في إسقاطه لحكم طاغية مصر، وشعر أبناء الصحوة ببعض نشوة النصر ورأوا بوادر التمكين، وبدلا من أن يشكروا نعمة الله عليهم فيتمسكوا بالإسلام تمسكا، سارع الكثيرون منهم إلى التنازل عن الثوابت، والتفاوض على المحكمات.

وكان من الذين وقعوا في فتنة التفريط في كثير من أوامر الشرع قوم تلطخوا بالسياسة غير الشرعية من مشايخ وطلاب سلفية الإسكندرية، فظهرت على السطح أقوال وأفعال ومبادرات وممارسات ومؤامرات بعيدة كل البعد عما أمر الله جل وعلا به، وبدأ الناصحون ينصحون لهم ويوجهون، ولكن قل من يستمع للنصح؛ فرحى الأحداث ودوامة القضايا جعلت الكثيرين منهم يعيش في ذهول لا يستطيع أن يفارقه.

وقد كنت نشرت منذ شهور على الشبكة العنكبوتية بعض المقالات المتعلقة بأمور من السياسة الشرعية، ومقالات تنصح لهم وتوضح ما التبس عليهم، ثم لما ازدادت المحنة رأيت

أن أجمع تفرقها وأعيد صياغتها لتخرج في كتاب يكون دليلا لمن أراد تبصر الطريق السوي.

وقبيل طبع الكتاب حدث ما جعلني أعيد ترتيبه، وأزيد في عجالة بعض المواضع، وأبادر بنشره حتى قبل أن تنتهي الأحداث المتسارعة لعل البعض أن يستفيق من غفلته؛ فقد وقع الانقلاب الإجرامي الذي قاده أباطرة الجيش والعلمانية، وكان وقع المفاجأة على الجميع شديدا، ولكن ما زاد ألم مصابنا عند تحكم العلمانيين في مقاليد الأمور أن سلفية الإسكندرية كانت شريكا مباشرا في نصرة علمانيي الجيش والأحزاب، والترويج لحكمهم، وتخدير الناس عن حقيقة المعركة.

فمعركة العلمانيين وجنرالات الجيش ليست ضد الإخوان المسلمين قطعا، بل هي ضد الإسلام وشعائره، نعم هي ضد الإسلام الذي يعادي العلمانية ويعمل على تطبيق الشريعة، تلك هي الحقيقة التي تغافلت عنها سلفية الإسكندرية قائلة وهي تتغنى بالانقلاب: **"إن جيش مصر الوطني عهدنا معه ألا يفرط أبدًا في الشريعة وموادها في الدستور والهوية الإسلامية"**[1]، ولا أدري هل كان جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك، من جيش مصر أم من جيش إسرائيل؟!!

إن هذه الحقيقة تنبهت لها كثير من فصائل العمل الإسلامي وعملوا بناء على فهمهم لطبيعة الصراع؛ فهم يعلمون أن مرشح الإخوان المسلمين لم يحكم بالشريعة، فأنكروا عليه ذلك، ودعوا لتحكيم الشريعة، وفضحوا بقوة مراكز القوى التي تتبنى الدفاع عن العلمانية وحماية أركانها، فهاجموا قيادات المجلس العسكري، وطواغيت القضاء، وأفاعي وزارة الخارجية، وخبثاء وزارة الداخلية، فكانت معركتهم الكبرى مع العلمانية بشمولها، وأنكروا على الإخوان وسلفية الإسكندرية تلبسهم ببعض خصال الأعداء، ويمكن متابعة خطابات كثير من تلك الفصائل لملاحظة ذلك على تفاوت بين تلك الفصائل في ذلك ناتج عن التفاوت في وضوح

---

١ جزء من بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث الراهنة ٦، منشور بموقع صوت السلف بتاريخ ٢٦ شعبان ١٤٣٤هـ، ٤ يوليو ٢٠١٣م.

الرؤية والتمسك بمحكمات الشريعة؛ بدءا بخطابات الشيخ الدكتور أيمن الظواهري والشيخ أحمد عشوش، مرورا بخطابات الأستاذ حازم صلاح أبو إسماعيل، والجماعة الإسلامية، والهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، ومجلس شورى العلماء، بل وحتى حزب الوسط كان عنده بعض الفهم لحقيقة المعركة.

أما سلفية الإسكندرية فجل معركتهم كانت ضد الإخوان كجماعة منافسة لها، فبدأوا باكرا بالصدام مع الإخوان والتقارب مع العلمانيين، وليتهم تصادموا مع الإخوان نصرة للشريعة! كلا فتطبيق الشريعة عندهم يأتي عن طريق مجلس النواب، والرئيس لم يعد مطالبا بحفظ الدين بل تلك مهمة الأزهر، يقول قائلهم: **"مِن أهم الأمور التي خرجت عن صلاحيات الرئيس بينما كانت على رأس صلاحيات الإمام: هي مهمة حفظ الدين، وهي مهمة وفق نظام الدولة الحديثة موكولة إلى المؤسسة الدينية الرسمية، وهي في مصر: الأزهر...، التي لا يستطيع الرئيس حتى ولو كان مؤمنًا بالمرجعية الإسلامية إلا أن يحاول أن يوفر لها المناخ المناسب للعمل وفقط، وأما التفاصيل فخارجة عن اختصاصه"**[1]، والقضايا الكبرى التي شغلت سلفية الإسكندرية وأخذت حيزا كبيرا من نقاشاتهم هي:

- بيعة الدكتور محمد مرسي للمرشد العام قد تجعله خادما لجماعته لا رئيسا لكل المصريين!!.

- ثم حملوا لواء ملف أخونة الدولة، وجابوا نوادي الفُجر في القنوات الفضائية ليهتفوا: لا لأخونة الدولة، لا لأخونة الدولة، لا لأخونة الدولة.

- ثم تبنوا قضية إشراك العلمانيين في الحكومة، صارخين: تكنوقراط تكنوقراط.

- ثم تجاهلوا جهود المفسدين الضخمة لتوليد أزمات معيشية، وبدلا من أن يساهموا في

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: مقارنة بين نظام الخلافة وبين الدولة الحديثة ذات المرجعية الإسلامية، منشور على موقع صوت السلف.

فضح هؤلاء المفسدين توشحوا برداء المدافع عن مشاكل الشعب ضد ما أسموه فشل الحكومة في مواجهة الأزمات.

– وظلوا مدة شهور يحاربون الإخوان المسلمين بصراخ وعويل ليل نهار على التكنوقراط والحكومة التعددية والمبادرة الوطنية..، حتى كان آخر أمرهم المشاركة في تمكين عتاة العلمانية للحكم في مصر، **وعندها لم نحس منهم من أحد ولم نسمع لهم ركزا**، وكفوا عن الصراخ والعويل، والساجدون يقتلون عند الحرس الجمهوري والمنصة ثم في مذبحة القرن مذبحة فض الاعتصام في ميداني رابعة والنهضة، وقيادات العمل الإسلامي تقتل وتعتقل، والمساجد تحاصر مرارا وتقتحم وتحرق، والملتحون يقتلون في الطرقات، والبرادعي نائب رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية يوطد العلاقات مع رافضة إيران، والتهجم على الإسلام وشعائره في الفضائيات يتكرر ليل نهار، والحكومة الانتقالية تضم عتاة الكفر والزندقة والإلحاد وتقصي كل التيارات الإسلامية، والمجلس العسكري يعيد فتح سفارة المجرم بشار، ويمنع إخواننا السوريين من الدخول إلا بموافقة أمنية...

ولا يمحو جريمتهم دعواهم أن الحرب كانت ضد الإخوان لا الإسلام، ولا دعواهم أنهم اتخذوا هذا الموقف ليحافظوا على بعض المكاسب، ولا دعواهم أننا لا قبل لنا بالأعداء وأن الأعداء منتصرون لا محالة.

نعم لا يمحو جريمتهم هذه الدعاوى الباطلة التي ما هي إلا ترداد لدعاوى دعاة الفتنة في شتى الأزمان.

إنها نفس الدعاوى التي ادعاها الباقوري عندما والى جمال عبد الناصر.

وهي نفس الدعاوى التي ادعاها البوطي عندما والى بشار الأسد.

وهي نفس الدعاوى التي تدعيها سلفية الإسكندرية عندما والت السيسي.

وهناك فرق ضخم بين أن يرى أحد الناس عدم خوض غمار المعركة فيجلس في بيته،

وبين أن يقف في صف عدو الإسلام المحارب للإسلام، عضدا له، ومدافعا عنه، ومهاجما للمسلمين الذين وقفوا في وجهه، ومحرضا عليهم، وناشرا للأكاذيب عنهم؛ فالأول قد يسمى خوفا، أما الثاني فهو الموالاة والمناصرة.

ويا ليت سلفية الإسكندرية انشغلت بما ينفع بنيانها الدعوي بدلا من المداهنات والتنازلات والجنايات القاتلة؛ كتأمين تعليم إسلامي ومدارس خاصة تستوعب أبناء الدعوة حتى لا ينجرفوا في نظام تعليمي فاشل ومدمر، أو مناهج تعليم معدلة تصوب لأبنائهم أكاذيب مناهج التعليم، أو مستشفيات إسلامية تراعي الآداب الشرعية في التداوي، أو إعلام إسلامي يواجه التحديات المهمة، أو دورات ثقافية تسد حاجة العاملين فيها الثقافية، أو جهاز استخبارات للدعوة يتتبع خطط الأعداء ومكرهم ويستشرف الواقع، أو نظام مالي يوفر ما تحتاجه الدعوة من نفقات، أو تكافل اجتماعي بين أبناء الدعوة يتكفل بالحاجات الطارئة للعاملين في الدعوة، أو عمل إغاثي وإنساني يسد أشد الحاجات إعوازا...، ولكن للأسف جنوا على أنفسهم، وعلى الجماعات الإسلامية، بل وعلى الأمة الإسلامية جمعاء.

* سبب اختيار دراسة تنازلات التجربة الديمقراطية لسلفية الإسكندرية:

يتناول هذا الكتاب دراسة عن جانب من جوانب العمل السياسي الذي شاركت فيه سلفية الإسكندرية عبر ما يزيد عن السنتين بعد ثورة مصر؛ حيث يرى الكثيرون انحرافا ضخما حدث في مسيرة جماعتهم بعد الثورة، مما يدعو وبشدة إلى نصحهم وتنبيههم؛ عسى الله أن ينجيهم من هذا المستنقع الذي وقعوا فيه.

وقد يتساءل البعض: لم اخترت دراسة المشاركة الديمقراطية لسلفية الإسكندرية، دون غيرها من الفصائل التي شاركت في العملية الديمقراطية وترفع شعارات سلفية أو إسلامية؟

والجواب عن ذلك: أن سبب هذا الاختيار عدة أمور؛ منها:

- أن مشاركة من ينتسبون للسلفية بمصر في الديمقراطية مشاركة جديدة وطارئة عليهم، فكانت جديرة بالنظر فيها وتقييمها.

– توفر كثير من الدراسات التي تقيم تجارب بعض الإسلاميين الذين سبقوا إلى التلطخ بهذه الديمقراطية كالإخوان.

– أن مشاركة سلفية الإسكندرية تعد هي أبرز وأكبر المشاركات في المجموعات التي تزعم أنها تنبع من منهج السلف وشاركت في الديمقراطية.

– أن هذه المشاركة فتحت باب الفتنة لكثير من التيارات الإسلامية في المغرب العربي والجزيرة العربية لتحذو حذوهم وتقتدي بهم.

– أن تضخم هذه المشاركة أدى بهم إلى الوقوع في كل –أو على الأقل في جل– النقائص والسلبيات التي وقعت فيها الفصائل المشاركة في الديمقراطية والمنتسبة للإسلام أو للسلف؛ واستطاعوا في عامين أن يرتكبوا جنايات في حق العمل الإسلامي لم يجرؤ غيرهم أن يرتكب بعضها إلا في عشرات السنين؛ فدراسة تجربتهم هي دراسة لعموم التجارب الديمقراطية التي تتقاطع معهم في كثير من الأمور.

– صبغهم للباطل بصبغة شرعية، كالاستدلال بآية قرآنية أو حديث نبوي، أو قاعدة شرعية، مع اتخاذ المواقف الباطلة، وادعاء أنهم ممثلون لأهل السنة والجماعة ومنتصرون لمنهج السلف، وهذا أوقع البعض في الفتنة، وظن أنه بتقليدهم يسلم من اتباع الهوى[1].

---

١ من أمثلة ذلك أنهم لما ظاهروا العلمانيين في حربهم ضد الإسلام عند انقلاب ٣٠-٦، وأعلنوا مشاركتهم في وضع ما أسموه خارطة الطريق، وصرح كثير من المشايخ بتغليظ الإنكار عليهم، خرج قائلهم يقول: "اتباع أهل العلم والدعوة في الأمور الاجتهادية هو الذي أمر الله به..، ولو أن كل إنسان اتبع رأيه وهواه فهل يمكن أن يكون لأهل السنة كيان مؤثر بهذه الطريقة؟ والاستقلال المزعوم بهذه الطريقة التي تهدم الكيان فلا يبقى إلا كيانات أهل البدع والضلال تتحكم في المشهد" من فتوى للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: اتهام متبعي أهل العلم في النوازل والمسائل الاجتهادية بالتقليد، منشورة على موقع صوت السلف بتاريخ ٢٥ شعبان ١٤٣٤هـ، ٣ يوليو ٢٠١٣م، فألبس هذه المظاهرة للعلمانيين ثوب أهل السنة الذي

– زعم بعضهم أن اختياراتهم الحركية تسمى المنهج السلفي للتغيير، وأن الجماعات الأخرى ليست ذات منهج سلفي، وأن هذه الجماعات قد تدخل في مفهوم أهل السنة العام الذي يقابل مفهوم الرافضة، ولكن هذه الجماعات ليست على منهج أهل السنة في طريقة التغيير، ومن أراد سلوك طريق أهل السنة والجماعة فعليه العمل باختياراتهم الحركية، بزعم أنها هي منهج أهل السنة والسلف الصالح لا غيرها، ولذلك يقيمون معارك فكرية مع غيرهم من الجماعات الإسلامية وينظرون إليهم نظرة دونية، ويطلق هذا البعض ألقابا تنفيرية على كل مجموعة لا تنضوي تحت قيادتهم الحركية.

– أن استحواذ فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد على القرار في هذه الجماعة، ودوران جل العناصر في فلكهم، يسهل عملية الدراسة والتقييم.

– أن المتابع للخط العام لهذه المشاركة يفاجأ بأنهم جمعوا مع الوسيلة الديمقراطية الباطلة كثيرا جدا من المواقف الشائنة، التي تصب في مصلحة أعداء الإسلام ولا تزيد المسلمين إلا تفرقا وخبالا وفتنة؛ بدءا من رفض الثورة على مبارك، مرورا بموالاة المجلس العسكري، ثم اختيار عبد المنعم أبو الفتوح في انتخابات الرئاسة، ثم الزعم بأن الدستور الكفري الجديد أصبح إسلاميا، ثم الركون لعلمانيي جبهة الإنقاذ، ثم المطالبة بحكومة يشارك فيها العلمانيون، ثم رفض المساس بالقضاء الطاغوتي، ثم خذلان الإسلام عندما هاجم العلمانيون المساجد ومزقوا المصاحف، ثم موالاة العلمانيين الذين حكموا مصر في أحداث ٣٠– ٦.

– أن التعصب عند سلفية الإسكندرية لعملهم السياسي شديد؛ فجل الفصائل تأخذ قرارا وتتراجع، وتعلن أنها أخطأت في هذا أو ذاك، أما سلفية الإسكندرية فالغالب أنهم يزعمون أنهم على الصواب دوما، حتى وإن فعلوا الشيء ونقيضه، فكله صواب، وما على الأتباع إلا الاتباع في كل حال؛ فإذا استطاعوا نشر فكرة بين الشباب روجوا كلامهم باسم

يناطح كيانات أهل البدع، مع أن منهج أهل السنة والجماعة بريء من ذلك براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام، كما سيتضح في ثنايا الكتاب.

الشورى التي يجب التزامها حفاظا على وحدة الكيان، وإذا لم تف الشورى بما يريدونه ولم يستطيعوا إقناع الشباب بفكرتهم، روجوا أن هذه الأمور السياسية لا ينتصب لها إلا العلماء الحكماء، وأن على الشباب الانشغال بالصلاة وقراءة القرآن، وترك الكلام في هذه الأمور، واتباع ما يأمر به القادة.

– أن لي علاقة مباشرة وقديمة تمتد لما يقارب خمس عشرة سنة، مع بعض قيادات هذه الجماعة، وكنت أتعاون مع بعضهم في بعض أمور الدعوة، ونجتمع على نشر الخير ودعوة الناس للبر، إلى أن كانت الثورة، ففوجئت بخوضهم غمار عمل سياسي أرادوا أن يجعلوه جامعًا بين الإسلام والديمقراطية! فكان ذلك بمثابة طعنة مؤلمة لكثير ممن عرفهم وعايشهم، وأصبح هذا التيار الديمقراطي تيارا جارفًا، لا يلوي على شيء، وتضخم الانحراف، وتجذر الخلل في فهم وعرض كثير من القضايا، فاستعنت الله، وقيمت ممارستهم هذه، لعل الله أن يجعلها سببا في العودة إلى صفاء الإسلام ونقائه.

* وسميت الكتاب باسم **سياسة الخبال**؛ لأن السياسة التي مارستها سلفية الإسكندرية ما زادت الأمة إلا خبالا، وولعا بالأفكار والفلسفات التي تناقض الدين، وولوغا في التنازلات التي تطمس شعائر الإسلام، وتأخرت بسبب ذلك الدعوة إلى الله عشرات السنين، وشتت العصبيات الحزبية صف المسلمين.

وهذا الكتاب ما هو إلا عناوين وإشارات وخطوط عامة في قضايا التوحيد والواقع والسياسة الشرعية، وليس كتابا منهجيا متكاملا في أمور الإيمان والتحاكم والولاء والبراء والإيمان والكفر والسياسة الشرعية...، وإلا فإن تفصيل القول في مئات القضايا التي تعرض لها الكتاب، وبسط الأدلة وأقوال أهل العلم، ووضع حدود ومعالم كل أمر، يحتاج إلى عشرات الكتب، ولكن لعل هذه الإشارات توضح السبيل لمن أراد استبصار الطريق السوي.

وقد جاء الكتاب في:

– مقدمة.

– **تمهيد:** يبين أن الشطط في التعامل مع المستجدات الدعوية قبل الثورة أدى لبعض الغلو في فهم النصوص والتعامل مع الواقع.

– **الفصل الأول: حكم العمل بالديمقراطية وآلياتها.**

المبحث الأول: الديمقراطية دين يناقض دين الإسلام.

المبحث الثاني: نظام آليات الديمقراطية نظام كفر بدين الإسلام.

المبحث الثالث: إبطال خدعة "نقبل نظام آليات الديمقراطية ما اتفق مع الإسلام".

المبحث الرابع: حكم المشاركة في البرلمان.

– **الفصل الثاني: دستور طاغوتي.**

المبحث الأول: الدستور الجديد دستور كفري.

المبحث الثاني: الرد على شبهة أن هيئات إسلامية دعت للتصويت بنعم للدستور.

– **الفصل الثالث: تنازلات سلفية الإسكندرية بعد ممارستها الديمقراطية.**

المبحث الأول: تنازلاتهم في قضية تطبيق الشريعة.

المبحث الثاني: تنازلاتهم في قضية الولاء والبراء.

المبحث الثالث: تنازلاتهم بدعوى الموازنة بين المصالح والمفاسد.

المبحث الرابع: سياسة سلفية الإسكندرية سياسة بدعية لا شرعية.

– **الفصل الرابع: نحو سياسة شرعية معاصرة.**

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن عشر مسائل مهمة لفهم السياسة الشرعية المعاصرة.

المبحث الثاني: تذكرة مختصرة بأربعين وسيلة من وسائل السياسة الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة.

– الخاتمة.

– الملاحق:

ملحق١: جدول مقارنة يبين أثر الديمقراطية في اختلاف وتناقض مواقف سلفية الإسكندرية.

ملحق٢: الصور.

* **وأخيرا:** فما كنت أتمنى أن تصل جناياتهم السياسية إلى هذه الهوة السحيقة التي انحدروا فيها، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه؛ وما من الذب عن دين الله جل وعلا بديل.

وأسأل الله أن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، وأن يحفظنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

طلحة محمد المسير

Talha١٣٣@gmail.com

١٤ شوال ١٤٣٤هـ

تمهيد

يبين أن الشطط في التعامل مع المستجدات الدعوية قبل الثورة أدى لبعض الغلو في فهم النصوص والتعامل مع الواقع

إن مما زاد من ألم القلب في تقييم العمل السياسي لسلفية الإسكندرية بعد الثورة أن البعض كان يلحظ قبل الثورة أحيانا بعض الشطط في فهم النصوص والحكم على الجماعات والأفراد بدعوى الحفاظ على المنهج، وصفاء المنهج السلفي..، بل لقد صرف بعض شيوخ سلفية الإسكندرية كثيرا من أوقاتهم في تشقيق العبارات والتكلف في فهمها بهذه الحجج، فمثلا عبارات: **"سلفية المنهج وعصرية المواجهة"**، و**"إلا رسول الله"**، و**"المجتمع الجاهلي"** كانت تنال جزءا كبيرا من التنقيب والتفتيش، وقلما يسلم داعية من غير العاملين في صفوفهم الدعوية إلا ويتم تصنيفه في قائمة طويلة من التصنيفات التي ينبني أغلبها على الوهم والظنون، وتفسير الكلمات بمعنى لا يخطر على ذهن قائله.

بل لقد وصل الحال ببعض سلفية الإسكندرية قبل الثورة؛ إلى أنهم كانوا يتحرجون من كثير من الأعمال الدعوية التي يقوم بها غيرهم من المسلمين بدعوى الغيرة على العقيدة الإسلامية من الدخن، والحفاظ على أصول المنهج والعقيدة.

ويكفي في هذا المقام أن أتعرض لمثالين عجيبين يبينان بعض الغلو السابق في تشقيق العبارات، لنقارنه بما سيأتي لاحقا في ثنايا البحث من إطلاق بعضهم الآن لعبارات باطلة بطلانا لا يحتمل التصحيح، ومع ذلك يتم تشقيق تلك العبارات الباطلة لتصحيحها!!:

أ- موقفهم من شعار إلا رسول الله:

مع الجريمة النكراء التي ارتكبت في الدنمارك بالإساءة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هبت جموع كثيرة من الأمة دفاعا عن عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقامت كثير من الجهود الطيبة في هذا المجال الكريم، وانتشر شعار بعنوان: **"إلا رسول الله"** ليدل على

عظم جرم الكافرين المعتدين، وتلقت الأمة هذا الشعار بالقبول، وفهمته فهما صحيحا لا لبس فيه، بلا أدنى أثر لأي شائبة تشوبه.

ولكن هناك في أقصى مصر جلس بعض سلفية الإسكندرية يقلب هذا الشعار الذي خرج من غير جماعته، وخرج علينا بأمر من أعجب العجب؛ حيث قال:

"وموعدنا في هذه المرة مع شعار آخر ارتبط كسابقه بالدفاع عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، وأصبح أيضا في ظن الكثيرين مجرد شعار يتردد دون أن يكون له تأثير في سلوك صاحبه...

لقد أصاب هذا الشعار ما أصاب غيره من تفريغه من مضمونه، أو سلوك طرق خاطئة لتحقيقه، مع ضعف في الهمة والإرادة، ولكننا نريد أن نركز في محاكمتنا لهذا الشعار على قضية أخرى في غاية الأهمية، وهي خطأ هذا الشعار معنويا، وتضمنه لمعانٍ فاسدة، وإن كان من أطلقه لم يرد هذا المعنى قطعا، ولكن العجب من انتشار هذا الشعار كانتشار النار في الهشيم دون أن ينتبه هذا الجمع الكبير ممن استخدمه لخطأ فحواه، لا سيما وأنه قد استخدم من قبل كثير من الغيورين على دين اللّه عز وجل...

فأداة الاستثناء إلا تضع الخط الفاصل بين ما يقبل التسامح وما لا يقبل، والحقوق الشخصية كلها قابلة للتسامح من حيث المبدأ...، ولكن حق اللّه لا يملك أحد التسامح فيه...

إذا فكل الحرمات تأتي بعد إلا لا قبلها، ومتى قال القائل: إلا رسول اللّه، فأين حرمة سائر الأنبياء صلوات اللّه وسلامه عليهم؟!!

وأين حرمة الصحابة رضي اللّه عنهم؟!

بل أين حرمة آحاد المؤمنين التي هي أعظم عند اللّه من البيت الحرام في البلد الحرام في الشهر الحرام؟!

تُرى هل فهم أعداؤنا الشعار على ظاهره اللغوي فظنوا أن الأمة لا يهمها إلا رسول اللّه

صلى اللّه عليه وسلم، فراحوا يسخرون من عيسى عليه السلام؟!..، وأطلقوا عملية أمطار الصيف القذرة على إخواننا في فلسطين، تمطرهم بوابل من الرصاص والقنابل، وانتهكوا أعراض المسلمات في العراق وأشاعوا ذلك علنا، لا نستطيع أن ندعي ذلك؛ لأن الأعداء يفعلون هذه الجرائم من قبل أن نطلق هذا الشعار، ولكننا لا نستبعد تأثير هذا الشعار على العقل الباطن لكثير من المسلمين؛ فأصبح تفاعله مع قضايا الأمة الأخرى منعدما بالنسبة إلى تفاعله مع قضية نصرة محمد صلى اللّه عليه وسلم.

ومن المعلوم أن الأعداء يرصدون هذه الظواهر، ومتى رصدوا ذلك فسوف تزداد القضية خطورة عما هي عليه الآن، ونحن نعلم أن أصحاب هذا الشعار أرادوا أن ينبهوا على أن الخطب في أمر النبي صلى اللّه عليه وسلم أخطر من غيره، إلا أننا يجب أن نعبر عن ذلك بعبارات لا تتضمن معنى فاسدا"[1].

والحقيقة أن الفساد لم يكن في الشعار، بل في هذا الفهم المتشنج البعيد عن اللغة العربية والشرع المطهر.

وماذا يقول هذا المفسر لشعار **"إلا رسول اللّه"** في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًاۙ أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ (سورة البقرة: آية ١٧٤)؟ هل سيقول: إن هؤلاء الكاتمين ما أنزل الله لا يدخل الطعام بطونهم إنما تدخل النار والنار فقط؟!!.

وماذا سيقول هذا المفسر لشعار **"إلا رسول اللّه"** في قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ﴾ (سورة الأنعام: آية٣٢)؟ هل سيقول: إن الحياة الدنيا لا عبادة فيها ولا تقوى؟!.

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: محاكمة شعار إلا رسول الله، منشور بموقع صوت السلف بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية ١٤٢٧هـ.

ب- افتراء أن عائشة رضي الله عنها اعتقدت عقيدة كفرية وهي جهل أن الله يعلم كل شيء يكتمه الناس، ثم تعلمت العقيدة الصحيحة[1]:

وهذا من أبطل الباطل وأعجب العجب، ومما يهش بمثله أعداء الله من الرافضة الكارهين لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها؛ حيث اشتبهت على هذا الزاعم رواية حديثية فيها أن عائشة رضي الله عنها قالت: **«لما كانت ليلتي التي هو عندي، تعني النبي صلى الله عليه وسلم، انقلب، فوضع نعليه عند رجليه، ووضع رداءه، وبسط طرف إزاره على فراشه، فلم يلبث إلا ريثما ظن أني قد رقدت، ثم انتعل رويدا، وأخذ رداءه رويدا، ثم فتح الباب رويدا، وخرج فأجافه رويدا، وجعلت درعي في رأسي، واختمرت، وتقنعت إزاري، وانطلقت في أثره، فجاء البقيع فرفع يديه ثلاث مرات وأطال القيام، ثم انحرف، فانحرفت، فأسرع فأسرعت، وهرول فهرولت، فأحضر فأحضرت، وسبقته فدخلت، فليس إلا أن اضطجعت فدخل، فقال: ما لك يا عائشة حشيا رابية؟ قالت: لا، قال: لتخبرني، أو ليخبرني اللطيف الخبير قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي فأخبرته الخبر، قال: فأنت السواد الذي رأيت أمامي قالت: نعم، فلهدني في صدري لهدة أوجعتني، ثم قال: أظننت أن يحيف الله عليك ورسوله، قالت: مهما يكتم الناس فقد علمه الله، قال: نعم»**[2].

فظن هذا القائل أن قول عائشة رضي الله عنها: **«مهما يكتم الناس فقد علمه الله»** سؤال استفهامي، وأن قول النبي صلى الله عليه وسلم: **«نعم»** رد على هذا السؤال وتعليم

---

١ في كتاب العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير، للدكتور أحمد فريد، ص٤٥، نشر مكتبة التوعية الإسلامية، ط٤، ١٤٢٢هـ.

٢ الغريب أن مؤلف كتاب العذر بالجهل الدكتور أحمد فريد أتى بنص للحديث ليس موجودا في مصادر التخريج التي ذكرها بعد الحديث، بل هو قد ذكر أربعة كتب، في ثلاثة منها أحدها هو صحيح مسلم أن قول نعم بعد قول عائشة رضي الله عنها هو من قولها لا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم!!.

للعقيدة، مع أن الأصل في صيغة مهما أنها من حروف الشرط، وقد تأتي كصيغة استفهام أحيانا، فهو قد فعل ثلاثة أمور:

- ترك أصل الصيغة، وظن أنها استفهام.
- ثم ظن أن الاستفهام لا يكون إلا من جهالة.
- ثم مرر هذا الافتراء الشنيع أن عائشة رضي الله عنها جهلت هذه العقيدة.

وقد رد أحد المعاصرين هذا الفهم المستبشع في أربعين صفحة فلتراجع في كتابه[1]، وذكر أن العبارة الأصح التي في صحيح مسلم أن كلمة نعم هي من قول عائشة رضي الله عنها، لا من قول النبي صلى الله عليه وسلم، ومما قاله: **"لقد كان من مثار العجب وغرائب القول، أن يخطر لبعض... أن يحتج بقول عائشة رضي اللّه عنها في قصة خروجه صلى اللّه عليه وسلم إلى البقيع... على أنها كانت جاهلة بعلم اللّه بما يكتمه الناس، ويحمل هذه اللفظة على غرض ينأى عنه منطوقها ويتبرأ منها مفهومها، وتأباه النفوس العالمة بما لمكانة أزواج النبي صلى اللّه عليه وسلم...، وإن المتدبر لعلم عائشة وفضلها... يتبين له استحالة أن تكون عائشة تجهل... صفة العلم التي أثبتها كثير من أهل الجاهلية وهم على الشرك، وفي ذلك يقول زهير من شعراء الجاهلية:**

فلا تكتمن اللّه ما في نفوسكم ليخفى ومهما يكتم اللّه يعلم"[2].

بل إن هذه الرواية لو قلنا فيها: إن كلمة "مهما" للاستفهام، وإن قول: "نعم"، هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم، لم يختلف شيء، ولا دخل للفهم السقيم في الرواية، فالاستفهام له في اللغة أغراض كثيرة، قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ

---

١ في كتاب عارض الجهل، لأبي العلا بن راشد، من ص ٤٣٥ إلى ص ٤٧٥.

٢ السابق.

﴿مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ (سورة الفرقان: الآيتان ١٧- ١٨).

ولا عذر لهذا القائل في دعوى أنه مسبوق في هذا الفهم السقيم بفهم ابن تيمية رحمه الله؛ إذ إن هذا القول مخالف للحق، ومخالف لفهم جمهور الأمة، وهو من البطلان بوضوح بحيث لا يخفى إلا عند التقليد المحض الذي لا يبقى معه أدنى تدبر.

وبعد هذه الأمثلة على بعض التشنج القديم في الفهم بغرض ما يسمونه حماية المنهج؛ ننظر كيف وصل حال هذا المنهج بعد تلطخهم بالديمقراطية وآلياتها:

الفصل الأول

حكم العمل بالديمقراطية وآلياتها

المبحث الأول: الديمقراطية دين يناقض دين الإسلام.

المبحث الثاني: نظام آليات الديمقراطية نظام كفر بدين الإسلام.

المبحث الثالث: إبطال خدعة "نقبل نظام آليات الديمقراطية ما اتفق مع الإسلام".

المبحث الرابع: حكم المشاركة في البرلمان.

المبحث الأول

الديمقراطية دين يناقض دين الإسلام

الديمقراطية هي **"إحدى صور الحكم التي تكون فيها السيادة للشعب"**[1]، فهي باختصار وبعيدًا عن الاستطراد والتعقيد: نظام حكم له أسسه ودعائمه، يقوم على فكرة حكم الشعب وسيادته.

فالديمقراطية تقيم نظامها على موافقة رغبات الشعب؛ فالحلال في الديمقراطية هو ما أحله الشعب، والحرام في الديمقراطية هو ما حرمه الشعب، والشرع في الديمقراطية هو ما شرعه الشعب، والطاعة في الديمقراطية هي لما يأمر به الشعب، والشعب في الديمقراطية يعلو ولا يعلى عليه.

والديمقراطية مذهب من المذاهب التي تجاوزت الحد ببعض خلق الله جل وعلا -وهم الشعوب-، فاعتقدت رفعتهم إلى مرتبة لا تصح أن تكون إلا لله جل وعلا؛ تمامًا كما تجاوز الحد من عبد مع الله جل وعلا غيره؛ سواء كان هذا الغير هو: الحكام، أم الآباء، أم الأجداد، أم الملائكة، أم الأنبياء، أم الأصنام، أم الوطن، أم القوم، أم المال.. إلخ.

وهذا بيان لمناقضة الديمقراطية للإسلام:

- الديمقراطية كفر: حيث إن الديمقراطية، تكذب بحق الله جل وعلا في الحكم والملك والتشريع والسيادة، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ (سورة العنكبوت: آية ٦٨).

والديمقراطية الكافرة تعرض عن شرع الله جل وعلا، كإعراض أهل الكتاب عن حكم

---

١ المعجم الوسيط، لمجموعة مؤلفين، مادة: الديموقراطية.

كتاب الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ (سورة آل عمران: آية ٢٣).

والديمقراطية الكافرة لا تعبأ بكلام الله جل وعلا، ولا دينه، ولا حكمه، ولا شرعه، ولكنها تلهج بذكر الجماهير والجماهيرية، واسم الشعب، والوطن والمواطن والمواطنة، والحرية، والمساواة، والدستور والقانون، والتعددية، والأحزاب، والمعارضة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (سورة الزمر: آية ٤٥)، وقال جل وعلا: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ ۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا ۚ فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ (سورة غافر: آية ١٢)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ ۚ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (سورة المجادلة: آية ١٩).

وليست الديمقراطية كفرًا فقط؛ بل هي كفر على كفر، وهي كفر وزيادة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ۚ زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (سورة التوبة: آية ٣٧)، قال الخازن في تفسير هذه الآية: **"زيادة كفر على كفرهم، وسبب هذه الزيادة أنهم أمروا بإيقاع كل فعل في وقته من الأشهر الحرم، ثم إنهم بسبب أغراضهم الفاسدة أخروه إلى وقت آخر بسبب ذلك النسيء فأوقعوه في غير وقته من الأشهر الحرم، فكان ذلك الفعل زيادة في كفرهم"**[1].

– **الديمقراطية شرك:** حيث يعتقد الديمقراطيون بشركاء مع الله جل وعلا، يصرفون لهم

---

١ لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن، ج٢، ص٣٥٩، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

بعض أنواع العبادة؛ فيخضعون لهؤلاء الشركاء، ويتحاكمون إليهم، ويأتمرون بأمرهم، وينتهون بنهيهم، ويلتزمون هديهم، خلافًا لسبيل الموحدين الذين يتبرؤون من كل ذلك مذعنين لقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (سورة القصص: آية ٦٨)، مفردين الله جل وعلا بكل أنواع العبادة ومنها التحاكم لشرعه جل وعلا، مستجيبين لقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة يوسف: آية ٤٠).

* ومشركو الديمقراطية كمشركي قريش الذين أشركوا مع الله جل وعلا آلهة أخرى جعلوا لها حق التحريم والتحليل، قال الله تعالى عنهم: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (سورة يونس: آية ٥٩)، وقال جل وعلا: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ (سورة الشورى: آية ٢١)، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: **"أي: هم لا يتبعون ما شرع الله لك من الدين القويم، بل يتبعون ما شرع لهم شياطينهم من الجن والإنس، من تحريم ما حرموا عليهم، من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وتحليل الميتة والدم والقمار، إلى نحو ذلك من الضلالات والجهالة الباطلة، التي كانوا قد اخترعوها في جاهليتهم، من التحليل والتحريم، والعبادات الباطلة، والأقوال الفاسدة"**[1].

وحذر الله تعالى المؤمنين أن يقعوا في الشرك، وذلك بتحذيرهم من طاعة أولياء الشيطان من مشركي قريش الذين يحللون ويحرمون بأهوائهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ

---

١ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج٧، ص١٨٢، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

﴿أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (سورة الأنعام: آية ١٢١).

فليس المشركون الديمقراطيون أحسن حالًا ممن سبقهم من المشركين الذين حاجهم الله تعالى بقوله: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُم مَّن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (سورة يونس: آية ٣٥).

* ومشركو الديمقراطية كمشركي أهل الكتاب الذين اتخذوا بعضهم أربابًا من دون الله جل وعلا، قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (سورة آل عمران: آية ٦٤)، وقال جل وعلا: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (سورة التوبة: آية٣١)، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: "قال حذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وغيرهما في تفسير ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾: إنهم اتبعوهم فيما حللوا وحرموا. وقال السدي: استنصحوا الرجال، وتركوا كتاب الله وراء ظهورهم. ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام، وما حلله حل، وما شرعه اتبع، وما حكم به نفذ. ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أي:

تعالى وتقدس وتنزه عن الشركاء، والنظراء، والأعوان، والأضداد، والأولاد، لا إله إلا هو، ولا رب سواه"[1].

– **الديمقراطية وثنية:** فهي تتصور أن للبشر صفات تماثل صفات الله جل وعلا؛ كالملك، والحكم، والسيادة، والعدل، والحكمة، والعلم، والخبرة؛ فالملك والحكم والسيادة في الديمقراطية هي للبشر، يقيمون نظام حياتهم كيفما شاؤوا وحسبما اختاروا، بلا اعتبار لحكم الله جل وعلا وشرعه، وهم يعتقدون أن هذا النظام هو العدل والحكمة المبنيان على العلم والخبرة، أما ما لم يوافق الشعب عليه فهو الظلم والجهل، حتى وإن كان شرع الله جل وعلا.

وهذه الوثنية الديمقراطية لا تكتفي باعتقاد إله من دون الله أو إلهين أو ثلاثة كما كان كثير من الوثنيين يعتقدون من قبل؛ بل الوثنية الديمقراطية تعتقد ألوهية البشر جميعًا، فكلهم آلهة لهم السيادة.

ويا للسخرية! فعلى عادة الوثنيين الذين يعتقدون تصارع الآلهة وتنافسهم، شجعت الديمقراطية الوثنية تصارع وتنافس هذه الآلهة البشرية المزعومة "الشعوب" لتصل حفنة منهم إلى سدة الحكم والملك والتشريع والتحليل والتحريم!!

بل إن هذه الوثنية الديمقراطية بسبب تسييدها لكافة البشر لم تستطع تحصيل ما كان يحاول الوثنيون من قبل تحصيله عند عبادة الأوثان من تواد أفراد كل أمة وثنية فيما بينهم، واجتماعهم على أوثان محددة، قال تعالى عن عبدة الأوثان قديمًا: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴾ (سورة العنكبوت: آية ٢٥)، قال الألوسي في تفسير هذه الآية: **"أي لتتوادوا بينكم وتتواصلوا لاجتماعكم على عبادتها واتفاقكم عليها وائتلافكم، كما يتفق الناس على مذهب فيكون ذلك**

---

١ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج٤، ص١١٩.

سبب تحابهم وتصادقهم"[1]، أما الوثنيون الديمقراطيون فالفرقة والعصبية الحزبية هي الأصل بينهم؛ بل والأصل الذي يفتخرون -لكفرهم وجهلهم- به.

- الديمقراطية ردة: فمن أسلم وجهه لله جل وعلا، ثم دخل في دين الديمقراطية، وأصبح الشعب هو معبوده المطاع من دون الله جل وعلا؛ فقد ارتد عن دين الله جل وعلا، وخرج من زمرة الموحدين، وبرئ الإسلام والمسلمون منه ومن دينه، وهو ممن أطاع الكافرين في كفرهم فخسر خسرانًا مبينًا، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ﴾ (سورة آل عمران: آية ١٤٩).

وقد بين الله جل وعلا أن من أسباب ردة المرتدين طاعتهم للكافرين في بعض الأمر؛ تمامًا كما يفعل الديمقراطيون في طاعتهم لآلهة الديمقراطية في التحليل والتحريم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرۡتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدۡبَٰرِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡهُدَى ٱلشَّيۡطَٰنُ سَوَّلَ لَهُمۡ وَأَمۡلَىٰ لَهُمۡ ٢٥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ سَنُطِيعُكُمۡ فِي بَعۡضِ ٱلۡأَمۡرِ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِسۡرَارَهُمۡ ٢٦ فَكَيۡفَ إِذَا تَوَفَّتۡهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ ٢٧ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ (سورة محمد: الآيات ٢٥- ٢٨).

- الديمقراطية طاغوت: فهي تنازع الله جل جلاله في خصائصه، وفي نعوت جلاله وجماله وكماله؛ لأنها تجعل التحاكم لأهواء البشر لا لشرع الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا

---

١ تفسير روح المعاني، للألوسي، ج١٠، ص٣٥٥، ط دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

﴿ بَعِيدًا ﴾ (سورة النساء: آية ٦٠)، فكل تحاكم إلى غير شرع الله جل وعلا هو تحاكم إلى الطاغوت الذي يضل الشيطان به البشر، والذي أمر الله جل وعلا بالكفر به.

– **الديمقراطية جاهلية:** فهي حماقة وجهالة وسفاهة؛ كيف لا تكون كذلك وهي مبنية على العقول البشرية الضالة الجاهلة، وكيف لا تكون كذلك وهي معرضة عن حكم الله جل وعلا وحكمته وعن علمه وعدله وخبرته، قال تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (سورة المائدة: الآيتان ٤٩– ٥٠).

والفساد كل الفساد، والضلال كل الضلال، والشر كل الشر، في اتباع أهواء البشر، تلك الأهواء المتناقضة المتهافتة، قال تعالى: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ ﴾ (سورة المؤمنون: آية ٧١).

وباختصار: فإن الديمقراطية –مثلها مثل كل دين يخالف دين الإسلام– توصف بكل وصف ذميم، ونعت دني، وخلة مستقبحة؛ فهي مجمع للشر، ومستنقع للباطل، ومرتع للفساد، وهي: وثنية كافرة، وطاغوتية مشركة، وردة جاهلة؛ قال تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (سورة آل عمران: آية ٣٢).

المبحث الثاني

نظام آليات الديمقراطية نظام كفر بدين الإسلام

مناقضة الديمقراطية لدين الإسلام واضحة تمام الوضوح؛ إذ لا يشتبه دين يعبد البشر وأهواءهم وشهواتهم، بدين يعبد الله جل وعلا وحده لا شريك له.

ولكن يحاول الديمقراطيون الكافرون؛ ترويجًا لدينهم الباطل، استغفال المسلمين والتلبيس عليهم والتدليس.

ومن أساليب مكرهم وخداعهم أنهم إن وجدوا من يفضح حقيقة دين الديمقراطية، ويبين أنه لا يجتمع الإسلام والديمقراطية في قلب أبدًا، سارع هؤلاء الديمقراطيون المجرمون بادعاء أن هذا الكلام ينطبق على ما يسمونه الديمقراطية الفلسفية، التي وجدت في بلاد الإغريق قبل آلاف السنين، أما هم فيدعون لغير ذلك، إنهم يدعون لديمقراطية حديثة، أو يدعون لديمقراطية على الطريقة المصرية، أو يدعون لتطبيق آليات الديمقراطية،.. إلى غير ذلك من أقاويل.

والحقيقة هي إن الصخب الدائر في العالم كله حول الديمقراطية لا يدور حول فلسفات وجدت من آلاف السنين وانتهت؛ كلا، فكم من أديان وفلسفات ظهرت في الأرض وانقرضت، وأصبحت لا تخطر على بال أحد إلا على بال بعض المهتمين بالتاريخ القديم، أو الحضارات، أو الآثار والحفريات.. إن الصخب الدائر في العالم كله يدور حول هذه الديمقراطية الحديثة وآلياتها التي نراها بأعيننا.

إن الصراع بين المسلمين والديمقراطية ليس صراعًا في معاهد وكليات التاريخ والآثار، بل هو صراع في أرض الواقع بين دينين مختلفين كل الاختلاف، متناقضين كل التناقض.

والعجب العجاب أن الذين يتحدثون عن ديمقراطية حديثة، أو ديمقراطية على الطريقة المصرية، أو آليات الديمقراطية، لا يقدمون تصورًا لهذه الشعارات التي يدندنون بها سوى ما

هو معروف في كل الدنيا من معناها البسيط عن حكم الشعب وسيادة الشعب.

وأظن أننا لو سألنا أحد هؤلاء عن المصدر الذي نستطيع أن نعرف منه ماهية آليات الديمقراطية، والتي يزعم أنها تخالف فلسفة الديمقراطية!!؛ لنرى هل توافق هذه الآليات الشرع أم لا؟ لما وجد إجابة علمية.

وقد يشير المتحدثون عن آليات الديمقراطية إلى بعض مظاهر الديمقراطية؛ مثل: الانتخابات العامة لمعرفة رأي الشعب ولتحقيق حكم الأكثرية، والسماح بمعارضة الأقلية، والإقرار بسيادة القانون، وشرعية الدولة، والفصل بين السلطات، وحماية الحريات الشخصية، والمساواة بين أفراد الشعب.. إلى غير ذلك من أمور تشكل النظام الديمقراطي الذي يناقض الإسلام كل المناقضة.

والأصل عند الحديث عما يناقض الإسلام ألا نستغرق في تأمل التشابه بين الإسلام والكفر؛ فقد يشبه بعض ما في دين الإسلام بعض ما في غيره من الأديان؛ كتلك الأديان التي تؤمن بوجود الله جل وعلا وأنه الخالق الرازق، وتصدق بوجود الملائكة، وتعترف بنبوة كثير من الأنبياء، وتوقن بالبعث بعد الموت...

بل الواجب التركيز على بيان المعتقد الذي تميز به المسلمون عن غيرهم من الكفار، والذي أوجب انقسام البشر إلى مؤمن وكافر؛ كنبوة محمد صلى الله عليه وسلم عند الحديث عن اليهود والنصارى، وختمه للنبوة عند الحديث عن القاديانية والبهائية، وتنزيه الله جل وعلا عن النقص وعن مماثلة خلقه عند الحديث عن مدعي الحلول والاتحاد.. إلخ.

وهذا توضيح لموقف الإسلام من بعض الأمور التي تسمى آليات للديمقراطية:

– يوجب الإسلام في الولاية العامة شروطًا: من هذه الشروط: الإسلام، والاجتهاد، والعدالة، والذكورة، وقرشية الخليفة، وهي شروط لا تعبأ بها آليات الديمقراطية؛ لأنها تخالف أسس آليات الديمقراطية، وتضع آليات الديمقراطية شروطًا لا يعبأ بها الإسلام، من أهمها المواطنة.

– **الإسلام لا يسوي بين اجتهاد أهل الحل والعقد، وآراء السوقة والدهماء:** فضلا عن آراء الكفار من يهود ونصارى وعلمانيين، قال جل وعلا: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ (سورة ص: آية ٢٨)، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (سورة النساء: آية ٨٣)، أما آليات الديمقراطية فتبحث عن رأي الشعب، والشعب فقط.

– **قضية العلاقة بين الإسلام والوطن:** حيث يبني الإسلام المجتمع المسلم على قيم مرتكزة على الإسلام، لا على الأصل، ولا على مكان النشأة، ولا على العرق، ولا على اللغة، ولا على اللون...؛ **فكانت للإسلام أحكامه الظاهرة في الولاء والبراء والهجرة والجهاد...، خلافا لكل النظم السياسية الأخرى التي تقيم مجتمعها على أسس أخرى اقتصادية، أو قومية، أو وطنية شعوبية...**

– **يأمر الإسلام بوحدة الأمة الإسلامية وتآلفها:** قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ (سورة آل عمران: آية ١٠٣)، ويمنع الإسلام من تفريق الأمة، وتمزيقها، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ (سورة الأنعام: آية ١٥٩).

وهذا يناقض آليات الديمقراطية التي تسعى إلى تشجيع تكوين الأحزاب المتنافرة، التي تعمل على تفريق الناس وتمزيقهم، بدعوى إثراء التجربة الديمقراطية.

ونظام الأحزاب نظام باطل؛ لأمور، منها: أنه يسمح لكل المناوئين للإسلام أن يعملوا

على تحقيق أفكارهم بشرط سلوك الوسائل الديمقراطية من انتخابات وأغلبية، فإذا تخيلنا أن البرلمان منع التبرج المحرم، ولم يعجب هذا العلمانيين، فيُسمح للعلمانيين بتكوين حزب يسعى لتغيير هذا الأمر عن طريق الأغلبية البرلمانية؛ فإذا حصلت له الأغلبية أمكنه تغيير الدستور أو القانون.

وهذا الفعل لا يمكن أن يتفق مع نظام الحكم في الإسلام الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ولا يرى الأحزابَ العلمانية سوى طوائف مرتدة، يُشرِّد المسلمون بهم من خلفهم لعلهم يذكرون.

فقضية إنشاء أحزاب معارضة تنادي بغير الإسلام ردة لمن كان مسلمًا، ونقض للعهد لمن كان معاهدًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أما على فرض وجود أحزاب معارضة تدعي الالتزام بألا تناقض أحكام الشريعة؛ وتقوم بممارسات تعتبر في عرف آليات الديمقراطية معارضة نظيفة وراقية، كأن تمتنع حينًا عن المشاركة في الحكم، وتشارك حينًا بشروط معينة، وتعمل على استغلال أخطاء الحاكم لإظهار نفسها، وتجمع الجماهير على تبني سياسة غير سياسة الدولة، وتترك المساهمة في برنامج الحاكم حتى لا يحسب ذلك للفريق الحاكم؛ فهذا أيضًا باطل محذور ممنوع؛ لأن الأصل عدم منازعة الحاكم المسلم، وطاعته ومعاونته فيما يأمر به من معروف، حتى ولو خالف برنامجه ما يراه البعض برنامجًا أجدى، فما بالنا إذا كان الأصل في تكوين أحزاب المعارضة هو الدسائس والمكائد والأكاذيب، وتزييف الوعي، وتخدير الجماهير، ودغدغة عواطفهم بالوعود الفارغة..

وقد أثرت هذه الأحزاب في من تلطخ بهذه الديمقراطية ممن انتسب إلى الدعوة، فأصبحوا أحزابًا عديدة وشيعًا متفرقة؛ وسرت فيهم مظاهر التعادي والتباغض رغم أنهم يسيرون في الأغلب على نسق واحد، بلا أدنى فرق!!.

– **يكرس نظام آليات الديمقراطية مفهوم سيادة القانون:** وهو كذلك أحد أنواع

الباطل المتعددة؛ فالإسلام لا يحترم القوانين التي تخالف تشريعاته، ولا يجعل لها أدنى سيادة، بل يعتبر هذه القوانين طاغوتًا يعبد من دون الله جل وعلا يجب الكفر به، فالسيادة عند المسلم لشرع الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾ (سورة السجدة: آية ٢٢).

– **يختلف مفهوم شرعية الدولة في آليات الديمقراطية عنه في الإسلام:** ففي الإسلام لا يكون الحكم مقبولا إلا بتطبيق شرع الله جل وعلا والتزام حكمه، أما الدول التي لا تحكم بذلك فهي دول جاهلية، يجب عند القدرة العمل على قلب نظام الحكم فيها وتغييره ولو بالقوة، فلا شرعية لها ولا كرامة.

– **لا يعرف الإسلام تحديد الولاية بزمن معين:** بل الأمر مرتبط بصلاح الإمام وقدرته على إصلاح الأمة، بخلاف آليات الديمقراطية التي توجب تحديد الولاية بزمن معين، مما ينتج عنه كثير من الآثار السيئة التي منها تشجيع التنافس على تغيير الحكم، والتصارع البغيض.

وعبيد آليات الديمقراطية يرفعون عقيرتهم مفتخرين بذلك؛ ظنًا منهم –لعنهم الله– أنهم قدموا ما يفوق الإسلام، متغافلين عن فرق جوهري بين الحكم في الإسلام القائم على حكم الشريعة، والذي يشترط في الحاكم شروطًا منها الإسلام، والذكورة، والعدالة، والاجتهاد، وسلامة الحواس، ويوجب على الحاكم سياسة الدنيا بالدين، وموالاة المؤمنين، وينهاه عن الركون للظالمين..، خلافًا لآليات الديمقراطية التي لا تعبأ بشيء من ذلك، فقط كل ما يهمها أن يختار أغلب الشعب حاكمًا كل مدة معينة بغض النظر عن دينه، وصلاحه، وصلاح من معه، ولا تُعنى آليات الديمقراطية سوى بموقف الشعب من هذا الحكم، وإبداء الشعب مشاعره تجاه الحكومة عبر ما يراه من تشريعات أو انتخابات.

– **تدعو آليات الديمقراطية للفصل بين السلطات:** ويعنون بذلك ما يسمونه الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا باطل كذلك؛ لأنه يجب على الجميع

الحكم بما أنزل الله جل وعلا سواء أمرت بذلك السلطة التشريعية أم لم تأمر، بل إن طاعة السلطة التشريعية في تبديل شرع الله جل وعلا شرك وردة عن الإسلام، والقاضي الذي يحكم بالطاغوت الذي وضعته السلطة التشريعية هو طاغوت مشرك بالله جل وعلا.

والأصل في الحاكم والقاضي أن يكون مجتهدًا في الشريعة يحكم بما يعتقد أنه الحق الموافق لشرع الله عز وجل، ولا يجوز عند وجود المجتهد العدول إلى المقلد الذي يقلد اجتهاد العلماء في الشريعة؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴾ (سورة النساء: آية ١٠٥).

وكذلك الأصل أن الحاكم هو المسئول عن كل ما يقع تحت حكمه، وله التصرف ضمن ما يراه مصلحة للإسلام، وفق أحكام الشريعة، وهذا أقرب لضبط الأمور وعدم الفوضى وتنازع الناس.

– **تعمل آليات الديمقراطية على المساواة بين أفراد الشعب:** أما الإسلام بعدله فيميز ويفرق بين الناس بناء على أسس معروفة، وليس في ديننا مساواة مطلقة؛ فهناك فرق بين الرجل والمرأة، والصغير والكبير، والعالم والجاهل، والتقي والفاجر، فضلا عن المسلم والكافر، وهذه الفروق لها أثرها في تنوع الأحكام الشرعية في كل حالة من هذه الحالات، ومن أدلة ذلك ما يلي:

* قال جل وعلا: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (سورة الجاثية: آية ٢١).

* وقال سبحانه: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ (سورة ص: آية ٢٨).

* وقال تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۚ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ

ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ (سورة الحشر: آية ٢٠).

* وقال تعالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة آل عمران: آية ٢٨).

* وقال تعالى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾ (سورة الممتحنة: آية ٤).

* وقال تعالى: ﴿ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ (سورة التوبة: آية ٢٩).

* وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (سورة النساء: آية ٨٣).

* وقال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ (سورة الزمر: آية ٩).

* قال تعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ﴾ (سورة النساء: آية ٣٤).

* وقال تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ (سورة النساء: آية ١١).

* وقال تعالى: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ (سورة البقرة: آية ٢٨٢).

* وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ (سورة النساء: آية ٢٥).

* وقال تعالى: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ (سورة النساء: آية ٢٥).

* وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق، فاضطروه إلى أضيقه»** رواه مسلم.

* وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لن أستعين بمشرك»** رواه مسلم.

* وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لا يقتل بالولد الوالد»** رواه الترمذي وابن ماجه.

* وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«لا يقتل مسلم بكافر»** رواه البخاري.

* وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«من بدل دينه فاقتلوه»** رواه البخاري.

* وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية»** **رواه** أبو داود والترمذي.

* وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«البكر بالبكر جلد مائة، ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة، والرجم»** رواه مسلم.

* وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإناثهم»** رواه الترمذي والنسائي.

فكل هذه الأدلة ما هي إلا نماذج صريحة، تشتمل على تفاصيل كثيرة ليس هذا مقام ذكرها، ولكنها تبين بعض الأسس التي ينبني عليها المجتمع المسلم، خلافًا للنظريات الكافرة التي يستوردها البعض تحت دعاوى الإصلاح، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ (سورة البقرة: الآيتان ١١- ١٢).

فمثلا في قضية العلاقة بين المسلم والكافر: اشتمل القرآن الكريم على مئات الآيات القرآنية التي تتحدث عن الله والرب، والإيمان والإسلام، والكفر ومشتقاته؛ ليكون هناك تمايز واضح بين الطرفين، وقيام الحكم في الإسلام على هذه الصورة الواضحة الجلية من التمايز، **فلا يسوي الإسلام بين المسلم والكافر في ممارسة السياسة والحكم، ولا في المشورة، ولا في إنشاء دور العبادة، ولا في إظهار ممارسة شعائر العبادة، ولا في الدعوة للأديان، ولا في الحرب والقتال، بل ولا في السلام والتحية، ويضاف إلى ذلك الموقف من الجزية التي يدفعها أهل الكتاب عن يد وهم صاغرون، وتحريم اتخاذهم أخلاء وأوداء،** فارتباط نظام الحكم في الإسلام بقضية أن الإسلام هو الدين الحق وأن ما عداه هو الباطل أمر أوضح من أن يوضح، خلافا لكل النظم السياسية الأخرى التي تحاد هذه النظرة وتعاديها.

وكذلك قضية العلاقة بين نظام الحكم في الإسلام وأفراد المجتمع: حيث يحدد الإسلام أطرًا تضبط السلوك الشخصي والجماعي، **خلافًا لغيره من النظم التي وإن قبلت ببعض الضبط فلا تقبل بالضبط الكامل للإسلام، الذي يترتب عليه فرض الحجاب، وحذر المواد الثقافية التي تحوي مخالفات للإسلام، ومنع الأنشطة الترفيهية التي لا تتفق مع آدابه الكريمة، وازدراء الآلهة الجاهلية، ومنع تعظيمها، وتكسير الأوثان والأصنام، وضبط العادات الاجتماعية، وإقامة عقوبات الحدود الشرعية..إلخ.**

المبحث الثالث

إبطال خدعة "نقبل نظام آليات الديمقراطية ما اتفق مع الإسلام"

البعض يطرح قضية فلسفية، وهي أنه لا يعارض تطبيق نظام آليات الديمقراطية طالما اتفق مع الإسلام، ويزعم البعض أن الديمقراطية وآلياتها لها قيود في كل دول العالم وبالتالي يمكن تقييدها بما يتفق مع الإسلام.

وهذا وهم باطل من وجوه:

– أن هذا التصور لم يطبق قط: فهذا الوهم لا وجود له في الأرض كلها، فلم توجد تجربة واحدة استطاعت أن تجمع بين الإسلام وبين نظام آليات الديمقراطية.

وها هي مئات الدول تتسارع للعمل بآليات الديمقراطية من عشرات السنين، وما رأينا قط تجربة ديمقراطية اتفقت مع الإسلام وحكمت شريعته، رغم ما بذلته كثير من الحركات من جهود تزعم أنها للتوفيق بين الإسلام والديمقراطية، أو ما يسمونه ديمقراطية إسلامية، أو استخلاص آليات الديمقراطية دون فلسفتها!!.

– أن كل صور تطبيق نظام آليات الديمقراطية تناقض الإسلام: فالديمقراطية وآلياتها مثلها مثل أي دين باطل قد تتعدد صوره، ولكن يبقى له إطار معين تدور في فلكه هذه الصور، ثم يبقى هذا الدين الباطل بكل صوره التي تفرعت عنه ودارت في فلكه مناقضًا للإسلام خارجًا عن شرع الله جل وعلا.

فمثلًا تعددت طوائف النصرانية الآن؛ من: كاثوليكية، إلى أرذوثكسية، إلى بروتستانتية، إلى مارونية..، ولكن تشترك جميع هذه الصور من النصرانية في قدر مشترك وهو: التصديق بوجود عيسى عليه السلام الذي يسمونه يسوع، والتصديق بوجود الله جل وعلا، وإن

اختلفت مع ذلك كيفية هذا التصديق، وتشترك جميع هذه الصور النصرانية كذلك في مناقضتها للإسلام وخروجها عن شريعته؛ لإنكارهم نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، رغم وجود بعض القضايا المتشابهة في الإسلام والنصرانية؛ ولكن يبقى الإسلام إسلامًا وتبقى النصرانية نصرانية، وعليهم أن يؤمنوا بالإسلام ويكفروا بما سواه إن أرادوا حقًا أن يكونوا مسلمين.

وكذلك الحال بالنسبة لنظام الديمقراطية ونظام آليات الديمقراطية، لا يمكن قط وإن تعددت صوره في العالم أن يتفق مع الإسلام؛ لأن هناك قدرًا مشتركًا بين كل الديمقراطيات متعلق بـ: سيادة الشعب، وحريته، ومساواته..، وهذه الأمور وإن تعددت صور التعبير عنها، إلا أن لها حدًا أدنى وقدرًا مشتركًا لا تحيد عنه، وهذا القدر يخالف الإسلام ويناقضه.

– أنه لا يمكن شرح كيفية الجمع بين نظام آليات الديمقراطية والإسلام: فهذا الكلام هو كلام مجمل على عادة أهل البدع الذين يلبسون على الناس دينهم، لتختلط عليهم الأمور؛ ففي الإجمال هروب من حقائق التفصيل، التي تدل قطعًا على أن نظام آليات الديمقراطية نظام كفري لا يتفق مع الإسلام كما بينا فيما سبق.

ونسأل من يطرح هذه القضية الفلسفية هذه الأسئلة:

* من تخاطبون بهذا الطرح؟ هل تخاطبون المسلمين الذين يتشوقون لليوم الذي تقام فيه دولة الإسلام التي تحكم بشرعه، أم تخاطبون الديمقراطيين الكافرين، الذين يشمخون بأنوفهم وديمقراطيتهم الملحدة؟

* هل بإمكانكم أن توضحوا للناس تصوركم لتنفيذ هذه الآليات الديمقراطية تنفيذًا يتفق مع الإسلام ولا يخرج عن شرعه؟

* هل بإمكانكم أن تقولوا: إنكم تؤيدون اختيار الحاكم بالانتخابات، ولكنها انتخابات شرعية يقوم بالاختيار فيها أهل الحل والعقد من رجال المسلمين العدول، وليس لغير

المسلمين إلا الانقياد لمن يختارونه، قال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ (سورة الأنعام: آية ١١٦).

* هل بإمكانكم أن تقولوا: إنكم تؤيدون قيام أحزاب، ولكنها أحزاب وفق الشريعة الإسلامية لا يدخلها كافر سواء كان يهوديًا، أم نصرانيًا، أم مرتدًا علمانيًا أو ديمقراطيًا، وتقوم هذه الأحزاب على التعاون مع الحاكم في تنفيذ برنامجه، وتسعى لإنجاح مشروعه.

* هل بإمكانكم أن تقولوا: إنكم تريدون مجلس نواب، ولكنه مجلس نواب مقيد بضوابط الاجتهاد في الفقه الإسلامي.

* هل بإمكانكم أن تقولوا: إنكم تريدون حياة سياسية، ولكنها حياة سياسية تتفق مع الإسلام، فليس لغير المسلمين أن يعملوا أي عمل من شأنه منابذة المسلمين أو التقوي في وجوههم.

* هل بإمكانكم أن تقولوا: إنكم تقبلون بشرعية الدولة، ولكنها شرعية تتفق مع الإسلام، أما هذه الدول التي لا تحكم بالإسلام فلا شرعية لها ولا كرامة، بل قلب نظام حكمها هو المتعين الواجب.

= إن محاولة الدمج بين الإسلام وبين نظام آليات الديمقراطية، هي مثل محاولة الدمج بين الإسلام والقاديانية، والبهائية، والنصيرية، والحلولية، والعلمانية، والشيوعية، وبقية ملل الكفر بشتى صورها وأشكالها، وهي محاولات خاسرة حتما وخائبة.

فالواقع أن وجود نوع من أنواع التشابه بين الإسلام والكفر لا يجوز أن يكون هو الأساس عند الحديث عما يناقض الإسلام؛ فمثلًا عندما يركز المتحدث حديثه عن أهمية العدل في الإسلام، وحرص تلك النظم على العدل في الحكم، يغيب عن ذهنه أنه ما من أمة من الأمم إلا وتتغنى بالعدل، ولكن شتان بين العدل الحق وهو القائم على شرع الله جل وعلا، وما يحسبه البعض عدلا ولكنه في الحقيقة ظلم وإفساد في الأرض؛ لأنه قائم على

أسس تخالف شرع الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ (سورة البقرة: الآيتان ١١- ١٢)، قال ابن تيمية: **"فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلا من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر؛ فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون العدل في دينها ما رآه أكابرهم"**[1].

ويدخل في ذلك من يتحدث عن عطف الإسلام بالفقراء ورحمته بهم، ثم يتحدث عن نظرة الاشتراكية للفقراء، وكذلك من يتحدث عن حث الإسلام على العمل والتجارة، ثم يتحدث عن النظرة الرأسمالية للكسب، وكذلك من يتحدث عن الشورى في الإسلام، ثم يتحدث عن الانتخابات في الديمقراطية، وكذلك من يتحدث عن أهمية العلم في الإسلام، ثم يتحدث عن الحكم العلماني أو حكم المتخصصين في التكنوقراطية...

لذلك لا ينبغي الحديث عن تلك النظم السياسية المخالفة للإسلام بطريقة الحديث المجمل عن الجمع والتوفيق بينها وبين الإسلام، بل لا بد من توضيح قضية الانقياد التام للشريعة في مجملها ومفصلها، ولا بد من إبراز قضايا الإسلام التي يتحاشى أدعياء تلك النحل الحديث عنها؛ لتكون الأمور واضحة جلية.

ونذكر هؤلاء الذين يحاولون اختراع ديمقراطية إسلامية أو بتعبير آخر إسلام ديمقراطي بقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (سورة آل عمران: آية ٧١)، ونذكرهم ببعض ما كان يقوله سابقًا من تلبست عليه الأمور الآن: **"أما الديمقراطية فالمرجعية فيها للشعب، لا لأي شيء آخر، وإضافة قيد: عدم مخالفة الشرع للديمقراطية يجعلها شيئًا آخر، ليس هو الديمقراطية ولا هو الإسلام"**[2].

---

١ منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ج٥، ص١٣٠، ط جامعة الإمام، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٢ من حوار المهندس عبد المنعم الشحات مع موقع "أون إسلام"، منشور بموقع صوت السلف.

** إن الواجب على المسلم أن يعرض عن كل ما يخالف شرع الله جل وعلا؛ استجابة لقوله تعالى: ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾ (سورة النجم: الآيتان ٢٩-٣٠).

المبحث الرابع

حكم المشاركة في البرلمان

حكم إقامة نظام برلماني:

النظام البرلماني هو أحد الوسائل التي تعمل على تحقيق نظام الحكم الديمقراطي، وذلك بالعمل على تطبيق المفاهيم الديمقراطية المتعلقة بالسيادة والحرية والمساواة لجماهير الشعب.

ويقوم النظام البرلماني على فكرة أن الشعب هو مصدر السلطات؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية، فللشعب حق التشريع، وحق تعديل التشريع، وحق اختيار المشرعين، ومن ثم تجرى انتخابات لفرز من يراه الشعب ممثلا له ومشرعا نيابة عنه؛ وتلتزم السلطة القضائية بالحكم بالشرائع التي أصدرها نواب الشعب، وتلتزم السلطة التنفيذية بتطبيق ما أمر به نواب الشعب، ويتم كل ذلك باسم الشعب الذي ينعتونه بكل صفات العظمة والجلال.

ومن فتش في دساتير الشرق والغرب وجد عشرات العبارات التي تؤكد هذه العبادة للشعب، فهو مصدر السلطات، وله السيادة المطلقة، وحرية العقيدة، وحق أصحاب الديانات، ووجوب احترام الدستور والقانون، ولا يكاد يجد كلمة عن الله جل جلاله.

وبذلك يتضح أن النظام البرلماني ما هو إلا دين غير دين الإسلام، دين يصرف له المؤمنون به أنواعا من العبادة التي يجب ألا تصرف إلا لله كالتحاكم والانقياد والطاعة والتعظيم، بل والمحبة والخشية والرجاء والخوف، فالشعب عندهم إله يقدم أمره على أمر الله جل وعلا، بل ولا يعتد عندهم بأمر من أوامر الله سبحانه وتعالى إلا إن أذن الشعب بذلك، وحسبنا الله ونعم الوكيل القائل: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (سورة الزمر:

آية ٦٧).

إن الإسلام لا يمكن أن يجتمع مع الكفر، والحق لا يمكن أن يجتمع مع الباطل، والهدى لا يمكن أن يجتمع مع الضلالة، قال تعالى: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾ (سورة المؤمنون: آية ٧١).

والانقياد لشرع الله جل وعلا شرط من شروط الإسلام، فمن تولى وأعرض عن شرع الله جل وعلا فقد تولى وأعرض عن الإسلام، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (سورة آل عمران: آية ٣٢).

= وبهذا يتضح أن العمل على إقامة نظام برلماني ديمقراطي هو عمل على تمكين الكفر والشرك في بلاد الإسلام، وهو تقديم لأهواء البشر على شرع الله جل وعلا، وهو سعي لتنحية شريعة الإسلام عن الحكم، قال تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (سورة المائدة: الآيتان ٤٩- ٥٠).

وكل من عمل على التمكين لهذا النظام البرلماني الديمقراطي ورضي به، سواء شارك مع هذا الرضا في عضوية البرلمان أو انتخاب أعضاء البرلمان أو لم يشارك، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وارتد عن دين الإسلام إن كان مسلما، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة البقرة: آية ٨٥).

حكم المشاركة في البرلمانات مع البراءة مما بها من شركيات:

يتساءل البعض عن حكم مشاركة التيارات الإسلامية في البرلمانات مع الكفر بالديمقراطية والبراءة من الشرك، من أجل تحقيق بعض المصالح للإسلام والمسلمين، أو دفع بعض المفاسد عنهم، أو السعي في محاولة تحكيم الشريعة؟

والحق أن قبول المشاركة البرلمانية هو نصر للديمقراطية التي تعلن أن من مهامها احتواء كل طوائف المجتمع، وإيجاد بيئة تعددية، فمجرد قبول الإسلاميين للمشاركة هو سير في مستنقع رسمه الأعداء لنا.

ومع ذلك فللمشاركة في البرلمانات كثير من المفاسد التي تقتضي تحريمها، وهذا ذكر لبعض ذلك:

- المشاركة في البرلمانات نوع من أنواع المساعدة على إقامة النظام الديمقراطي؛ لأن الصفة الشركية للبرلمانات هي المعلنة وهي الحقيقة المطبقة واقعا، وحشد الجماهير للتصويت، وحضور جلسات البرلمان، وإظهار الاحترام للبرلمان وأعضائه، والالتزام بالضوابط الإدارية في البرلمان، والطلب من ممثلي الشعب مناقشة أحكام الشريعة، كل هذا يعد نوعا من أنواع المساعدة في دعم بنيان هذا النظام الديمقراطي البرلماني الكافر، وهو ركون للظالمين، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾ (سورة هود: آية ١١٣)، وهو مخالف لما أمرنا به من اعتزال آلهة المشركين والإعراض عن الكافرين في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَأَدْعُواْ رَبِّي عَسَىٰٓ أَلَّآ أَكُونَ بِدُعَآءِ رَبِّي شَقِيًّا ﴾ (سورة مريم: آية ٤٨)، وقوله جل وعلا: ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ (سورة النجم: آية ٢٩).

– التلبيس على الناس أمر دينهم وعقيدتهم: حيث يظن أكثر الناس أنه لا بأس بحكم الديمقراطية، وتشريعات البرلمان، وسيادة القانون؛ لأنهم يرون الرموز الإسلامية تشارك في الديمقراطية، وغالب الجماهير لا تدرك المبررات التي يبرر بها البعض مشاركته، فيلتبس عليهم الحق بالباطل، والإيمان بالكفر، ويدخل كثير منهم في هذا الدين الطاغوتي.

وينتج عن ذلك أيضا أن شباب الصحوة ينصرفون عن العمل الجاد لتحكيم الشريعة، وينشغلون بمتابعة هذه المحاولة الفاشلة لتطبيق الشريعة عبر الديمقراطية، وبالعمل على استرضاء الجماهير، بدلا من دعوتها للإيمان بالله جل وعلا والكفر بالطاغوت.

= فالأصل أن مجرد المشاركة في هذه البرلمانات مع إعلان البراءة من الكفر وأهله وأن الحكم لله وحده، هو فعل محرم لضرره البالغ على عقيدة المسلم ودينه.

ولكن الملاحظ في التجارب المتكررة لمن دخلوا في هذه البرلمانات ممن يعلنون في البداية أنهم يعملون من أجل تطبيق شرع الله جل وعلا، أن كثيرا منهم سرعان ما تصيبهم فتنة هذه الديمقراطية الكافرة، فيقسمون بالله على احترام الدستور والقانون، وينادون بالديمقراطية، ويفتخرون بها، ويتمسكون بالدعوة إلى مفرداتها من سيادة الشعب، وحرية العقيدة، وعدم التفرقة بين المواطنين على أساس ديني، ويتبرؤون من مفاهيم إسلامية كثيرة متعلقة بالطاغوت، والحكم بما أنزل الله، والجهاد، والولاء والبراء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بل ورأينا كثيرا منهم في تونس ومصر وتركيا يوافقون على المواد الكفرية المستجدة في الدستور أو القانون، ويبررون ذلك بنفس تبرير المصلحة، وأنه من المحتمل إن لم يوافقوا على هذا الكفر أن يأتي ما هو أشد منه كفرا، وأن قولهم نعم لهذا الكفر لا يعني إقرارا بالكفر.

والمتتبع لتجربة بعض الحركات الإسلامية التي شاركت في العملية البرلمانية عبر عشرات السنين يجد أنه لم تستطع حركة منها أن تحكم بالشريعة أو قريبا من ذلك، بل لم تستطع تلك الحركات المحافظة على نقاء الدعوة؛ فخلطت الحق بالباطل، وكتمت الحق، ولبست على الناس عامة وشباب تلك الحركات خاصة أمر دينهم.

أما ما حصل في السنين الأخيرة من وصول بعضهم للحكم، فلم يكن سببه الأصيل المشاركة في الديمقراطية، بل كان خلف هذه المشاركة تغير في موازين القوى العسكرية، وانهيار أنظمة حكم عديدة، مما أجبر الأعداء على قبول الموازين الجديدة للقوة، ولكن في الإطار الديمقراطي الذي ظلت فيه الشريعة منحاة والحكم للطاغوت البشري.

وقد نتج عن تسلم هؤلاء الحكم مع حكمهم بالطاغوت فتنة عظيمة لكثير من الناس؛ فظن الكثيرون أن الشورى في الإسلام تتسع للنقاش في أحكام الإسلام القطعية كما يحدث في البرلمانات، وتشكك الكثيرون في صلاحية الحكم بالإسلام في هذه الأزمنة، وأظهر كثير من الجماهير الإعراض عن الشريعة علانية، واعتراضهم على حكم الله، وسخطهم على دينه، وتراجعت الدعوة عشرات السنين للوراء، فأي مصلحة بعد ذلك يرجون؟!

نعم، قد يحصل نوع من جلب الخير للأمة، ولكنه مقابل بفساد أعظم منه، وإن حصل هذا الخير فسيكون للمؤمنين غنمه، وسيكون على الخائضين في الباطل الكاتمين للحق غرمه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»** متفق عليه.

وشاء الله جل وعلا أن يكون انقلاب الكفار في مصر عبرة لكثير من الناس، فعاد الكثيرون لرفع راية الإسلام، والإسلام وحده، وكفروا بالديمقراطية وآلياتها والمواطنة، واستعادت الدعوة في أيام ما فقدته في زمن الخلط، فالحمد لله على هذه النعمة التي أتتنا في محنة تسلط كفار الجيش على الحكم.

الرد على من أجاز للإسلاميين الدخول في هذه البرلمانات:

يقول البعض: قد أجاز عدد من العلماء للإسلاميين الدخول في هذه البرلمانات من أجل عدم تركها للكفار العلمانيين، ولجلب عدة مصالح.

والرد على ذلك بأمور:

أولا: أن كلام أهل العلم يحتج له لا به، وقد ثبت قطعا أن المشاركة في البرلمانات تؤدي إلى إثراء التجربة الديمقراطية، وإعانة المشرعين من دون الله جل وعلا، وإضفاء المشروعية على تقديم كلام البشر على كلام الله جل وعلا، بل وأصبحت هذه المشاركة مطلبا لقوى الكفر الغربية والمحلية؛ حيث تحث هذه القوى الاتجاهات الإسلامية على المشاركة في الحياة السياسية، وحل الإشكالات المحلية عبر صناديق الاقتراع!!

وقد أدى كل ذلك إلى تمييع قضايا العقيدة، وإضعاف العاطفة الدينية عند المسلمين، وتمزيق صف الحركة الإسلامية.

ثانيا: أن من أجاز الدخول في البرلمانات اشترط شروطا لا يكاد يحققها أحد، وأصبح جل المشاركين يتجاوزونها سريعا سريعا، كإعلان البراءة من كفر الديمقراطية، والدعوة الصريحة للحكم بما أنزل الله، وعدم المداهنة في دين الله جل وعلا؛ ومن أمثلة ذلك الشيخ عبد الله عزام رحمه الله، فهو يرى جواز الدخول للمصلحة، ولكنه مع ذلك يقول: **"مجلس النواب لا يحق له أن يوافق على أي جزئية فرعية قانونية تخالف الإسلام، فإن وافق على أي قانون يصادم الإسلام مثل: مساواة الرجل بالمرأة، إن وافق على هذه الكلمة يخرج من الإسلام، لا بد أن يعارض أي جزئية تخالف الإسلام، فإن لم يعارض ورضي ووقع أنه موافق، هذا خارج من الإسلام"**[1]، فكيف به لو رأى زماننا الذي يوافق فيه بعض الإسلاميين على دساتير عريضة مليئة بما يناقض الإسلام أتم المناقضة.

ثالثا: أن كلامهم هذا كان متعلقا بالبلاد التي يحكمها القانون الكفري، ويراد تخفيف الشر فيها، أما البلاد التي منَّ الله جل وعلا عليها بالتحرر من حكم الطواغيت، ويتم إنشاء نظام حكم جديد فيها، فيجب العمل بأحكام الإسلام، وجهاد الذين يريدون غير ذلك قدر الإمكان.

---

١ في ظلال سورة التوبة، لعبد الله عزام، منشور على الشبكة العنكبوتية.

حكم الإسلاميين الذين يشاركون في البرلمانات:

إذا شارك بعض المنتسبين للحركات الإسلامية في هذه البرلمانات بغرض خدمة الإسلام والعمل على تحكيم الشريعة، مع البراءة من الكفر وأهله، فهم آثمون؛ لأن مشاركتهم في البرلمان فيها نوع مساعدة على إقامة النظام البرلماني الذي يؤله البشر.

وهذا النوع من المساعدة على إقامة النظام البرلماني هو مساعدة خفية، فهم يصرحون أنهم يعملون على هدم هذه الديمقراطية الشركية، وأنهم لا حق لهم ولا لغيرهم في التشريع، وأنهم لا يشرعون شيئا، بل يعملون على تحكيم شرع الله عز وجل، وأنه إذا كان غيرهم يعتبرهم آلهة ومشرعين فهم يكفرون بهذا، وأن حالهم كحال الأنبياء والملائكة الذين عبدهم المشركون من دون الله جل وعلا.

وهنا مسألة دقيقة وهي أنه لا يقال: إنهم فعلوا الكفر ولم يقصدوا الكفر، كلا، بل هم لم يقصدوا الفعل المكفر؛ ففي هذه المسائل أمران يشتبهان على البعض؛ وهما:

– قصد عمل الفعل الذي هو كفر: فمن عمل عملا من أعمال الكفر؛ فسواء قصد الكفر أو قصد هذا الفعل الذي يعلم أنه حرام لا كفر، فلن يختلف حكمه؛ كمن تعمد سب الله جل وعلا، فهو كافر، وإن قال: لم أقصد الكفر بل قصدت إغاظة فلان.

– عدم قصد الفعل الذي هو كفر: فمن عمل عملا ليس كفريا، ولم يقصد فعل العمل الكفري؛ فهذا ليس بكافر، وقد يكون مقصرا أو مذنبا، حسب تقصيره وما ترتب على هذا التقصير، كمن خرج بسلاح إلى بلد الكفار وفرط في حفظه، فاستولى عليه الكفار، وحاربوا به المسلمين، فهذا ليس مناصرا للكفار ضد المسلمين، ولكنه قد يكون مذنبا لتقصيره في الاحتياط.

وهؤلاء الناس ممن يعلنون انتماءهم لحركات إسلامية تكفر بالطاغوت وتطالب بالحكم بالشريعة، لم يدخلوا مناصرة للطاغوت، ولا قبلوا تأليه البشر، بل دخلوا بنية تحكيم الشريعة،

فهم يعملون لصد عادية الكفر، فهؤلاء مسلمون، ولكنهم آثمون لعدم تبصرهم في واقع هذه البرلمانات وحقيقة الخدمة التي قدموها لهم دون أن يشعروا.

فالحكم بإسلام من عرف عنه الصلاح من الإسلاميين الذين شاركوا في البرلمانات بتأويلات فاسدة هو الأصل الذي لا يجوز العدول عنه، فليحذر كل امرئ أن يقتحم المهالك؛ فيحكم بكفر هؤلاء بمجرد هذه المشاركة، وليعلم أنه بذلك يحكم بكفر هؤلاء البرلمانيين، ويحكم بكفر جل علماء المسلمين؛ لأنهم أفتوا لهم بجواز أو وجوب هذه المشاركة؛ فحكم من فعل الكفر هو نفس حكم من أمر به أو رضي عنه.

ملاحظة: إن الحكم بإسلام هؤلاء الإسلاميين هو متعلق بمجرد المشاركة مع مراعاة الضوابط التي ذكرها من أجازوا هذا العمل، ولكن هذا ليس متعلقا بما قد تؤدي إليه هذه المشاركة من كفر؛ كالرضا بالمفاهيم التي تؤله الديمقراطية والشعب والوطن والحريات..، وكنصرة الكفر على الإسلام، وكالبراءة من الإسلام وشعائر الإسلام...، وكموالاة العلمانيين ونصرتهم وتمكين علمانيتهم، فلكل حادثة حديث، ويجب ألا تأخذنا في الله لومة لائم، وأن نتحرى الصواب في الحكم على الأفراد بلا إفراط ولا تفريط، حسب منهج أهل السنة والجماعة، ونسأل الله السلامة والعافية.

الرد على الشبهة القائلة: ماذا بعد أن رفضتم المشاركة في الديمقراطية وآلياتها؟ هل سنقبل بأن نتأخر ستين عاما قضيناها وأئمة الكفر يتحكمون فينا؟

والحقيقة: هي أن الدعوة لاعتزال الديمقراطية ليست دعوة لاعتزال السياسة الشرعية، فوسائل السياسة الشرعية كثيرة جدا، منها الجهاد لتحكيم الشريعة، والاستعانة بمجاهدي المسلمين في مشرق الأرض ومغربها، وإعداد العدة، وإرهاب العدو، والضغط عليهم، والتنسيق مع القوى المتعاطفة، وشراء ولاءات قياداتهم، والهجرة إلى أرض الجهاد والرباط وتنظيم الصفوف بها، واعتزال المجتمع الجاهلي، ودعوة الزعماء للإسلام، وتفتيت صفوف الأعداء، وتبيين كفر الطواغيت، والبراءة منهم، وتحسس أخبار العدو، واختراق منظماته

الأمنية والدفاعية، وفضح سيرة العدو وأخلاقه، وتكاتف أبناء الصحوة لإقامة بنيان خاص بهم يضمن لهم تعليما إسلاميا وقضاء شرعيا وتعاضدا وتناصرا، ودعاء الله عز وجل...

إن المشاركة في الديمقراطية وآلياتها قد تسببا حقيقة في تأخر الدعوة ستين عاما!! وانتشر الإعراض عن الدعوة والدعاة بين قطاعات ضخمة من المجتمع كانت تعد في وقت قريب من المتعاطفين مع الدعوة والدعاة.

ولكن هناك حقيقة يجب التنبه لها: وهي أن الدعوة إلى الكفر بالديمقراطية واعتزال المشاركة في الوسائل التي تحققها، وسلوك الوسائل الشرعية في التغيير، واليقين بأن فيما شرعه الله المصلحة التامة والنفع الأكيد، وأن أي مصلحة ستتحقق بغير الطريق الشرعي يمكن تحقيقها بالطرق الشرعية، هي الدعوة التي توافق ما نعتقد أنه الحق والصواب والخير والرشاد، وهي الدعوة التي نحاول نشرها بين المسلمين عامة وشباب الصحوة خاصة.

ولكن مع ذلك نحن نعلم أن الحق غريب، وأنه لا يعمل بهذا التوفيق إلا القليل من الناس، وأن للباطل زخرفه الذي يخدع الكثيرين، وأن الحماسة للإسلام مع الشعور بالعجز لدى الكثيرين يدفع كثيرا من شباب الصحوة لاستسهال الطريق الديمقراطي، حالمين بتحكيم الشريعة بلا تضحيات جسام ولا صراعات وصعوبات!!

وهذا يعني أنه عندما تسير القلة الموفقة في طريق تغيير الواقع بلا خلط بين الحق والباطل فإن ذلك لن يمنع هدير الجماهير من السير في الطريق الخطأ الذي تدعو إليه الجماعات المتلبسة بالديمقراطية، وبالتالي لن تفوت المصالح التي يتوهمون حصولها عند الخوض في آليات الديمقراطية -والتي نوقن أنه يمكن تحصيلها بغير هذا الطريق الخطأ لو اجتمعوا على سلوك طريق آخر شرعي-، وإن حصل نوع من جلب الخير للأمة فسيكون للقلة الموفقة غنمه وسيكون على الخائضين في الباطل الكاتمين للحق غرمه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: **«إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»** متفق عليه.

وسيضاف إلى هذه المصالح المتحققة بمشاركة الفئة المخطئة مصالح أخرى، وهي تلك

المصالح التي ستتحقق باتباع الوسائل المشروعة في التغيير، وهي مصالح لا شك ستكون جليلة عظيمة، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤۡتِكُمۡ كِفۡلَيۡنِ مِن رَّحۡمَتِهِۦ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ نُورٗا تَمۡشُونَ بِهِۦ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ (سورة الحديد: آية ٢٨).

فمثلا كانت جماعة الإخوان المسلمين تشارك في الانتخابات البرلمانية من قبل، وكانت كثير من الجماعات الأخرى لا تشارك فيها، بل وتحذر من المداهنات التي تقع، فكان الإخوان يحققون ما أرادوا حسب واقع الدولة والمجتمع الذي يعيشون فيه، ولا يكادون يتأثرون في الانتخابات بمقاطعة غيرهم، ويتحمل الإخوان أوزار خطاياهم، وكان الآخرون يحققون ما أرادوا من نشر للمفاهيم الشرعية، ومن أقرب الأمثلة على ذلك الانتخابات البرلمانية في مصر سنة ٢٠٠٦م.

أما إذا تمكنت القلة الموفقة من الانتشار بين الناس، ووجدت القبول في الأرض، فستتمكن إن شاء الله من جلب مصالح عظيمة ودرء مفاسد كثيرة بسياسة شرعية لا تقبل المداهنات.

ويمكن تقريبا للصورة تشبيه هذا الحال بالعمل في الأعمال المحرمة؛ مثل الشرطة، فنحن ندعو الناس ألا يكونوا من جنود الطاغوت الذين يقومون على تنفيذ القانون الجاهلي، وندعوهم إلى التوحد للأخذ على يد الظالم ومنعه من الظلم، ولكن أغلب الناس لا يقبلون ذلك، ويقولون: من سيحفظ الأمن إن لم ندخل الشرطة، ويقولون: لا تتصور أن نأخذ نحن على يد الظالم...، فينتج عن ذلك أن يدخل الكثيرون في الشرطة، ويبوءون بجريمة مناصرة الطاغوت، ونستفيد نحن البراءة من مناصرة الطاغوت، ونستفيد كذلك بما يصاحب هذا أحيانا من قلة الجرائم والشعور بنوع من الأمن.

أما إذا استجاب كثير من الناس لدعوتنا بعدم الدخول في شرطة الطاغوت، فستضعف هذه الشرطة وستضعف مهامها المناقضة للشريعة من اضطهاد شباب الإسلام، ومراقبة العمل الدعوي، وتوفير الحماية للمنكرات الموافقة للقانون، وسيقوم الناس حتما بالقيام بما يوافق

الشريعة من مهام الشرطة كالتعاون فيما بينهم على حفظ الأمن والأخذ على يد الظالم، بلا إخلال بعقيدة الولاء والبراء، وستحاول الشرطة استرضاء الجماهير بالانشغال بما يحقق لها بعض المصالح من أخذ على أيدي المجرمين، وستترك تلك الشرطة فعل كثير مما كانت تفعله مما يصادم الإسلام، بل وسيكون هذا التناصر والتعاضد من أبناء الإسلام في حفظ مهام الأمن خطوة متقدمة للحكم الشامل بالإسلام وإنهاء الحكم الطاغوتي الذي ضعفت شرطته.

الفصل الثاني

دستور طاغوتي

المبحث الأول: الدستور الجديد دستور كفري.

المبحث الثاني: الرد على شبهة أن هيئات إسلامية دعت للتصويت بنعم للدستور.

المبحث الأول

الدستور الجديد دستور كفري

كتابة الدستور من أهم القضايا التي شغلت من دخل في السياسة الديمقراطية من التيارات الإسلامية بمصر؛ حيث أعلنوا أنهم سيحاولون أسلمة الدستور؛ ليجعلونه معبرًا عن الهوية الإسلامية لمصر.

وهذه المحاولة محكوم عليها بالفشل قبل أن تبدأ؛ لأنها قائمة على محاولة الدمج بين الإسلام والديمقراطية؛ لإنتاج نظام يظنون أنه لا ينافي الإسلام ولا الديمقراطية، وهذا وهم لا وجود له في أرض الواقع، وهو من لبس الحق بالباطل الذي نهى الله جل وعلا عنه، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: آية ٤٢).

ومرت أيام وشهور، حتى خرج علينا الدستور الجديد، وكثر خوض الخائضين في الحديث عنه، وتفسير مواده، وتقييمه، وتبني موقف ما تجاهه.

ولكن الأمر الغريب العجيب هو أن البعض حاول استخدام الكلام الفلسفي، والجدل السوفسطائي؛ ليوهم من صدقه من الناس أن صفة الطاغوتية قد ارتفعت عن هذا الدستور، فأصبح دستورًا إسلاميًّا أو شبه إسلامي!!.

واتكأ هذا التزييف على زعم مفاده أن كل كلمة وعبارة ومادة دستورية كانت تعتبر في الأصل مناقضة للشريعة تم انتزاع الأمور المناقضة للشريعة منها، وتم تقييدها بالمادة الثانية في الدستور التي تنص على أن: **"الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"**، والمادة التاسعة عشرة بعد المائتين والتي تنص على أن: **"مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة"**.

وهكذا بجرة قلم يراد منا أن نغفل عن حقيقة الصراع بين المسلمين والديمقراطيين؛ فقد اصطلح الفريقان -على زعمهم- فابتكروا ديمقراطية إسلامية أو إسلامًا ديمقراطيًّا!!

وهذا الوهم -أسلمة الدستور الجديد- باطل بطلانًا أصيلًا أكيدًا من عدة وجوه؛ منها:

١- أن الحكم بالطاغوت لا يزال قائمًا:

فالدستور الجديد الذي ينص على أنه: **"يعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء"**؛ هو الذي سوغ ما نراه من حكم بالطاغوت في دولة ديمقراطية وطنية، فلم يختلف شيء في كيان الدولة بعد إقرار الدستور الجديد، ولا زالت الأحكام الشرعية التي كانت مترتبة على العمل بالدستور القديم هي نفسها الأحكام الشرعية بعد إقرار الدستور الجديد؛ فمثلًا:

* هل الأصل في حكم تولي القضاء اختلف بعد إقرار الدستور الجديد؟

* هل الأصل في حكم تولي منصب الحكم "الرئاسة" اختلف بعد إقرار الدستور الجديد؟

* هل حكم الدار اختلف بعد إقرار الدستور الجديد؟

* هل حكم إعداد العدة اختلف بعد إقرار الدستور الجديد؟

* هل حكم الجهاد لتغيير حكم الطاغوت اختلف بعد إقرار الدستور الجديد؟

* هل حكم العمل في الشرطة التي تعمل على تنفيذ القانون اختلف بعد إقرار الدستور الجديد؟

* هل سيتم حذف القوانين الطاغوتية بعد إقرار الدستور الجديد؟ ومتى يكون ذلك؟

٢- أن صياغة المادة الثانية لا تعني دستوريًا إلغاء ما خالف الشريعة:

ولا تعني كذلك بطلان المواد الدستورية والقانونية القائمة التي تخالف الشريعة؛ وقد ظلت المادة الثانية موجودة في الدستور منذ ثلاثين عامًا، وظلت مع ذلك كثير من مواد الدستور

والقانون مخالفة للشريعة، وتم إقرار الدستور الجديد منذ عدة شهور وظلت كل المواد الكفرية في الدستور والقانون قائمة يعمل بها.

٣- أن كل مواد الدستور موضوعة للعمل بها:

ولا يوجد نص دستوري يقدم مادة على مادة، ولو كان هناك مجال للتقديم على مذهبهم الديمقراطي لقدموا المادة الأولى المتعلقة بالديمقراطية على الثانية المتعلقة بالشريعة!

بل إن تقديم مادة الديمقراطية على مادة الإسلام يدل بذاته على الردة الجامحة التي يتلبس بها هذا الدستور، والمعايير التي يقوم عليها، ومكانة هذه المعايير، والأولويات التي يراعيها، قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ (سورة البقرة: آية ١٦٥).

٤- أن المادة الثانية مغلولة ومقيَّدة بكل مواد الدستور:

ومهمة القانونيين هي محاولة تكريس هذا التقييد بطرق عدة؛ منها:

-- محاولة الجمع بين المواد الدستورية، فيقدم ما ينص على مخالفة الشريعة في الدستور ثم يتم البحث في أقوال الفقهاء القدامى والمحدثين، وفقه النوازل والضرورات، وفتاوى علماء السلطة والجاه، ما يمكن أن توجد منه ثغرة، تقاس على هذه الثغرة الأمور التي يراد تمريرها من مبادئ الديمقراطية والمواطنة والحرية وسيادة القانون.

-- إبقاء العمل بالقوانين القديمة الموافقة لمبادئ الديمقراطية والمواطنة والحرية وسيادة القانون، وعدم تغييرها حتى لا تتعرض تلك القوانين لبعض التغيير إثر تعارضها مع الشريعة.

-- تقديم النصوص الخاصة على النص العام المتعلق بالشريعة عند التعارض من كل الوجوه؛ ومن أمثلة ذلك:

أ- ينص الدستور على أن: "الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل

تعطيلًا ولا انتقاصًا، ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها، وتُمارس الحقوق والحريات بما لا يتعارض مع المقومات الواردة في باب الدولة والمجتمع بهذا الدستور" فهذا يعني صراحة على تقديم هذه الحريات على شرع الله جل وعلا، فمثلًا لا يمكن طبقًا للدستور فرض الحجاب على النساء طبقًا لأوامر الله جل وعلا؛ لأن لباس المرأة دستوريا من الحريات اللصيقة بشخص المواطن فلا تقبل تعطيلا ولا انتقاصا، ولا يجوز لقانون أن يقيدها بما يمس أصلها، وهذا الكلام ليس فهمًا خاصًا للدستور؛ بل هو فَهم من شاركوا في إعداد الدستور من الإسلاميين، وهذا حوار يؤكد ذلك:

"- بعض القيادات السلفية طالبت بتقييد الحريات العامة بشرع اللّه. فما رأيك؟

- لا توجد حريات مطلقة في العالم، لا بد أن تُقيَّد بالنظام العام، والشريعة الإسلامية هي النظام العام، كما أن الحريات في الديانة المسيحية مقيدة في الإنجيل، والمسيح عليه السلام قال: قد كان مَن قبلكم يقولون: لا تزن، وأنا أقول لكم: مَن نظر بعينه فقد زنى، وهذا يؤكد أن الديانات السماوية ضد الحريات المطلقة.

- معنى كلامك أن الدستور المنتظر سيحارب التبرج في الأماكن العامة؟

- التبرج لا يمكن أن يمنع بقانون، إنما من خلال الدعوة والموعظة الحسنة"[1].

إن هذا النص على الحريات الشخصية واضح كل الوضوح في قضية مثل الحجاب والتبرج؛ ولكنه قد يعمم على أمور مثل الزنا وشرب الخمر وأكل الخنزير؛ حسب ما يفسر به كل شخص معنى هذا النص الدستوري.

ب- ينص الدستور على أن: "حرية الاعتقاد مصونة، وتكفل الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة للأديان السماوية؛ وذلك على النحو الذي ينظمه القانون"،

---

١ من حوار جريدة "المصري اليوم" مع الدكتور ياسر برهامي، منشور على موقع صوت السلف بتاريخ ٥ شوال ١٤٣٣هـ.

وينص كذلك على أن: **"حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير"**، وهذا يعني صراحة أن الردة عن الإسلام مصونة، ويصان كذلك اعتقاد أي عقيدة حتى لو كانت وثنية أو إلحادية، وهذا النص يقدم عند الدستوريين على النصوص الشرعية مثل قوله صلى الله عليه وسلم: **«من بدل دينه فاقتلوه»** رواه البخاري.

وتكفل الدستور بحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأهل الأديان الثلاثة، وهذا مخالف للإسلام الذي يقيد ممارسة اليهود والنصارى شعائرهم؛ فلا يظهرونها بين المسلمين، ولا يستحدث اليهود والنصارى دور عبادة في البلاد التي فتحها المسلمون عَنوة أو استحدثوها كغالب مدن مصر.

ت- ينص الدستور على أن: "السيادة للشعب يمارسها ويحميها، ويصون وحدته الوطنية، وهو مصدر السلطات؛ وذلك على النحو المبين في الدستور"، وعلى أن: **"الشعب مصدر السلطات؛ يؤسسها، وتستمد منه شرعيتها، وتخضع لإرادته.. ومسئولياتها وصلاحياتها أمانة تحملها، لا امتيازات تتحصن خلفها"**؛ فهذا أساس من أسس الدستور الأصلية؛ أن السيادة للشعب؛ فالشعب يقرر ما شاء ولكن بشرط أن يقرره بطريقة دستورية؛ فإذا أراد الشعب أن يحارب الإسلام والمسلمين، فيمكنه فعل ذلك دون أن يخرج عن الدستور؛ وذلك بأن يحصل على أغلبية كبيرة تمكنه من تعديل الدستور وحذف المادة الثانية المتعلقة بالإسلام وما شابهها من المواد، ووضع مواد تحارب الإسلام والمسلمين، ثم استفتاء الشعب على ذلك، فإن وافق الشعب فيتم تنفيذ ذلك؛ لأنه مصدر السلطات.

وقد يجادل البعض فيدعي أن الدستور إسلامي أما إذا صوت الشعب على حرب الإسلام فيصبح عند ذلك غير إسلامي، وهذا باطل لأن الدستور يقرر أن الشعب من حقه ذلك، والإسلام يقرر أننا ندعو الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له، ولا نقبل بغير ذلك، قال تعالى: ﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ

﴿لَكُمْ﴾ (سورة الزمر: آية ٧)، وهذا فارق اعتقادي جوهري.

وكان المظنون بهؤلاء الذين شاركوا في الدستور لأسلمته بزعمهم أن يجعلوا المواد المتعلقة بالإسلام والشريعة فوق بقية مواد الدستور، وغير قابلة للتعديل أو الاستفتاء، ولكن هذا لم يحدث، ولم يطالب به أصلا؛ بل ويصرح بعضهم أنه لا يقبل بالمطالبة به أصلا!! لأنه بذلك سيكون إجراء غير سليمًا!!؛ ثم يتحدثون عن دستور إسلامي!!.

يقول قائلهم عن أصل فكرة المواد فوق الدستورية عندما تحدث عن هذه الفكرة عند العلمانيين في وثيقة السلمي التي أرادها فوق دستورية: **"يُمثِّل بتلك الوثيقة ديكتاتورية فشلت حتى في ارتداء الثوب الديمقراطي، فإذا استصحبنا أن هذه الديكتاتورية تتم في الدستور الذي لا ينبغي أن يأتي إلا باستفتاء شعبي عرفنا ما تستحقه هذه الوثيقة مِن وصف، إذن ففكرة هذه الوثيقة من حيث المبدأ فكرة بالغة السوء؛ بحيث إنهم لو عرضوا علينا أن نكتبها بأيدينا لرفضنا؛ لأننا باختصار نريد دستوراً سليمًا من الناحية الإجرائية، طبعًا من حق أي قوة أو مجموعة قوى أن يصدروا وثيقة تمثلهم يخاطبون بها الرأي العام، وأما أن يتبنى مجلس الوزراء لوثيقة، فضلاً أن يطالب المجلس العسكري بإصدار إعلان دستوري بها؛ فهذه هي الديكتاتورية بعينها"**[1]، وهذا من أثر تغلغل العفن الديمقراطي، ومن أثر المساواة بين وسائل تحكيم الحق ووسائل تحكيم الباطل؛ تمامًا كمن يتحدثون عن حرمة الدماء، ولا يفرقون بين الدماء المعصومة والدماء المهدرة؛ فالمؤمنون يحزنون لمقتل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه، ويفرحون لمقتل أبي جهل، وكلاهما قرشي ولكن لا سواء؛ فالإسلام ينبغي أن يحكم؛ لأنه الحق رضي من رضي وسخط من سخط، والكفر لا ينبغي أن يحكم؛ لأنه باطل.

ث- ينص الدستور على أن: "لكل مواطن الحق في التعليم عالي الجودة، وهو مجاني

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: السلمي.. اتحاد الدويلات المصرية ذات النظام المدني، منشور بموقع صوت السلف بتاريخ ٢٢ شوال ١٤٣٢هـ.

بمراحله المختلفة في كل مؤسسات الدولة التعليمية، وإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي"، وينص كذلك على أن: **"التربية الدينية والتاريخ الوطني مادتان أساسيتان في التعليم قبل الجامعي بكل أنواعه"** وهذا يعني أن الدولة –التي يفترض أنها إسلامية– تفرض منهجًا دراسيًّا دينيًّا للنصارى وتشجع على تدريسه بتوفير ودعم المناهج والمدرسين الذين يقومون بذلك، ولا تستطيع المادة الثانية من الدستور أن تقيد هذا الأمر؛ مع أن هذا مساعدة على الكفر الذي أمرنا الله جل وعلا بالبراءة منه، قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ (سورة الممتحنة: آية ٤).

ج– ينص الدستور على أن: "مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِّمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية"، وهذا مقدم دستوريًّا على المادة الثانية المعارضة لها؛ فالمادة المتعلقة بالحكم بين أهل الكتاب تحرم ما شرعه الله جل وعلا من إباحة تحاكم أهل الكتاب إلى قاضي المسلمين ليحكم بينهم بشرع الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿فَإِن جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (سورة المائدة: آية ٤٢)، وقال تعالى: ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ (سورة المائدة: آية ٤٨)، فمثلًا كثير من نصارى مصر يحرمون على التأبيد الزواج بأرملة الأخ، ويحرمون الزواج بأخت الزوجة الميتة أو عمتها، ويبيحون التبني ويجعلون له أحكام الابن في المحرمات في الزواج، فإذا جاء رجل وأرملة أخيه يريدان الزواج فلنا أن نزوجهم وإن خالف هذا دينهم، وهذا ما يمنعه الدستور الجديد.

ح– ينص الدستور على: "المواطنة التي تسوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة"، وعلى: **"كفالة الحقوق والحريات لجميع المواطنين دون تفرقة بين أبناء الجماعة الوطنية"**، وينص كذلك على أن: **"العمل حق وواجب وشرف لكل مواطن، تكفله**

الدولة على أساس مبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص"، وينص على: **"تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، دون تمييز"**، وينص كذلك على أن: **"القضاة مستقلون، غير قابلين للعزل، لا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات"**، وهذه النصوص تعني صراحة جواز أن يتولى النصراني أمر المسلمين في الإمامة العامة، وأن يفوض في الوزارة، وأن يقود جيش الأمة، وأن يقضي بين المسلمين، وهذا خلاف إجماع الأمة، المستمد من قوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء: آية ١٤١)؛ ورغم ذلك فالعمل مبني على هذه النصوص الدستورية، وتقدم على المادة الثانية المتعلقة بالشريعة.

وإمعانًا في الكفر يمنع الدستور قيام أحزاب سياسية على أساس التفرقة بين المسلمين والكافرين بسبب الدين، مع أن الأصل وجوب تلك التفرقة عند ممارسة السياسة الشرعية؛ فللمسلم أن يشارك في أمر الأمة بما ليس للكافر.

خ- ينص الدستور على أن: "سيادة القانون أساس الحكم في الدولة"، وعلى: **"خضوع الدولة للقانون"**، ويقوم النظام السياسي على: **"سيادة القانون"**، وعلى أن المؤسسات الأمنية: **"تحترم كرامة الإنسان وسيادة القانون"**، وعلى أن القضاة: **"لا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون"**، وأن السلطة القضائية: **"تُصدر أحكامها وفقًا للقانون"**، وعلى أن: **"كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور يبقى نافذًا، ولا يجوز تعديلها ولا إلغاؤها إلا وفقًا للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور"**، فهذه النصوص وغيرها توجب الحكم بالقوانين القائمة؛ سواء وافقت شرع الله جل وعلا أم خالفته، ولا يمكن -طبقًا للدستور أو القانون المصري- للمادة الثانية ولا لتفسيرها في المادة التاسعة عشرة بعد المائتين أن توقف التحاكم إلى سيل القوانين المحادة والمضادة لشرع الله جل وعلا، وعلى من يريد تغيير أحد القوانين المناقضة للشريعة أن يلجأ إلى مجلس الشعب، فإن وافق على مناقشة الموضوع، ووافق على تعديل القانون ليتفق مع الشريعة، فعندها يمكن إلغاء القانون المناقض

للشريعة، وإلا فتظل السيادة -بناء على الدستور الجديد- للقانون الكفري.

وليس هناك أي جدول زمني يلزم الدولة بإلغاء القوانين المناقضة للشريعة؛ كأن تلغى خلال سنة أو عشرة أو مائة!!، وكان بإمكانهم -حسب الرؤية المزعومة للتدرج- وضع جدول زمني لإلغائها، كما فعلوا ببعض الأمور الإدارية؛ حيث ينص الدستور على أنه: **"يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال عشر سنوات من تاريخ العمل به"**.

فسيظل طبقًا للدستور الجديد الحكم بالقوانين الكفرية قائمًا ومرتبطًا بأهواء أعضاء المجالس النيابية؛ إن أرادت تعديل بعضها عُدِّل، وإلا تركوه طاغوتيا!!، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ (سورة النساء: آية ٦٠).

وتظل طبقًا للدستور الجديد هذه القوانين المناقضة للشريعة واجبة العمل، واجبة الاحترام، واجبة الدفاع والحماية؛ فينص الدستور على ما يلي: **"نقتدي ونلتزم بالثوابت الواردة بهذا الدستور، الذي نقبله ونمنحه لأنفسنا، مؤكدين عزمنا الأكيد على العمل به، والدفاع عنه، وعلى حمايته، واحترامه من قبل جميع سلطات الدولة، والكافة"**.

د- ينص الدستور على أن: "لرئيس الجمهورية العفو عن العقوبة أو تخفيفها"، وهذا مقدم دستوريًّا على المادة الثانية المتعلقة بمبادئ الشريعة، والتي منها عدم جواز العفو عن إقامة بعض الحدود بعد وجوب إقامتها، قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ (سورة النور: آية ٢).

ذ- ينص الدستور على أن: "كل مال لا مالك له فهو ملك الدولة" وهذا مقدم دستوريًّا

على المادة الثانية المتعلقة بمبادئ الشريعة، والتي تخالف هذا الحكم؛ في مثل الركاز وهو المال الذي دفنه أهل الجاهلية، واللقطة وهي المال الضائع من صاحبه يجده غيره، وهما حكمان اتفق الفقهاء على أصل العمل بهما، قال صلى الله عليه وسلم: **«في الرِّكاز الخُمس»** متفق عليه، وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال: **«اعرف عِفَاصَها ووِكَاءَها ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها»** متفق عليه.

ر- ينص الدستور على أن: "صيانة الآثار والمحميات الطبيعية، وإزالة ما يقع عليها من تعديات"، وينص على أنه: **"تُعنى الهيئة العليا لحفظ التراث بتنظيم وسائل حماية التراث الحضاري والعمراني والثقافي المصري، والإشراف على جمعه، وتوثيقه وصون موجوداته"**، وهذا مقدم دستوريًّا على معارضة المادة الثانية المتعلقة بمبادئ الشريعة له؛ حيث يوجب الإسلام كسر الأصنام والتماثيل، فعن أبي الهياج الأسدي، قال: قال لي علي بن أبي طالب: **«ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ولا قبرا مشرفا إلا سويته»** رواه مسلم.

ز- ينص الدستور على أن: "العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص دستوري أو قانوني، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون" وينص على أنه: **"لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها"**، وهذا مقدم دستوريًّا على معارضة المادة الثانية المتعلقة بمبادئ الشريعة له في عدة أمور؛ مثل:

= الدية التي تدفعها العاقلة في القتل الخطأ، والقسامة عندما يوجد قتيل بين أهل محلة ما، ولا يعلم قاتله، وتكون هناك شبهة على قتل بعضهم له، فيحلف خمسون منهم أنهم ما قتلوه ولا علموا قتله.

= الجريمة والعقوبة ثابتة بنص الشرع؛ سواء أثبت ذلك الدستور والقانون أم لم يثبتهم، فمثلا جريمة الردة عن دين الإسلام التي لا تصاحبها الدعوة للردة، هذه جريمة نكراء يستتاب

فاعلها فإن تاب وإلا قتل، وهي عند الدستوريين والقانونيين ليست جريمة ولا عقوبة عليها.

وكذلك منع الزكاة جريمة يعاقب فاعلها، وهي عند الدستوريين والقانونيين ليست جريمة ولا عقاب عليها.

وقد قام البعض بتفسير الكلام على طريقة المنطقيين، وزعم أن عبارة: **"ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص دستوري أو قانوني"** لا تخالف الشريعة؛ لأن الدستور ينص على المادة الثانية المتعلقة بالشريعة!!!، بل وزعم أحدهم أن المستشار محمود عبد الحميد غراب الذي كان قاضيا في الثمانينات وحكم مرة بجلد شارب للخمر، فأبطل القضاء حكمه، أنه لو كان موجودا الآن وحكم بجلد شارب الخمر لما تعرض لما تعرض له سابقا!! وقد قام وكيل نيابة بالمنيا الآن بعد إقرار الدستور الجديد بالحكم بجلد شارب للخمر، فأبطل القضاء حكمه، وأحيل للتحقيق[1]، وتهجم العلمانيون على الإسلام وأحكامه، وللأسف ما سمعت من هؤلاء الذين صدعوا الرؤوس بدعوى موافقة هذه المادة للشريعة دفاعا عن حكم هذا القاضي!.

ولا عزاء للمخدوعين الذين مرروا هذه المادة الكفرية بتوهمات وظنون لا علاقة لها بحقيقة الواقع الديمقراطي الذي توضع فيه هذه النصوص، ثم بعد كل ذلك يدعون فهمهم للواقع!!

= العقوبة المستحقة شرعًا إن لم توقع بحكم قضائي؛ فلآحاد المسلمين إيقاعها في حالات معينة وبشروط مذكورة في مواطنها.

= العقوبة المستحقة شرعًا ثابتة في حق الجاني المستحق لها؛ سواء ارتكب الجناية قبل نفاذ القانون أم بعده.

س– ينص الدستور على أنه: "يؤدي العضو أمام مجلسه، قبل أن يباشر عمله، اليمين الآتية: أقسم باللّه العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور

---

١ هو حسين عنان وكيل نيابة مركز مطاي، وتفاصيل الخبر منتشرة على المواقع الإخبارية على الشبكة العنكبوتية، بتاريخ ٢١– ٤– ٢٠١٣، بعنوان: وكيل نيابة بالمنيا يصدر قرارا بجلد مواطن ٨٠ جلدة.

والقانون"، وينص كذلك على أن الشرطة: "ولاؤها للدستور والقانون" وتعمل على: "تنفيذ ما تفرضه القوانين واللوائح"، وهذا مقدم على المادة الثانية؛ حيث إن الإسلام يمنع إعطاء الولاء للدساتير والقوانين الطاغوتية الجاهلية، وكذلك يمنع احترامها أو تنفيذ ما تفرضه من أمور تخالف الشريعة، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (سورة آل عمران: آية ٣٢).

ش- ينص الدستور على أنه: "لا يُسأل العضو عما يبديه من آراء تتعلق بأعماله في المجلس الذي ينتمي إليه" فإذا تحدث عضو مجلس النواب في قضية تتعلق بحرية العقيدة، وأعلن أنه ينبغي أن نحترم من يرتد عن الإسلام، فهذا دستوريًا لا يحاكم وإن كان الأصل في المادة الثانية المتعلقة بالشريعة عقابه؛ لأنه نص خاص مقدم على المادة الثانية العامة.

ص- ينص الدستور على أنه: "يحظر على أي فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية"، وهذا مقدم دستوريًا على المادة الثانية المتعلقة بمبادئ الشريعة، هذه الشريعة التي من أحكامها مشروعية إعداد العُدة لعموم المسلمين، وجعل الأصل في الجهاد وإعداد العدة الآن أنه فرض على كل قادر من أجل الدفاع عن حرمات المسلمين التي استبيحت، وشريعة الإسلام التي عطلت، ودار الإسلام التي اغتصبت، قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ (سورة النساء: آية ٧٥)، وقال جل وعلا: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴾ (سورة النساء: آية ٨٤)، وقال سبحانه و تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾

(سورة التوبة: آية ٣٦).

= وبهذه الوجوه الأربعة عشر يتضح جليا بطلان الإفك الذي يزعم أن المادة الثانية تقيد بقية مواد الدستور، ويتضح جليا أن المادة الثانية مغلولة ومقيدة بكل مواد الدستور، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٥- الإيمان ببعض الإسلام والكفر ببعضه ردة عن الإسلام كله:

فالأصل أن كلمة الإسلام وحدها تكفي لتحويل الدولة إلى دولة إسلامية ودار إسلام دون حاجة لنصوص دستورية وقانونية، وهكذا كان تاريخ دار الإسلام لا يحتاج إلى دساتير وقوانين، والذين حاولوا إصلاح الدستور ركزوا جهودهم على مادة الشريعة وعلى المادة المفسرة لها؛ بسبب أنهم يعلمون يقينًا أنه رغم أن الأصل في كلمة الإسلام نقض كل الكفر، لكن معنى كلمة الإسلام في الدستور يخالف معناها الشرعي؛ لوجود مواد تنقض معناها الشرعي نقضًا.

وما حدث مع كلمة الإسلام هو عين ما حدث مع كلمة **"مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"**، وتفسيرها بأنها: **"تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السنة والجماعة"** فكل ذلك مرتبط فقط ببعض ما أسموه في النظام الديمقراطي السلطة التشريعية وهو الجزء المتعلق باستحداث قوانين جديدة، ولا علاقة لهذه المواد بما أسموه السلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والتشريعات القائمة، ويمكن معرفة مكانة الشريعة بالمقارنة مع المواد المتعلقة بالشعب، فعن الشريعة قالوا: **"مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"**، أما عن الشعب فقالوا: **"الشعب مصدر السلطات؛ يؤسسها، وتستمد منه شرعيتها، وتخضع لإرادته"**، و**"السيادة للشعب يمارسها ويحميها، ويصون وحدته الوطنية، وهو مصدر السلطات؛ وذلك على النحو المبين في الدستور"** فالشريعة المصدر الرئيسي للتشريع، أما الشعب فهو **"مصدر"** بإطلاق، وليس الرئيسي فقط الذي قد يكون معه غيره كما في الشريعة، و**"السلطات"** بعمومها من تشريعية

وتنفيذية وقضائية، وليس بعض التشريعية فقط كما في الشريعة، وحسبنا الله ونعم الوكيل القائل: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (سورة الزمر: آية ٦٧).

وكذلك المادة الرابعة التي تنص على أنه: **"يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية"** استخدمت المادة كلمة "يؤخذ" ولم تستخدم كلمات مثل: "ينفذ" أو "يعمل" أو "يلتزم" ليتلاعبوا بها كما تلاعبوا بغيرها!!

وكذلك المادة التي تنص على أنه: **"يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية، والشورى، والمواطنة..."**، زعم بعض **الواهمين الذين يخدعون أنفسهم قبل أن يخدعوا الآخرين** أن إضافة كلمة الشورى إلى الديمقراطية، والمواطنة، وسيادة القانون..، يقيدها جميعًا بالشريعة الإسلامية!!، فيقول: **"تم إضافة الشورى كمقوم من مقومات نظام الدولة، وهو ليس أمرًا لفظيًّا هو الآخر، وإنما تتضمن معنى جوهريًّا؛ حيث إن الشورى لفظ إسلامي أصيل، وهو بأصل وضعه يعني ألا يُستشار في الأمور التي للشرع فيها حكم"**[1]، وهذا كلام باطل لا وجود له البتة لا دستوريًّا ولا واقعيًّا؛ فالشورى كلمة مثل القضاء والحكم إن قام بها المسلمون وفق شرع الله كانت شورى وقضاء وحكمًا إسلاميًّا، وإن قام بها المجرمون وخالفوا شرع الله جل وعلا فهي شورى وقضاء وحكم طاغوتي، ونذكر هؤلاء بما كانوا يقولونه سابقا عن الشورى في الديمقراطية بقولهم: **"الشورى في الإسلام تختلف عن الشورى في النظام الديمقراطي، يقول الجصاص: "والاستشارة تكون في أمور الدنيا وفي أمور الدين التي لا وحي فيها، ويستشار الصالحون القائمون على حدود اللّه المتقون للّه، من ذوي الخبرة والدراية"، وأين هذا من استشارة الملاحدة المحاربين لدين اللّه ممن يشرع مع اللّه في النظام**

---

١ من مقال بعنوان: الدعوة السلفية وحزب النور والدستور والشريعة، منشور بموقع صوت السلف باسم الدعوة السلفية.

الديمقراطي"[1]! فقد كانوا قديما يعرفون أن هناك شورى في الإسلام وشورى في الديمقراطية، أما الآن فوجود كلمة شورى يجعل الديمقراطية إسلامية!!.

إن جميع هذه المواد لا تغير شيئًا؛ لأنها منقوضة بما يضاد الشريعة من مواد متعلقة بالديمقراطية، والمواطنة، والحريات، وسيادة الشعب، وسيادة القانون..، ولن تستطيع كلمات: الشريعة، والأزهر، والشورى، تحصيل ما لم تحصله كلمة الإسلام **"الإسلام دين الدولة"**.

ومثل ذلك مثل رجل نطق بالشهادتين، وأبى إلا أن يسب نبي الله إبراهيم الخليل...، فهو مهما نطق بالشهادتين وقرأ القرآن سيظل كافرًا حتى يتوب ويتبرأ من هذا الكفر بعينه، وهكذا الدستور سيظل كفريًّا حتى يتبرأ من النصوص المناقضة للإسلام، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة البقرة: آية ٨٥).

٦- تفسير الكفر بغير معناه الحقيقي لن يغير حقيقته الكفرية:

إن محاولة تحريف مدلول النصوص ذات الدلالات الكفرية دستوريًّا وواقعيًّا؛ كالديمقراطية، والمواطنة، وسيادة الشعب، وسيادة القانون، والحريات العامة..، هو تلاعب لا يغير من الواقع شيئًا، وهو مثل من يحاول تحريف مدلول النصوص ذات الدلالات الكفرية عقيدة وواقعًا؛ كمن يعتقدون تثليث الإله، أو يعبدون الأنبياء؛ فمحاولة تحريف دلالات هذه النصوص وادعاء أن التثليث هو كتوحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وأن عبادة الأنبياء هي خدمتهم، تلاعب لا يغير من حقيقة هذه الكفريات شيئًا؛ فليست القضية إيجاد تفسير لغوي لكلمة هنا أو هناك؛ بل هي حقيقة نظام قائم على أسس تناقض الإسلام، وينتج عن

---

١ من مقالة السلفية ومناهج التغيير، للدكتور ياسر برهامي، نشره في مجلة صوت الدعوة في التسعينات، ومنشور الآن على الشبكة العنكبوتية.

هذا النظام واقع مناقض للإسلام كذلك.

** ألا إن هذا الدستور الجديد دستور كفر وضلالة، وظلم وجهالة، وهو يناقض الإسلام، ويضاد التوحيد، ويصادم العقيدة، وإن من أوجب الواجبات تحذير المسلمين من الوقوع في الردة الجامحة الكامنة في الإيمان بهذا الدستور، المناقض للمعلوم من الدين بالضرورة.

تلك هي الحقيقة، رضيها من رضي، وكتمها من كتم، وردها من رد، قال تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ (سورة البقرة: آية ١٥٩).

المبحث الثاني

الرد على شبهة أن هيئات إسلامية دعت للتصويت بنعم للدستور

كيف نجمع بين أن الدستور كفر وبين دعوة كثير من الهيئات الإسلامية في مصر للتصويت بالموافقة على الدستور؛ مثل: الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، والإخوان المسلمون، وحزب الحرية والعدالة، وسلفية الإسكندرية، وحزب النور، والجماعة الإسلامية، وحزب البناء والتنمية، والجبهة السلفية، وحزب الأصالة، وحزب الإصلاح..؟

والجواب على ذلك من وجوه:

أولا: أن التصويت بالموافقة لا يعني دومًا عند القائلين به خلو الدستور من الكفر.

ثانيا: أنه عند احتدام الفتن قد لا يوفق للصدع بالحق إلا القليل.

ثالثا: أن كثيرا من الدعاة من مدارس شتى، وبلدان متنوعة، نصوا وصرحوا بأنه دستور كفري.

وهذا توضيح لهذه الردود:

أولا: أن التصويت بالموافقة لا يعني دومًا عند القائلين به خلو الدستور من الكفر:

إن تصريح الكثير من الجماعات والأحزاب والهيئات والدعوات بقول نعم للدستور، لا يعني عند كثير منهم أنه دستور موافق للشريعة لا يخلو من الكفر، بل معظمهم يبرر ذلك بأمور مثل:

- أن هذا الدستور هو المستطاع، وأنه لم يستطع في هذه المرحلة إلا هذا، وأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها...

– أن هذا الدستور أقل شرا من الدستور السابق، وأن تخفيف الشر من مقاصد الشريعة.

– أن هذا الدستور يغلق الباب أمام دستور أبعد عن الشريعة؛ لأن العلمانيين والنصارى يريدون دستورا أبعد عن الشريعة.

إلى غير ذلك من المبررات التي ظنوها تجيز التصويت بنعم للدستور، ومع أن كل هذه المبررات لا تسوغ هذا المسار الذي اتخذوه، ولكن هذا لا ينفي أن هذه الشبهات كانت سببا مهما في اتخاذهم هذا الموقف.

وهذه العبارات والتبريرات يفهم منها أن في الدستور خللا ما، وأن العمل لتطبيق الشريعة لا يزال مطلوبا.

بل ويصرح بعضهم أن هذا الدستور فيه كفريات، ويكفينا في هذا النص التالي لأحد مرجعيات سلفية الإسكندرية، وهو الدكتور محمد إسماعيل المقدم؛ حيث يقول في شريط له عن الدستور:

"مشروع مسودة الدستور يقرب المجتمع من الشريعة، هو يقرب هو لا يحكم الشريعة إنما يقرب بقدر المستطاع...، لا بد أن نعرف جيدا هذه المادة الثانية لا تعني أن هذا الدستور دستور إسلامي، يعني التصويت بنعم لهذه المادة من باب سددوا وقاربوا ...، هذه المادة يشوبها أخطار عقدية؛ منها: أنها تستعمل عبارة مبادئ الشريعة وليست أحكام الشريعة، وهذا الوضع خفف بوضع تفسير كلمة المبادئ في المادة التي أتت بعد ذلك، أيضا كلمة المصدر الرئيسي للتشريع المفروض أنها تكون الوحيد، أيضا إن آلية تفعيل هذه المادة هي آلية غير إسلامية؛ لأنها في هذه الحالة الشريعة لا تطبق لأنها شريعة اللّه ونحن عبيد اللّه وإنما تطبق لأن هذه إرادة المشرع المصري...، الخطورة أيضا في نفس المادة إن المادة دي لن تفسر بمعزل عن باقي مواد الدستور، فهي أيضا ليست لها سيادة مطلقة على سائر المواد، ولكنها تفهم في ضوئها، وللقانونيين كلام بشع في تفسير هذا الارتباط بين هذه المادة وباقي مواد الدستور، مثل قضية التمييز بين المواطنين وحرية الاعتقاد والإبداع ونحو ذلك...، لا بد أن نستبصر،

هذا ليس دستورا إسلاميا، نحن لسنا في مرحلة إنشاء دستور إسلامي ....، بعض العلماء الأفاضل أو الدعاة الذين رفضوا الدستور بسبب ملاحظات معينة نحن نتفق معهم في هذه الملاحظات قطعا، لا يوجد اختلاف في هذه الملاحظات في القضايا التي تتصادم مع الشريعة الإسلامية...، إن التصويت بنعم لا يجوز لأحد أن يفسره إنه يساوي القبول بكل مواد الدستور على ما هي عليه، هذا خطأ كبير، لأنه بيوصل الأمر إن بعض الناس تصل لحد التكفير إللي يوافق عليه يبقى كافر، لا، كافر لو هو قبل بما يصادم الشرع فيه...، المعارضون من الإسلاميين الذين ينظرون لزاوية أن هناك مواد تصادم الشريعة الإسلامية في الدستور، هذا حق إن فعلا الدستور فيه قضايا أو فيه عبارات تصادم الشريعة الإسلامية ولا توافقها"[1].

بهذا النص لأحد مرجعيات سلفية الإسكندرية يتبين أن الحديث عن وجود مواد كفرية في الدستور ليس بدعا من الأمر، بل له أسسه من الدستور والواقع.

= إن الجريمة النكراء التي وقع فيها الكثيرون هي أنهم علموا مخالفة هذا الدستور للإسلام، ثم ظنوا أن الموافقة على الدستور تقلل الكفر، ثم دعوا الناس للتصويت بنعم لهذا الدستور من أجل الشريعة، ثم سكتوا عن تكرار البيان الواضح بكفر هذا الدستور مع تكرار الدعوة للتصويت بنعم، فاختلط الأمر على جل الناس، بل على جل نخبة هذه التيارات، فلم تعد تعلم هل الدستور به كفر أم لا.

وكان المظنون بهم على طريقتهم التي تدعي التوفيق بين الإسلام وآليات الديمقراطية أن يقولوا للناس:

- هذا دستور كفري شركي، ولكن حتى لا يأتي ما هو أشد منه كفرا قولوا نعم.
- اكفروا بهذا الدستور وأنتم تقولون نعم.
- لم يوافق الكفار على تحكيم الشريعة، فأنتم مكرهون على المواد الكفرية، فقولوا نعم..

---

١ من نص كلام الدكتور: محمد إسماعيل المقدم، في شريط له بعنوان: حول نازلة الدستور.

نعم، كنا نظن بهم وقد اختاروا هذا المسلك أن يبينوا للناس الإسلام من الكفر، ولكن الفاجعة أن كثيرا منهم لبس على الناس أمرهم باسم الشريعة والسلف والمصلحة، فاختلط الحق بالباطل، والإيمان بالكفر، والهدى بالضلالة، وقال القائل: **"دستور ٢٠١٢م الذي شارك الإسلاميون في إعداده والترويج له وأعلنوا التزامهم بما فيه بما في ذلك المواد التي اضطروا فيها للمواءمة"**[١]، وحسبنا الله ونعم الوكيل القائل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ (سورة البقرة: آية ١٥٩).

ثانيا: عند احتدام الفتن قد لا يوفق للصدع بالحق إلا القليل:

"إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله"، "الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك"، "إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد وإن كنت وحدك، فإنك أنت الجماعة حينئذ"، "أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقي".

هذه أمثلة من نصوص السلف التي طالما استأنس بها شباب الصحوة في زمن الغربة، وواجهوا بها عواصف البدع والمحدثات والفتن والمدلهمات.

نعم، فكثرة المتكلمين بالقول الباطل لن تغير حقيقة الباطل، فالحق حق، والباطل باطل.

- ألم يخبرنا الله جل وعلا خبر موسى عليه السلام مع قومه في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ۖ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ (سورة المائدة: آية ٢٥)؟.

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: مقارنة بين نظام الخلافة وبين الدولة الحديثة ذات المرجعية الإسلامية ٢، منشور بموقع صوت السلف بتاريخ ٩ جمادى الثانية ١٤٣٤هـ.

- ألم يخبرنا الله تعالى بقصة طالوت وبني إسرائيل في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (سورة البقرة: آية ٢٤٩)؟.

- ألم يكن الإمام أحمد إمام أهل السنة؛ لأنه من القلة القليلة من العلماء الذين صدعوا بالحق عند المحنة؟.

- ألم يكن أهل السنة في كثير من الأعصار غرباء بين الرافضة، وعباد القبور، والمتكلمين؟.

- ألم يؤيد كثير من العلماء عميل الأوربيين المسمى الشريف الحسين في ثورته التي ملكت الأوربيين بلاد المسلمين؟.

- ألم يقف كثير من العلماء في صف كمال أتاتورك، وأيدوه، ووقفوا ضد من بينوا كفره ونفاقه، ولم يستبن لهم حقيقة الرجل إلا بعد أعوام طويلة من انخداعهم به؟.

- ألم يقف كثير من العلماء مؤيدين لتدخل أمريكا في حرب العراق والكويت، حتى احتلت أمريكا كثيرا من أجزاء جزيرة العرب ثم العراق؟.

- ألا يدعي كثير من العلماء أن الطواغيت الذين يحكمون بلاد المسلمين ولاة أمر تجب طاعتهم ويحرم الخروج عليهم؟.

- ألا يطلق كثير من العلماء أن أهل الذمة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين؟ متجاهلين الفروق الكثيرة بين المسلمين وغيرهم.

- ألا يدندن كثير من العلماء بمعان باطلة عما يسمونه: اشتراكية الإسلام، وديمقراطية الإسلام، والحريات في الإسلام، والمساواة في الإسلام، وحب الوطن في الإسلام...؟

– وإذا صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات الدستور فقد صمت كثير من العلماء عن التحذير من جماعات التنصير والماسونية والبهائية.

– وإذا صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات الدستور فقد صمت كثير من العلماء عن بيان حكم الانتماء للأحزاب العلمانية، والشيوعية، والاشتراكية، والديمقراطية، والناصرية، والقومية.

– وإذا صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات الدستور فقد صمت كثير من العلماء عن بيان حكم طوائف النصارى التي تُكره الفتيات اللاتي دخلن في الإسلام على الردة عنه.

– وإذا صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات الدستور فقد صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات مناهج التعليم، ووسائل الإعلام، وكتب الثقافة والأدب.

– وإذا صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات الدستور فقد صمت كثير من العلماء عن بيان كفر وردة أعيان كثير من السياسيين والإعلاميين والعسكريين والكتاب والفنانين الذين يصرحون بالكفر والردة صباح مساء، بل ويشغب كثير من العلماء على الناس أمرهم بعناق هؤلاء المجرمين، وتكريمهم، وإبداء البشر والترحيب والبهجة والسرور بلقياهم، والثناء البالغ عليهم.

– وإذا صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات الدستور فقد صمت كثير من العلماء عن الوقوف بقوة مع المجاهدين في العراق وأفغانستان وكشمير وسوريا.

– وإذا صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات الدستور فقد صمت كثير من العلماء عن بيان الجرائم التي ارتكبت في حق الإسلام، وحق الصحوة الإسلامية.

– وإذا صمت كثير من العلماء عن بيان كفريات الدستور فلن يسكت صوت الحق، وستظل للحق كلمته وحجته وقوته وصولته، وسيظل الحق أبلج واضحا، يهدي به الله من يشاء إلى صراط مستقيم.

ثالثا: كثير من الدعاة من مدارس شتى، وبلدان متنوعة، نصوا وصرحوا بأنه دستور كفري:

جل من صرحوا بالموافقة على الدستور، كان خطابهم مجملا لم يتطرق لتفاصيل الدستور، بل اكتفى بأننا حافظنا على مادة، وأضفنا أخرى، وجودنا ثالثة، ولا تكاد تنتشر بين الصحوة دراسة جادة تتناول كل مادة وما تعنيه – واقعا لا في خيال الحالمين – وما آثارها المتوقعة، وما علاقتها بالشريعة.

أما الذين أعلنوا مناقضة الدستور للشريعة فلعدد منهم كتابات مفصلة ودروس مطولة تبين كثيرا مما فيه من أمور تناقض الشريعة وتضادها.

وبعضهم صرح بأنه دستور كفر لا تجوز المشاركة في قول نعم له، وبعضهم أخطأ وأفتى بالتصويت بنعم للدستور ولكنه في ذات الوقت وضح بقوة اشتمال الدستور على مواد كفرية في الدستور، وذكر أنه ما أفتى بذلك إلا للضرورة والمصلحة.

وقد تعددت المدارس والبلدان التي ينتمي لها هؤلاء الذين صرحوا بكفر الدستور؛ فهم من مصر والشام والجزيرة العربية وأوربا..، وهم من مدارس متنوعة اجتمعت على كفر هذا الدستور.

وقد سبق أن نقلنا قبل صفحات قول الدكتور محمد إسماعيل المقدم: "**بعض الناس تصل لحد التكفير إللي يوافق عليه يبقى كافر، لا، كافر لو هو قبل بما يصادم الشرع فيه...، الدستور فيه قضايا أو فيه عبارات تصادم الشريعة الإسلامية ولا توافقها**"[1]، وهذه بعض التصريحات لعدد من الدعاة من مدارس أخرى تبين وجود كفريات بالدستور:

١– قال الشيخ عبد العزيز الطريفي: "الدستور المصري الذي يُعرض اليوم للاستفتاء تضمّن مواد مناقضة للإسلام في ظاهرها، ووضع هذه المواد اختياراً بلا إكراه كفر؛ لأن هذا

---

١ من نص كلام الدكتور: محمد إسماعيل المقدم، في شريط له بعنوان: حول نازلة الدستور.

تشريع وحكم من دون اللّه، ومنازعة صريحة للّه في حقه في الحكم بين عباده"[1].

٢- قال الشيخ عبد العزيز الراجحي: "هذا الدستور قانون وضعي ما أنزل اللّه به من سلطان فهو قانون كفري طاغوتي...، فيحرم التصويت على الدستور.. ويجب على من صوت أن يتوب إلى اللّه عز وجل، وأن يعلن براءته منه، وأن يطالب بتحكيم شرع اللّه، وإنما أسقط النظام السابق ليقوم على أنقاضه تحكيم شرع اللّه، لا أن يسقط نظام كفري ليقوم مقامه نظام كفري آخر...، وجمع الناس على المطالبة بإقامة دين اللّه وتحكيم شرعه لا حشدهم وتجميعهم على التصويت على الدستور الكفري...، الدستور كله كفري؛ لأنه مستقى من حكم الشعب، والشعب مصدر السلطات، ونظام الحكم ديمقراطي، وما وافق الشرع منه فلا يعتبر شرعا؛ لأن المصدر ليس الكتاب والسنة وإنما المصدر حكم الشعب والنظام الديمقراطي"[2].

٣- قال الشيخ أحمد عشوش: "تعالت في الآونة الأخيرة أصوات بعض الدعاة المنتمين للدعوة الإسلامية دفاعا عن الدستور الجديد، متغافلين عمّا فيه من شرك بواح، وكفر صراح، بل عمدوا إلى تلبيس الحق بالباطل وتغطية الحقائق وإبهام المفاهيم، ولم لا، وقد خطت أيديهم أن السيادة للشعب، وأن القانون أساس الحكم في الدولة، وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون"[3].

٤- قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك: "ما في الدستور من المواد الكفرية التي لا يختلف إخواننا في بطلانها وتحريم وضعها اختيارا...، ومعلوم أن أحدا منكم لا يقر ما في

---

١ من مقالة له بعنوان: الدستور المصري .. والتصويت عليه، منشورة على موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية.

٢ من مقالة له بعنوان: بيان بشأن الدستور المصري الجديد، منشورة على موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية.

٣ من مقالة له بعنوان: النكير على أرباب الدساتير، نشرتها على الشبكة العنكبوتية مؤسسة البيان.

الدستور مما يناقض الشريعة ولا يرضاه"[1].

٥- قال الشيخ مصطفى العدوي: "بالنظر في مواد هذا الدستور مادة مادة نراه قد خلا تماما من ذكر اللّه عز وجل إلا في مواطن القسم به عز وجل، وخلا من ذكر رسوله الأمين صلى اللّه عليه وسلم تماما، وليست بالدستور آية من كتاب اللّه عز وجل، وليس به حديث من أحاديث رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم، ولم أقف به على ذكر ركن من أركان الإسلام على سبيل تعظيمه، أو التحذير من تركه، ولا على أي سبيل آخر، وإن دستورا خلا من اسم اللّه عز وجل، ومن كتابه، ومن ذكر رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وسنته لدستور سوء والعياذ باللّه...، إن دستورا مثله يجلب الدمار لمصر في الدنيا، والعار والشنار والنار يوم القيامة...، وأسأل اللّه أن يهدي أعضاء اللجنة التأسيسية لما يرضيه فقد أضلوا أقوامهم وما هدوهم والعياذ باللّه"[2].

٦- قال الدكتور أحمد النقيب: "ديباجة الدستور لا تنتمي للإسلام ولا يعبر هذا الدستور عن دين الشعب...، هذه المادة ضلال وكفر بين ومخالفة لشرع اللّه سبحانه"[3].

٧- قال الشيخ أبو المنذر الشنقيطي: "هذا الدستور يحتوي على مواد كفرية، وهذا الأمر طبعا لا يخفى عليك، ولا يخفى على كل مسلم عارف بالتوحيد، ولا شك أن التحاكم إلى

---

١ من مقالة له بعنوان: حكم التصويت للدستور المصري، منشورة على موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية.

٢ من كتاب له بعنوان: معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون، منشور على موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية.

٣ من كتاب له بعنوان: إماطة القدور على من يقول نعم للدستور، منشور على موقعه الرسمي على الشبكة العنكبوتية.

أي دستور فيه مواد كفرية يعني التحاكم إلى حكم الطاغوت"[1].

٨- أصدر المشايخ صالح بن عبد الله الحضيف، وعبد العزيز بن سالم العمر، وحمد بن ريس الريس، بيانا جاء فيه: "بعد التسليم باشتمال الدستور على موادّ كفرية تضاهي حكم اللّه أو تضادّه، نقول: إن الواجب تجاه الكفر والشرك هو إنكاره والبراءة منه ومن أهله على وجه العموم، ومجانبته ومفارقتهم...، أليس إثبات مادة في الدستور منابذة لشرعه مخالفة لنص كتابه وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام شركًا به؟ فكيف بعشرات الموادّ؟! بل الدستور أصلًا مستقى من الكفر وهو حكم الشعب"[2].

٩- قال الشيخ أحمد بن عمر الحازمي: "إن فيه مواد هي كفرية كالتنصيص على أن الدولة ديمقراطية هذا كفر وردة عن الإسلام، والتنصيص على أن الشريعة كلها ليست هي الحكم والفيصل بين الناس بل مبادئ الشريعة، ولا ندري ما هي هذه المبادئ، وثالثا التنصيص على أن الشعب هو مصدر السيادة أو مصدر التشريع، وهذا كذلك كفر برأسه، إذن هذه المواد مادة واحدة تكفي لكون أن هذا الدستور يعتبر كفريا...، الدستور إذا اشتمل على الكفر فهو كفر محض...، وهو داخل في قوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ (سورة البقرة: آية ٢٥٦)"[3].

١٠- قال الشيخ صادق بن عبد الله: "الدستور المصري وهو ليس بأمر حدث فإنما هو أسوة الدساتير الجاهلية المطروحة في الأرض اليوم بين دستور قائم جملة وتفصيلا على

---

١ من فتوى له بعنوان: ما هو تعليقكم على فتوى الشيخ البراك حول الدستور المصري، منشور على موقع منبر التوحيد والجهاد على الشبكة العنكبوتية.

٢ من بيان بعنوان: بيان بشأن التصويت للدستور المصري الجديد، منشور على الشبكة العنكبوتية.

٣ من شريط له بعنوان: النقد العلمي لفتوى من أجاز التصويت على الدستور، منشور على موقعه الشخصي على الشبكة العنكبوتية.

الإيمان بالطاغوت والكفر باللّه، وبين دستور يتضمن العضين والتبعيض والتجزئة فيؤمنون ببعض ويكفرون ببعض"[1].

= إن هذه الأمثلة توضح تصريح الكثيرين بكفر هذا الدستور، ومناقضته للإسلام، فليحذر كل امرئ الرضا بهذا الشرك، وليتذكر قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ (سورة مريم: الآيات ٩٣- ٩٥).

---

١ من شريط له بعنوان: كلمات من النصيحة بشأن أهل مصر والدستور الجاهلي المطروح، منشور على الموقع الذي يشرف عليه على الشبكة العنكبوتية بعنوان: الحكمة والأثر الموقع العلمي لأهل الحديث والأثر ببلاد السودان.

الفصل الثالث

تنازلات سلفية الإسكندرية بعد ممارستها الديمقراطية

- **المبحث الأول**: تنازلاتهم في قضية تطبيق الشريعة.
- **المبحث الثاني**: تنازلاتهم في قضية الولاء والبراء.
- **المبحث الثالث**: تنازلاتهم بدعوى الموازنة بين المصالح والمفاسد.
- **المبحث الرابع**: سياسة سلفية الإسكندرية سياسة بدعية لا شرعية.

المبحث الأول

تنازلاتهم في قضية تطبيق الشريعة

يصرح الكثير من قيادات سلفية الإسكندرية أنهم ما قاموا إلا لتطبيق الشريعة، وما خرجوا إلا لتحقيق العبودية الكاملة لله جل وعلا، وما دخلوا في معترك السياسة إلا لنصرة الإسلام وشرعته.

ولكن صلاح النية لا يصلح فساد العمل؛ والديمقراطية وآلياتها كركية منتنة، تُلطِّخ من استقى منها وتقبحه؛ فما إن ساروا في طريق التعاطي مع آليات الديمقراطية، حتى اضطربت الأمور واختلطت، وصدرت من بعض قيادات سلفية الإسكندرية أمور تُدخل الريب في حقيقة الموقف من التحاكم إلى الشريعة ونبذ التحاكم إلى الطاغوت، ومن ذلك:

١ – تجاهل حقيقة الصراع بين المسلمين والطواغيت الكارهين للشريعة في مالي:

مَنَّ الله جل وعلا على المسلمين في شمال مالي بالسعي الحثيث لتطبيق شرع الله جل وعلا، وحققوا انتصارات مذهلة، وسيطروا على رقعة أرض تعادل كامل مساحة مصر، ولجأ أعداء الإسلام إلى محاولة التعامل مع هذه الفتوحات؛ فقررت فرنسا إرسال حفنة من عدة آلاف من جنودها يساعدهم بعض الجنود الأفارقة لحفظ ماء وجهها كدولة كانت في القديم محتلة لمالي.

وبعيدًا عن تحليل الواقع، وذكر المبشرات الشرعية، والسياسية، والحربية، والتاريخية، والجغرافية..، التي تصب في مصلحة المجاهدين؛ فقد اتخذت سلفية الإسكندرية موقفًا مخزيًا بتجاهل حق مسلمي شمال مالي في المناصرة وإعلان الجهاد ضد عدوهم، وأصدرت سلفية الإسكندرية بيانًا يطالب بدخول قوات حفظ سلام من الدول الإسلامية، –وكأن تغيير جنسية الجنود سيغير حقيقة المعركة–، وسرعة التدخل لإيقاف الحرب على أسس لا علاقة

لها بأصل المعركة المتعلقة بتحكيم الشريعة ونبذ الحكم بالطاغوت.

يقول بيان سلفية الإسكندرية: **"٥- مخاطبة الأمم المتحدة بعدم اتخاذ قرار بتشكيل قوات أممية ولا إفريقية، بل يجب أن تُشكَّل قوات حفظ السلام من الدول الإسلامية.**

٦- سرعة التدخل الإسلامي لحل الخلافات بين القوى المتنازعة في مالي وفق الأسس الآتية:

أ- وحدة الأراضي المالية.

ب- سلمية الصراع السياسي.

ت- التوزيع العادل للثروة والتنمية بين الشمال والجنوب"[١].

فالجهاد لتحكيم الشريعة أصبح يسمى صراعًا سياسيًا ينبغي أن يكون سلميًا، بدل أن تدعو سلفية الإسكندرية لمؤازرة المجاهدين الحاكمين بالشريعة، وبدل أن تبين ردة قادة الدول والجنود الذين يحاربون المجاهدين مع فرنسا.

٢ – الدعوة لالتزام أحكام القضاء الطاغوتي:

تُصدر سلفية الإسكندرية بيانًا بشأن أحداث أطفيح، تنصح فيه أتباعها بـ: **"التزام أحكام القضاء في كل النزاعات؛ لا سيما تلك التي أحد طرفيها مسلم، والآخر نصراني... وعدم الضغط على الجيش والحكومة لفرض مطالب سياسية طائفية، والرضا بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع في مثل هذه الأمور"**[٢] فهل من الإسلام إطلاق التزام أحكام القضاء في واقعنا، أي قضاء يقصدون؟ والأدهى أنهم لا يكتفون بذلك بل يأمرون المسلمين بالرضا بالاحتكام إلى

---

١ جزء من بيان الدعوة السلفية وحزب النور بشأن الدور المنشود لمنظمة التعاون الإسلامي في أزمة مالي، منشور بموقع صوت السلف بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٤٣٤هـ.

٢ من بيان مِن الدعوة السلفية بشأن أحداث أطفيح، منشور بموقع صوت السلف.

صناديق الاقتراع[1]!!

وعندما دعا بعض أفراد جماعة الإخوان المسلمين إلى التظاهر ضد بعض فساد القضاء، انبرت سلفية الإسكندرية في الهجوم على الإخوان المسلمين بدلا من أن يطالبوا مجرد مطالبة على الأقل بالتوقف عن الحكم بالطاغوت، أو على مذهبهم المتدرج يطالبوا القضاة باختيار أقرب الأحكام للشريعة عند الحكم!!

بل وتحدثوا عن طواغيت القضاة بلهجة ود غريبة، مع التخويف بتأثير الحديث عن فساد القضاة على قدوم الاستثمار الخارجي!!، يقول بيان سلفية الإسكندرية: **"نود أن ننوه إلى أن الاستثمارات التي يسعى رئيس الجمهورية في جلبها لا يمكن أن تتم إلا في ظل دولة يتمتع قضاؤها بسمعة طيبة واستقرار تام، وأن إثارة القلاقل حول القضاء تعوق جهود الرئيس في هذا الصدد"**[2].

وهكذا بدل أن نتعلم من تجارب الأحداث!! فنستغل الحدث لإعلان الموقف الشرعي من الطواغيت الذين يحكمون بغير ما أنزل الله في ظل مجتمع يردد أغلبه احترام القضاء الحالي واستقلاليته ورفيع مكانته!!

بل ويصر البعض في هذا الحدث على إضفاء صورة طاهرة للقضاة فيقول: **"نحن نطالب بتطهير التشريع مما يخاف شرع اللّه عن طريق البرلمان وهذه لا تخص القضاة، وبتطهير**

---

١ قابلت نائب رئيس الدعوة السلفية، وأبديت له هذا الاعتراض، وظننته سيتراجع، فإذا به يقول: إن سياق الأحداث –وهي أحداث أطفيح بين المسلمين والنصارى– يقيد إطلاق الكلام. وتعجبت من هذا التبرير، فالكلام صريح لا يمكن تقييده بمثل ذلك، وإذا قيدناه ظل باطلًا كذلك، فهل من الإسلام أن نرضى أن يحكم الطواغيت بيننا وبين النصارى، وماذا نفعل إذا حكموا بغير ما نعتقد أنه الحق؟!!.

٢ من بيان الدعوة السلفية، بشان مظاهرات تطهير القضاء، منشور على موقع صوت السلف.

القضاة من المرتشين والمنحرفين وهذه لها آلية في مجلس القضاء الأعلى"[1]، وهكذا يظهر القضاة كالحمل الوديع فهم إن حكموا بالطاغوت مجرد مطيعين -أو عابدين- للآلهة البشرية المزعومة في البرلمان التي تضع التشريع، أما تطهير القضاة من المرتشين والمنحرفين الذين وجودهم أمر متوقع في رأي سلفية الإسكندرية لأنه: **"إذا كان أي تجمع بشري يوجد فيه الصالح والطالح، ولكننا لا نتفهم الارتباط بين تخفيض سن القضاة وبين التطهير"**[2]، فهذا التطهير له آليات لا تستدعي الدعوة العامة لتطهير القضاء!!، وتجاهلوا أن كثيرا جدا من القضاة الذين تقع أعمارهم بين الستين والسبعين هم من القضاة الاشتراكيين الكارهين للدين والذين تم تعيينهم في عهد جمال عبد الناصر على أعين رجالات الاشتراكية.

وسلفية الإسكندرية تنأى بنفسها أن يفهم أحد عنها أنها تعترض على أحكام القضاء المصري، فحاشا لها أن تفعل ذلك!! يقول أحدهم: **"صُدِم الشعب المصري كله، وأهالي الشهداء والمصابين خاصة، في الحكم القضائي الصادر اليوم ٢-٦-٢٠١٢، والذي أدان الرئيس المخلوع ووزير داخليته، مع تبرئة ابنيه وجميع مساعدي وزير الداخلية...، وليس هذا اعتراضًا على أحكام القضاء، بل هو اعتراض على تسييسه، واعتراض على كل مَن قام بحجب الأدلة التي تدين الداخلية بجميع تشكيلاتها"**[3].

وهم يثقون بالقضاء المصري؛ يقول قائلهم: **"إن قرار محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قانون الضبطية القضائية أعاد الأمور إلى نصابها الطبيعي، وجدد الثقة بالقضاء المصري"**[4].

---

١ من مقالة للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: ماذا يريد من دعا إلى مظاهرات تطهير القضاء، نشره على صفحته على تويتر.

٢ من بيان الدعوة السلفية، بشان مظاهرات تطهير القضاء، منشور على موقع صوت السلف.

٣ من بيان مِن الدعوة السلفية بشأن الحكم في قضية قتل المتظاهرين، منشور بموقع صوت السلف.

٤ من تصريح للدكتور يونس مخيون منشور على صفحة حزب النور.

وقد فهم الطواغيت هذه المداهنات، واستغلوها، وشكروا أصحابها، وقد وجدنا أحمد الزند رئيس مجلس إدارة نادي القضاة بعد أيام من رفض حزب النور دعوات تطهير القضاء يشكر من وقفوا مع القضاة ويحييهم؛ فشكر جبهة الإنقاذ، وتيار الاستقلال، شكرا عابرا، ثم شكر حزب النور وحياه بقوة، بل قام ووقف هو والحضور مصفقا ومطيلا الوقوف والتصفيق[1] !!.

ومع كل ذلك يخادع البعض نفسه بدعوى أن هذا شكر على حق قاموا به لا على تنازلات وتمييعات قدموها!! **وحقا إن المخادع لا يخدع إلا نفسه.**

ويمكن إدراك فداحة هذا التمييع بمقارنته بما كانت المدرسة السلفية سابقًا تحرص على تعليمه، من مثل قولهم: **"والواجب على كل مسلم في أي نزاع أن يطلب من خصمه التحاكم إلى من يحكم بينهما بالشرع من أهل العلم، ولا يحل له أبدًا أن يطلب التحاكم إلى المحاكم الوضعية التي تحكم بالقوانين التي وضعها الرجال بآرائهم، وإن اضطر إلى الوقوف أمامها لنيل الحق، فلا يطالب إلا بما يعطيه له الشرع، ويأمرهم بأن يعطوه حقه بشرع اللّه، حتى لو كان شرعهم يُعطيه أكثر أو أقل، وهذا عند الاضطرار، وحسبنا اللّه ونعم الوكيل"**[2].

ولا يسعني هنا إلا أن أُذكِّر هؤلاء بما قالوه عن حكم الدكتور مرسي والإخوان، ظنا منهم أنهم يعملون للشريعة، وأن شركاءهم في الديمقراطية من الإخوان يعرضون عنها، مع أنهما في ذلك كفرسي رهان يتسابقان للباطل شديد المسابقة، يقول قائلهم: **"ومع عظم الفتنة وظلمتها يغرق الكثيرون فيها، وربما ظنوا أنهم يعملون من أجل المشروع الإسلامي، وربما ظنوا أنهم أصحابه في حين أنهم يهدمونه هدمًا، بل يهدمون دينهم وإسلامهم! وأحسن**

---

١ كان هذا في اجتمع الجمعية العمومية لنادي القضاة يوم الأربعاء ٢٤ / ٤ / ٢٠١٣م والخبر مصور ومنشور على مواقع الشبكة العنكبوتية، ويمكن البحث عنه في مواقع البحث بعنوان: الزند يشكر حزب النور.

٢ من كتاب منة الرحمن في نصيحة الإخوان، للدكتور ياسر برهامي.

أحوالهم أن يكونوا جهالاً يُعذرون بجهلهم، وربما لم يكن أحسن الأحوال هو الواقع في كثير من الأحيان"[1].

٣- مطالبة الشرطة بالحزم مع الخارجين على القانون:

القانون المصري الحالي ما هو إلا طاغوت عصري جمع بين بعض الإسلام والكفر، وبعض الحق وكثير من الباطل، والموقف من هذا القانون جملة هو نبذ التحاكم إليه، والتحاكم إلى شرع الله جل وعلا، ولا بد من توضيح هذه الحقيقة الجلية ليتبين المسلمون أمر دينهم.

والشرطة في الدستور **"ولاؤها للدستور والقانون، وتتولى حفظ النظام والأمن والآداب العامة، وتنفيذ ما تفرضه القوانين واللوائح"** فهي توالي الدستور والقانون الكافرين، وتنفذ القانون؛ سواء كان موافقا للشريعة أم مناقضا لها تمام المناقضة، فهي شرطة مشاركة في جريمة إنفاذ حكم الطاغوت، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ (سورة القصص: آية ٨).

أما سلفية الإسكندرية فقد تغاضت عن هذه الحقيقة في كثير من الأحيان؛ فأعلنت ما يلي: **"نقول لرجال الشرطة: لكم دوركم الذي لا ينازعكم فيه أحد، ولكن حذار أن تفرطوا فيه أو تتقاعسوا أو تعاقبوا الشعب عقابًا جماعيًّا لوجود انفلات هنا أو هناك! نريد منكم حزمًا مع الخارجين على القانون واحترامًا لكل ملتزم به ومحافظ على أمن بلاده"**[2].

أهذا هو التوحيد الذي كانوا يدعون إليه سابقا!!

وطالبوا كذلك بعودة الشرطة، بل ويا للسخرية! وقف الكثير منهم حماية لأقسام الشرطة

---

١ من مقالة للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: أين الإسلام يا أصحاب المشروع الإسلامي، منشور بتاريخ ١٣- ٥- ١٤٣٤هـ، على موقع صوت السلف.

٢ بيان من الدعوة السلفية حول الأحداث الراهنة، منشور على موقع صوت السلف بتاريخ ٢٨-ربيع ثاني -١٤٣٤هـ.

ضد الناقمين عليها!!، تلك الشرطة التي طالما حاربت الإسلام والمسلمين، ولا أدري لو مات واحد منهم عندئذ مات على أي نية!.

بل طالبوا بعودة الشرطة، حتى دون أدنى عمل ولو على مذهبهم المتدرج على تحقيق أي تغيير يضمن بعض السلامة للدعوة، أو التضييق على تجارة المخدرات، أو إغلاق قرى العري والفجور؛ فيقولون: **"كانت المطالبة بعودتها لأداء دورها في حفظ الأمن محل إجماع وطني"**[1] !!

ووصل الأمر إلى مطالبة الشعب بمساعدة الشرطة على الوجود والانتشار وممارسة عملها!! يقول قائلهم: **"نناشد جماهير الشعب المصري أن تساند الجيش في مهامه على الحدود أو داخل المحافظات التي له فيها دور، وأن يساند الشرطة على الوجود والانتشار وممارسة عملها الذي هو أمانة في أعناقها"**[2].

بل وأصبحوا يصرحون بأنهم لم يكفروا أمن الدولة الذين كانوا يصدون أعظم الصد عن سبيل الله، قائلين: **"لم نكفر أمن الدولة في النظام السابق رغم جرائمهم التي لا وجه للمقارنة بينها وبما قاله الوزير؛ فقد كانوا أعظم صدًّا عن سبيل الله بما لم يوجد في العالم! ومع ذلك فلم نكفرهم لأجل عدم استيفاء الشروط وانتفاء الموانع"**[3]، ولو قالوا: فعال أمن الدولة الذين يصدون عن سبيل الله أعظم الصد فعال كفر، ونحن نكفر كثيرا جدا جدا منهم بأعيانهم؛ لأننا نعلم يقينا توفر شروط التكفير فيهم، ولكن قد يوجد من بينهم من قد لا تتوفر فيه شروط التكفير فلا نكفره بعينه، لكان لكلامهم وجه، ولكن سبحان الله يدققون على كثير من المجاهدين والغيورين في نقد كلماتهم بدعوى تحرير القول وتفصيل المسائل، ثم يطلقون الكلام على عواهنه عند الحديث عن أئمة الكفر والطغيان وأذنابهم.

---

١ بيان من الدعوة السلفية بشأن أحداث جمعة ٩-٩-٢٠١١، منشور بموقع صوت السلف.

٢ بيان من الدعوة السلفية حول الأحداث الراهنة ٢٨-٤-١٤٣٤، منشور بموقع صوت السلف.

٣ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: حول تصريحات وزير الداخلية، منشورة على موقع صوت السلف، بتاريخ: ٤- ٧- ١٤٣٤هـ.

وهكذا عاد تنكيل الشرطة بالدعاة والملتزمين، ومحاربة الإسلام والمسلمين، في جرائم لم يشهد مثلها تاريخ مصر المعاصر، وظلت تجارة المخدرات رائجة، وكذا تجارة الفحش والخنا، والاستطالة على خلق الله، وابتزازهم، وحسبنا الله ونعم الوكيل[1].

٤ – المناداة بتشكيل حكومة تكنوقراطية:

وقعت سلفية الإسكندرية على بيان يدعو إلى أن: **"تكون الحكومة المقبلة حكومة متخصصين تكنوقراط، وليست حكومة يُعرف أصحابها بتيارات وتوجهات سياسية، يقبلها البعض ويرفضها الأكثر"**[2] وكأنهم ما علموا أن الحكومة التكنوقراطية حكومة علمانية؛ لأنه ليس ثَمَّ إلا حق وباطل، قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ (سورة يونس: آية ٣٢)، ولأنهم يعلمون يقينًا أنهم لم يقصدوا بذلك حكومة من أبناء التيار الإسلامي؛ بل قصارى قصدهم أنهم يدعون إلى تشكيل حكومة تلتزم بتنفيذ الدستور والقانون بهدوء، وألا تكون من اتجاهات سياسية تعلن العداء للإسلام صراحة.

والدليل على ذلك أنهم اقترحوا ورحبوا بحكومة الجنزوري، واستماتوا في الدعوة لبقائها وعدم تغييرها، مع أنها واحدة من الحكومات العلمانية المتعاقبة التي تسير وفق الدستور والقانون المناقضين للشريعة، بلا أدنى ظاهرة تدل على محاولة الأسلمة.

بل وأصبح استكمال مسيرة الديمقراطية قضية محورية في خطاب سلفية الإسكندرية؛ قائلين: **"تأمين استمرار المسيرة باستكمال بناء مؤسسات الدولة من ممارسة مجلس الشعب لصلاحيته وسلطاته، واستكمال انتخابات مجلس الشورى، وكتابة الدستور، وإتمام انتخابات**

---

١ نشرت مقالة على الشبكة العنكبوتية تحكي بعض ما عاينته من إجرام الشرطة بعد الثورة، أما ما لم أعاينه من جرائمهم فهو أشد وأنكى، بعنوان: وأخذت الشرطة ثأرها من ٢٥ يناير.

٢ من بيان الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح وائتلاف القوى الإسلامية، وقد وقعت عليه الدعوة السلفية، وهو منشور بموقع صوت السلف.

رئاسة الجمهورية في موعدها، وتولي إدارة البلاد حكومة وطنية تُعبِّر عن إرادة الشعب"[1]!.

٥ – اختيار حزب النور نواب بعض الأحزاب غير الإسلامية لوكالة مجلس الشعب، ولعضوية لجنة وضع الدستور:

وقد فعلوا ذلك مختارين، بل إنهم صوتوا في انتخاب وكالة مجلس الشعب للعمال لمرشح حزب الوفد ضد مرشح من الإسلاميين، وكان يمكنهم اختيار الإسلامي أو على الأقل الامتناع عن انتخاب الوفدي، ولينجح الوفدي بأصوات غيرهم لا بأصواتهم، ولكن أبوا إلا إبداء التوافق مع العلمانيين، والتوافق فقط.

بل إنهم في لجنة الدستور اختاروا بإرادتهم العلمانيين والنصارى في لجنة المائة، بل وتوافقوا على التنازل عن بعض المقاعد لصالح العلمانيين، وكان يمكنهم كذلك على الأقل اختيار الإسلاميين، ولينجح العلمانيون بأصوات غيرهم، ولكنه الخذلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كل ذلك مع أن بعض قادة سلفية الإسكندرية كانوا يصرحون قديمًا قبل الثورة بعلمانية هذه الأحزاب بمثل قول بعضهم: **"لا نرى المشاركة في الانتخابات؛ خصوصًا إذا كان الأشخاص يدخلون ضمن الأحزاب العلمانية، وكلها الآن علمانية"**[2] فكانت هذه الأحزاب علمانية والآن أصبحوا رفقاء المجلس.

بل لقد أصبحوا شركاء لا يحق إقصاؤهم؛ لأنهم مصريون؛ سواء كانوا مسلمين أم علمانيين كافرين، فقالوا: **"ليس مِن حق أحد إقصاء طائفة مِن الأمة ولا احتقارها"** [3]، وتناسوا

---

١ من بيان عن تحالف القوى الإسلامية، منشور بموقع صوت السلف.

٢ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: مساندة بعض الداخلين في انتخابات مجلس الشعب.

٣ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: المجلس العسكري ينحاز إلى الشعب.

أنهم كانوا قديمًا ينتقدون الإخوان على عدم إقصائهم للعلمانيين قائلين: **"فأما الإخوان: فلدخولهم في حلبة الديمقراطية التي لا تعترف بإقصاء الآخر إلا عبر صناديق الانتخاب، مع السماح له بالتعبير عن كل آرائه، بينما الإسلام جاء لإزالة المنكر، وإقصائه باليد واللسان والقلب، ويطالب بإزالة المنكر من على وجه الأرض وليس فقط من منصة التشريع"**[1].

٦ – الترخص في القسم على احترام الدستور والقانون المصريين:

ومما يبين كذلك مدى الانحراف عن قضية تطبيق الشريعة موقف بعضهم عندما أقسم كثير من المنتسبين للأحزاب التي تسمى بالإسلامية في البرلمان على احترام الدستور والقانون مع احتوائهما على الكفر البواح، فأقسم البعض على هذا الاحترام بإطلاق، وأضاف البعض: "ما لم يخالف الشريعة"، ومع خطورة هذه القضية التي تتعلق بالتوحيد تعلقا مباشرا، إلا أننا نجد تعبيرًا متسامحًا منهم، يقول أحدهم: **"الأعضاء الذين أضافوا قيد: ما لم يخالف شرع الله، أخذوا بالعزيمة، ومَن سكت أخذ بالرخصة؛ استنادًا إلى أن الدستور ينص على مرجعية الشريعة، ولكن يبقى الإشكال في القانون الذي يخالف الشريعة"**[2]، فالأمر عندهم رخصة وعزيمة، والله عز وجل يقول: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ (سورة آل عمران: آية ٧١).

بل إن الأمر تعدى إلى اعتبار الدستور الجديد يرفع الحرج عن الأمة حين يقسمون على احترام الدستور والقانون "الكفريين حقيقة"، ومن ذلك قولهم: **"إن مجرد المطالبة بقضايا الشرع بكل وضوح؛ مثل مبدأ السيادة لله وحده، حتى لو لم ينصوا عليه، لكن مع الإقرار في المحاضر والجلسات بأنه أمر بديهي لا خلاف عليه، ولذا لا يحتاج إلى إثباته؛ لهو نصر عظيم**

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: تطمينات الإسلاميين تثير الصف الداخلي ولا تطمئن الصف الخارجي.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: خواطر حول برلمان الثورة.

لقضية التوحيد، ونزع صفة الربوبية عن المجالس التشريعية المصرية، والتي سيقسم عليها مئات بل ألوف من أعضائها، والرؤساء، والوزراء، وأبناء القوات المسلحة والشرطة، وغيرها...، فحين يكون تفسير السيادة للشعب المنصوص عليها في الدستور أنه ليس بمعنى المنازعة لسيادة اللّه، بل الكل يقر بأن سيادة اللّه حق، ولكن سيادة الشعب معناها حريته وليست ربوبيته، وتسجيل ذلك في الأعمال التحضيرية الملزمة في تفسير مواد الدستور فيما بعد هو رفع للحرج عن الأمة"[1].

ويقولون: **"حين يقسم رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، وضباط الجيش والشرطة، وأعضاء مجلس الشعب والشورى، يقسمون على احترام الدستور، الذي ينص على أن حكم اللّه لا يمكن أن يعارض، فهذا شيء عظيم جدًا"**[2].

فالكفر البواح باد في الدستور، وباد كذلك في القانون الذي يأمر الدستور بالعمل به، وإذا كانت نصوص مواد الدستور عارضت الشريعة تمام المعارضة، وإذا كانت مقدمة الدستور لم تعبأ بالشريعة أصلا، أفيمكن أن يصدق أحد أن الدستور ينص على أن حكم الله لا يمكن أن يعارض، أو أن محاضر الجلسات -التي لم نرها أصلًا- يمكنها تعطيل عشرات مواد الدستور المناقضة للشريعة!!.

ومادة السيادة التي يغبشون بها من أوضح الأمور على ذلك، فهي في الدستور للشعب، والشعب وحده، حيث تخول الشعب أن يعدل في الدستور كيفما شاء؛ فلو أراد الشعب أن يعدل الدستور وأن يجعل مصدر التشريع هو النصرانية أو اليهودية أو القانون الفرنسي، بدلا من الشريعة، فله ذلك طالما كان برضا الأغلبية، ولو كان الدستور يعترف بالسيادة لله حقًا،

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: هل أخطأنا حين شاركنا في الجمعية التأسيسية؟

٢ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية؟

لكان جزاء من يحاول مجرد طرح تلك الفكرة التنكيل به والتشريد؛ لأنهم يحاربون الله ورسوله، قال تعالى: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (سورة الأحزاب: الآيات ٦٠- ٦٢)، ومع ذلك يزعم الواهمون أنهم رفعوا الحرج عن الأمة عندما يقسمون على احترام طاغوت الدستور وطاغوت القانون!!.

ونذكر هؤلاء بما كانوا يقولونه قديمًا، قبل أن يتلطخوا بآليات الديمقراطية، فقد كان من أبرز مظاهر الشرك التي يحاربونها القسم على احترام الدستور والقانون الوضعي، فيقول أحدهم: **"ذلك أنهم ما تولوا الرياسة والولاية أصلًا باسم الدين، ولا نسبوا أنفسهم إلى القيام بواجباته، هم يقسمون صراحة على إقامة دساتيرهم وقوانينهم الوضعية، التي يعلم الكافة مخالفتها للشريعة المخالفة الكفرية، بل لا يتولى أحدهم منصبه إلا بمثل هذا القسم"**[1].

فهل كان هذا القائل يتحدث سابقًا عن بلاد ما وراء النهر مثلًا عندما يخبر أن الكافة يعلمون مخالفة الدساتير القائمة للشريعة المخالفة الكفرية، أم سوف يزعم أنها كانت مخالفة ثم تأسلمت، ولكن ظل كتابه يطبع رغم تغير الأحوال!!، ووالله إن الدستور -السابق والحالي- دستور شركي، يعارض حكم الله جل وعلا، ويرد أمره.

٧ – موقفهم المريب من انتخابات الرئاسية:

من المواقف التي بينت الطرح الهزيل والموقف المتذبذب من قضية تطبيق الشريعة، موقفهم من الانتخابات الرئاسية؛ حيث كان الأستاذ حازم أبو إسماعيل يتحدث عن الشريعة والحلال والحرام، وأنه سيمهد البلد تدريجيًّا لتطبيق الشريعة.

---

١ فقه الخلاف، للدكتور ياسر برهامي، ص٥٥، ط دار العقيدة، ٢٠٠٠م.

وهذا الكلام عن التدرج وإن كان عليه مآخذ شرعية إلا أنه عين ما تدعو إليه سلفية الإسكندرية الآن وحزبها السياسي؛ لذلك وجد الأستاذ حازم أبو إسماعيل رواجًا عند شباب هذه الدعوة بل وعند كثير من شيوخها.

ورغم أنه لا يوجد في المرشحين الآخرين من أعلن عن عزمه السعي في تطبيق الشريعة بنفس صراحة ووضوح الأستاذ حازم، إلا أن العجيب أن هذا لم يشفع له عند بعض قيادات سلفية الإسكندرية، وساووا بين نظرتهم للمرشحين، معلنين أنهم في حيرة من أمرهم، وأنهم يدعون عددًا من الهيئات الإسلامية لتختار واحدًا من المرشحين، حتى لو كان هذا المرشح هو الدكتور أبو الفتوح أو الدكتور العوا؛ لأن: **"حسن الظن بالمرشح الإسلامي هو الأصل، فكلهم متفقون على الحرص على تحقيق المشروع الإسلامي في الجملة، وصيانته مِن الإخفاق والفشل"**[1]، وكما يقول بعضهم: **"القائمة لدينا أفقية، وليست رأسية، يعني لا تسألني مَن هو رقم واحد؟ ومن هو رقم أربعة؟ ولكن كل مرشح يُقيَّم بشكل منفرد"**[2].

وقضية المساواة بين هؤلاء المرشحين قضية بالغة الخطورة؛ لأن الأستاذ حازم مُصنَّف عند سلفية الإسكندرية في قائمة تسمى بالاتجاه المحافظ، أما الدكتور أبو الفتوح والعوا، فهما من رموز المدرسة العقلية التي يسميها البعض إصلاحية، وقد تبين لسلفية الإسكندرية قديما خطورة هذا الاتجاه على الإسلام عمومًا وعلى الصحوة خصوصًا، ولهم في ذلك كتابات منشورة متداولة؛ مثل: **"العلمانيين الإسلاميين الذين يمثلهم الآن الدكتور أبو الفتوح وغيره"**[3]، و**"أبصروا مواقع أقدامكم قبل أن تُستخدموا لحرق الفكرة الإسلامية من الأساس،**

---

١ من نص مبادرة الدعوة السلفية بخصوص معايير وشروط اختيار مرشح الرئاسة، منشورة بموقع صوت السلف.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، منشور بموقع صوت السلف، بعنوان: كيف سنختار مرشحنا للرئاسة؟

٣ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، منشور بموقع صوت السلف، بعنوان: عندما ترتد قذيفة المحارب إلى صدره تعليق على تصريحات د. عبد المنعم أبو الفتوح.

والتي كنتم في يوم ما رموزًا حرَّكوها وعاشوا لها رغم حداثة سنهم"[1]، و **"أخذ جيل السبعينيات الدفة الفعليَّة منذ عصر الأستاذ التلمساني، فتأخرت في عهدهم دعوة الإخوان وشُوهت، وصارت سلمًا ارتقاه حزب الوفد تارة، وأيمن نور تارة، دون أن يقدِّموا لدعوتهم أي نجاح يُذكر"** [2]، و**"يدَّعي هذا الجيل أنهم فهموا الإسلام خطأ فتشددوا حتى اتصلوا بفكر الأستاذ البنا، ولكن تلاميذ البنا الحقيقيين يرون الآن فيهم خطرًا على الفكرة الإسلامية"**[3] فبعد أن كان أبو الفتوح خطرًا، وكان من العلمانيين الإسلاميين على حسب تعبيرهم، ويستخدم لحرق الفكرة الإسلامية، أصبح حُسن الظن هو الأصل؛ لأنه حريص على المشروع الإسلامي!

لقد ذهب ما كان بعض رموز سلفية الإسكندرية يروجونه من حرص على المنهج أدراج الرياح، في مثل قول بعضهم: **"نحن لا نستطيع أن نشارك في سياسة مبنية على خلاف ما نعتقد، فقضية الثوابت عندنا غالية جدًّا، وكذا قضايا المنهج، وقضايا العقيدة لا يمكن أن نضحي بها أبدًا"**[4].

ولم يكتف بعض رموز سلفية الإسكندرية بهذا الموقف، بل سارع إلى نشر الإشاعات المغرضة ضد الأستاذ حازم، وجاب كثيرًا من المحافظات محذرًا منه، ملصقًا به كثيرًا من التهم الباطلة، حتى إذا ائتمر عليه المجرمون وزوروا جنسية أمه، بدأ هذا الرمز ومقلدوه في التشفي من الأستاذ حازم، معلنًا أنه يقف في القضية موقف المحايد، مساويًا بين رجل يدعو إلى الله جل وعلا، وقضاة في لجنة الانتخابات عاشوا جل عمرهم يحكمون بالطاغوت!!

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، منشور بموقع صوت السلف، بعنوان: أزمة الإخوان أزمة أجيال أم منهج أم لائحة؟

٢ السابق.

٣ السابق.

٤ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: هل من الممكن أن ينسحب أحد مرشحي حزب النور أمام منافسه الإخواني إذا كان أكفأ وأمهر منه.

ولم يكتفوا بذلك بل عندما خرج بعض أنصار الأستاذ حازم للاعتصام في التحرير، أخرجت سلفية الإسكندرية بيانًا لم تُخرج مثله قط عبر عشرات البيانات التي تتسابق إلى إخراجها قبل وأثناء المظاهرات والاعتصامات، هذا البيان كأنه اتهام صريح للمعتصمين، مع غض الطرف تمامًا عن أدنى نصح لقوات الشرطة والجيش مع احتمال أن يتعرضوا للمعتصمين بسوء؛ حيث يقول هذا البيان: **"الدعوة السلفية تؤكد موقفها مِن أنها لا تشارك في هذا الاعتصام، وتناشد الدعوة السلفية الإخوة المعتصمين بالتحرير: الحرص على حق الطريق، ومصالح المواطنين في فتحه، والحرص على الالتزام بحرمة الدماء، والأموال العامة والخاصة، والأعراض، وعدم تعريض مصالح المواطنين للتعطيل؛ لا في محلاتهم، ولا في المصالح الحكومية، ولا غيرها"**[1]!! أفهذا هو الولاء والبراء!!.

ومما يبين الخلط الذي أصابهم في هذه القضية والتأثر بالعلمانية، أنهم ما كانوا يعتبرون حفظ الدين من مهام الرئيس في الواقع الحالي أصلا، يقول قائلهم: **"مِن أهم الأمور التي خرجت عن صلاحيات الرئيس بينما كانت على رأس صلاحيات الإمام: هي مهمة حفظ الدين، وهي مهمة وفق نظام الدولة الحديثة موكولة إلى المؤسسة الدينية الرسمية، وهي في مصر: الأزهر...، التي لا يستطيع الرئيس حتى ولو كان مؤمنًا بالمرجعية الإسلامية إلا أن يحاول أن يوفر لها المناخ المناسب للعمل وفقط، وأما التفاصيل فخارجة عن اختصاصه"**[2]، وهذا النقل يفسر لنا حالة الاضطراب التي استعصت على الفهم عند تناولهم لهذه القضية، وهو كذلك دليل دامغ على تسرب المبادئ العلمانية؛ حيث إن حفظ الدين متعلق بكل شئون الحياة من سياسة، واقتصاد، وشئون داخلية وخارجية، وتعليم، وإعلام، وأوقاف...، فللدين في كل شأن أمره الذي يجب حفظه، يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أي نص دستوري ولا قانوني

---

١ بيان صادر عن اجتماع إدارة الدعوة السلفية يوم ٢٩ جمادى الأولى لسنة ١٤٣٣، منشور على موقع صوت السلف.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: مقارنة بين نظام الخلافة وبين الدولة الحديثة ذات المرجعية الإسلامية، منشور على موقع صوت السلف.

ينص على أن حفظ الدين موكول إلى الأزهر، ولكنه التحايل على شرع الله جل وعلا، والله المستعان.

** **وانكشفت الحقيقة:** في أثناء مراجعة الكتاب للطبع كتب الدكتور ياسر برهامي مقالة كشف فيها الحقيقة الخفية التي جهلها الأتباع عندما كانوا يرددون التبريرات السقيمة وقت انتخابات الرئاسة، وهذه الحقيقة أنه كان يعمل في البداية لتسليم البلاد لرئيس ليبرالي أو قومي، فيقول: **"ما كنا اتفقنا فيه مع الإخوان في أول الثورة أن المرحلة لا تحتمل أن يتقدم الإسلاميون بمرشح لهم من الرئاسة؛ لأن احتمالات السقوط أكبر للانهيار الذي تركت فيه البلاد والتجريف للكفاءات الذي تم في العهد البائد...، ومعلوم أن مقتضى ذلك أن يكون الرئيس الذي نختاره إما ليبراليًا أو من المدرسة القومية"**[1] !!!.

وبهذا تتبين الحقيقة، وأن المعارك التي تخوضها سلفية الإسكندرية ضد بعض التيارات الإسلامية لها ظاهر وباطن، وهدف معلن وهدف خفي؛ فالمعارك التي خاضتها سلفية الإسكندرية وقت انتخابات الرئاسة، والطعن البالغ في الأستاذ حازم، هي نفس المعارك التي تخوضها الآن وقت الانقلاب العسكري، والطعن البالغ في الإخوان المسلمين، والجماعة الإسلامية، والسلفية الجهادية...، وجل من جاهر بعداء الانقلاب الكافر العلماني، فلو أنهم في الحالتين قالوا: لا طاقة لنا بالأمر، وتركوا من عزم على نصرة الشريعة في حاله، لهان الخطب، ولكن أن يقولوا: لا طاقة لنا، ثم يحاولون جاهدين تمزيق صفوف التيار الإسلامي وإسقاطه، ومناصرة العلمانيين والدفاع عنهم وتبرير مواقفهم، فهذه خيانة عظمى وجريمة كبرى.

٨ – ضعف الحديث عن تطبيق الشريعة:

ومما يضعف تصديقنا لموقفهم من تطبيق الشريعة أن بعضهم يلجأ كثيرًا لخطاب عام عن

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: عتاب هادئ للإخوة المخالفين في الداخل والخارج، منشور على موقع صوت السلف، بتاريخ ١١ رمضان ١٤٣٤هـ ٢٠ يوليو ٢٠١٣م.

الشريعة، ويحصره في القبول بالمادة الثانية، ويخبر العلمانيين أنه ليس بدعًا من الأمر، وأنه سيفعل ما تفعله بريطانيا والدنمارك وكثير من دول أوربا مِن ذكر للدين في دستورها، فيقبل بعض العلمانيين هذا الخطاب؛ قبولًا بوضع للشريعة يماثل وضعها في تجارب أوربا؛ بحيث تقيد الشريعة بعشرات المبادئ الكفرية من ديمقراطية ومواطنة وسيادة للشعب وحريات..، ويظل الحكم للكفر والطاغوت كما كان في العهد السابق، فيقبل هذا الذي يدعي سعيه لتطبيق الشريعة هذا منهم، مع علمه وعلمهم وعلمنا أن العلمانيين لا يقبلون الشريعة بشمولها وكمالها، إنما يقبلونها مبتورة مجزأة، ثم ينخدع هذا المحاور للعلمانيين بذلك ويخرج علينا قائلًا: **"أصبح الوصول إلى جعل قضية مرجعية الشريعة الإسلامية، وضبط الحريات بالشرع وثوابت مجتمعنا المسلم مِن قِبَل الليبراليين أنفسهم، مكسبًا كبيرًا لا يمكن لأحد أن يزايد عليه، وقد تم بحمد الله ذلك في مبادرة الوفاق"**[1] وهذا وَهْم لا أدري كيف صدقه قائله؟ ولا كيف ظن أننا سنصدقه عندما نشره؟! فأين أثر مبادرة الوفاق المزعومة هذه؟ وأين الشريعة؟ وأين ضبط الحريات بالشرع؟!! وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا عزاء للمخدوعين.

٩ – التركيز على بعض العبارات التي تحمل معنى التغاضي عن بعض شعائر الإسلام:

ومما يشكك في مصداقية الدعوة إلى تطبيق الشريعة، التركيز على بعض العبارات التي تحمل معنى التغاضي عن بعض شعائر الإسلام، خاصة تلك المتعلقة بجهاد الكفار والمنافقين، مثل قول حزب النور: **"تأسيس العلاقات الخارجية مع الدول والشعوب الأخرى على الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة، والتعايش السلمي، وحسن الجوار، وعدم الاعتداء، وحل القضايا العالمية والإقليمية عن طريق التفاوض وليس الصراعات المسلحة، واحترام العهود والمواثيق المبرمة، وعدم الزج بالبلاد في نزاعات إقليمية أو تحالفات عالمية لا تحافظ على مصالح البلاد**

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: بين المرجو المأمول والواقع الممكن.

ونهضة الأمة"[1].

ومثل الفتاوى الجديدة التي صدرت عن مفهوم المعاهدين؛ حيث أصبحوا بعد وصول الإخوان للحكم يعدون الأمريكان معاهدين، ومدلول فتاواهم أنه لا تجوز مساعدة من يجاهد الأمريكان في أفغانستان والعراق؛ لأن الجندي الأمريكي وإن كان حربيا مع قوم فهو معاهد مع آخرين، يقول قائلهم: **"جمهورية مصر العربية في رئاسة د. مرسي تلتزم بمعاهدات دبلوماسية وغيرها مع الولايات المتحدة، فهم مع المصريين في حكم المعاهدين، حتى ولو كانوا محاربين لدول إسلامية أخرى؛ فالدول التي يحتلونها صفتهم فيها تختلف عن الدول التي ترتبط معهم بعهد، فلقد كان النبي صلى الله عليه وسلم، يعامل قريشًا بمقتضى صلح الحديبية، رغم أذيتهم للمستضعفين من المسلمين في مكة"**[2]، ولم يأت بعدُ الوقت الذي يصرح هذا القائل ببقية مدلول هذه الفتوى الضالة من أنه لا تجوز مساعدة المجاهدين في فلسطين وسوريا ومالي وكل بقاع الأرض لنفس التعليل الباطل الذي ذكره.

وبهذه السطحية في الاستدلال تضيع مصالح الإسلام، بلا أدنى نظر في الإمامة وشروطها وحدودها، والعهود وما يتفق منها مع الشريعة وما يتناقض منها، وما يجب العمل به وما يحرم العمل به، ومضمون العهود وما يستلزمه العهد وما لا يستلزمه، والعهود التي يحرم نقضها والتي يجب نقضها.

ولأن من لوازم الأقوال الباطلة أنها تجمع دومًا بين المتناقضات، فلا نتعجب أن هذا القائل الذي يعد الأمريكان معاهدين لأن د. محمد مرسي يلتزم بتلك المعاهدات، هو مع ذلك لا يعد د. محمد مرسي ولي أمر "وهذا حق"!!.

وكذلك من أمثلة التغاضي عن بعض شعائر الإسلام رغبة سلفية الإسكندرية في أن يكون رئيس مصر: **"يتبنى خطابًا تصالحيًا مع الداخل، مُطَمْئِنًا للخارج ما أمكن، حَسن العلاقة**

---

١ قبس من مبادئ وأهداف حزب النور، منشور على الموقع الرسمي لحزب النور.

٢ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: التعزية في قتلى تفجيرات بوسطن.

مع كافة أو أغلب الأطراف ذات التأثير في هذه المرحلة، قادرًا على لَمّ شمل المصريين الوطنيين بكافة أطيافهم حول مشروع إعادة بناء مصر، والتكاتف مِن أجل أن تنهض على قدميها مِن جديد"[1] وترجمة هذا الكلام أنهم يريدون رئيسًا يتصالح مع الزنادقة والمنافقين في الداخل، ويطمئن الأمريكان والإسرائيليين في الخارج، مع أن الله جل وعلا يقول: ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا ۖ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۚ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (سورة آل عمران: آية ١٥١) وقال جل وعلا: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾ (سورة الحشر: آية ١٣) فقضية طمأنة هؤلاء لا يمكن أن تصدر في ظل خطاب دعوي منضبط؛ لأنهم يعلمون يقينًا أن الإسلام جاء بخلاف ما يعتقدون، وأنه يسعى في نشر نوره وإعلاء كلمته، فبماذا نطمئنهم وهم على باطلهم؟

إن البعض يطمئنهم بأننا لن نفرض الجزية على النصارى، ولا الحجاب على المتبرجات، ولن نطبق الحدود في العقوبات، ولن نمنع الربا، ولن نغير معاهدة السلام مع إسرائيل، ولن ندعم أعداء أمريكا في الصومال وأفغانستان، ثم إذا سألت أحدهم عن ذلك، قال لك: إن العجز مسقط للوجوب! نعم، العجز قد يسقط بعض الواجب، ولكن العجز ليس مفخرة نرفعه فوق رؤوسنا، ونتباهى به أمام الكفرة والفجرة أننا قد اقتربنا من مبادئهم ونُظمهم؛ بسبب عجزنا وقدرتهم، وضعفنا وقوتهم.

كلا أيها القوم، إننا نخاطب أعداء الإسلام موضحين لهم أننا: **"لن نتدسس إليهم بالإسلام تدسسًا، ولن نربت على شهواتهم وتصوراتهم المنحرفة، سنكون صرحاء معهم غاية الصراحة:**

---

١ من نص مبادرة الدعوة السلفية بخصوص معايير وشروط اختيار مرشح الرئاسة، منشورة بموقع صوت السلف.

- هذه الجاهلية التي أنتم فيها نجس، والله يريد أن يطهركم.

- هذه الأوضاع التي أنتم فهيا خبث، والله يريد أن يطيِّبكم.

- هذه الحياة التي تحيونها دون، والله يريد أن يرفعكم.

- هذا الذي أنتم فيه شقوة وبؤس ونكد، والله يريد أن يخفف عنكم ويرحمكم ويسعدكم"[1].

١٠ – دعوة الكافرين إلى تعلم دينهم وعقيدتهم:

إن الانحدار في الإعراض عن بيان الشريعة، والولوج في دركات لبس الحق والباطل، ينتج أسوأ الأثر وأقبحه، وتتوالى الغرائب والعجائب التي يعجب المرء كيف خرجت من صاحبها؟ وعلى أي منحى تأولها حين عبر بها، حتى بلغ الأمر إلى التفوه بما يستلزم الإقرار بغير دين الإسلام، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومن أمثلة هذه العبارات التي تصدم محبي الشريعة أشد الصدام تلك العبارة التي تدعو الكافرين إلى تعلم دينهم الكفري وعقيدتهم الشركية، في قول أحدهم: **"فلن أكرر هنا ما ذكرتُه مِن أن الخيار الشرعي الوحيد في التعامل بين الأغلبية المسلمة وبين الأقلية النصرانية في مصر، هو: أن يتعلم أهل كل دين دينهم وعقائدهم"**[2].

ومن أمثلة هذه العبارات كذلك استساغة معارضة العلمانيين "الكفرة" معارضة أيديولوجية للحكم الذي يؤمن بالمرجعية الإسلامية؛ حيث يقول أحدهم: **"وجود المعارضة المادية يمثِّل أحد أهم جوانب التوازن في نظام الدولة الحديثة، وعندما يصل للحكم فريق**

---

١ من عبارات الأستاذ سيد قطب رحمه الله، في كتابه معالم على الطريق.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: حاكموا بيشوي الكبير أولًا، منشور على موقع صوت السلف.

يؤمن بالمرجعية الإسلامية فمن الطبيعي أن تنظم القوى العالمانية صفوفها، وأن تمارس معارضة مادية موضوعية ذات طابع أيديولوجي أمام الفصيل الإسلامي الحاكم"[1].

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: مقارنة بين نظام الخلافة وبين الدولة الحديثة ذات المرجعية الإسلامية، منشور على موقع صوت السلف.

المبحث الثاني

تنازلاتهم في قضية الولاء والبراء

الحب في الله جل وعلا والبغض فيه سبحانه وتعالى، وموالاة أوليائه ومعاداة أعدائه، من شعب الإيمان، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (سورة التوبة: آية ٧١)، وقال جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (سورة المائدة: آية ٥١).

وليس هذا الحب مجرد دعوى؛ بل يشترك القلب والبدن في تحقيق معانيه الشريفة، وكلما ازداد تعبد المؤمن بهذه الموالاة والمعاداة ازداد إيمانه، وبقدر نقص هذه الشعيرة أو فقدها ينقص الإيمان أو يفقد.

وقد صدرت عن جماعة سلفية الإسكندرية كثير من الأمور المؤسفة، التي تخالف ما أمر الله جل وعلا به من حب المؤمنين وبغض الكافرين والمنافقين؛ ومن ذلك:

١- الاعتذار عن الزنادقة:

ارتمى كثير من قيادات سلفية الإسكندرية في وحل الديمقراطية التي يزعمون أنهم يعملون فيها بالسياسة الشرعية، وترتب على ذلك عقد تحالفات مشبوهة، كدعمهم للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في انتخابات الرئاسة، مع ما هو مشهور عنه من مداهنة لأعداء الدين، ولتبرير هذا الموقف فقد حاولوا الاعتذار عنه في كثير من القضايا، ومن ذلك موقفه من رواية أولاد حارتنا التي كتبها نجيب محفوظ، وهي رواية يعلم الجميع أنها زندقة، ولذلك فرح بها الكفار في الشرق والغرب وأعطي عليها جائزة نوبل.

وقد كانت سلفية الإسكندرية قديمًا تقول عن هذه الرواية: **"رواية أولاد حارتنا متضمنة لأنواع مِن الاستهزاء باللّه عز وجل ورسله، بل في الحقيقة تعبِّر عن فلسفة موت الإله، ومولد السوبر مان في عصر الخرافة، وقد منع الأزهر نشرها؛ لما تتضمنه من مخالفات مصادمة لأصل دين الإسلام"**[1]، وكانت تقول سابقًا كذلك عن تصريحات أبو الفتوح المتعلقة بهذه الرواية: **"تصريحات من يقول لكاتب أولاد حارتنا: بأن الإسلام لا يمنع الإلحاد والإباحية في الأدب، ويعطيه قلمًا ليكتب، من التنوير؟! ولا أظن أنه لا يعلم حقيقة كتابات هذا الكاتب عبر تاريخه"**[2].

أما الآن فقد أصبحت القضية محتملة، ورأي المخالف له وجاهته، فبعد التحالف مع أبو الفتوح، نرى هذا الحوار: **"لماذا لم تتأثر الدعوة السلفية بتصريحات لأبو الفتوح المنحازة لرواية أولاد حارتنا، على الرغم من أن خصومه يتخذونها حجة للهجوم عليه؟ - بصرف النظر عما إذا كانت هذه التصريحات قديمة أو حديثة، نحن نطبق مثالًا عمليًا في قضية النصح للحاكم، ولم نختره على أنه مرشح سلفي، كما لا نطمع في أن يكون مطابقًا لنا في كل المواقف، والاختلافات موجودة وستظل، وفي نفس الوقت ننكر عليه ما يخالف فيه الدليل، وتصريحاته حول أولاد حارتنا بنيت حول حوار شخصي له للكاتب نجيب محفوظ، وقوله: إنه لم يقصد في روايته اللّه ولا الأنبياء"**[3]!!، وهكذا تفعل الديمقراطية الوثنية وآلياتها الطاغوتية بمن انخدع بها، فلعنة الله على الديمقراطية وآلياتها الكفرية.

٢- القبول بوصول الطغاة للحكم:

ظل الكثير من رموز سلفية الإسكندرية يصرحون بأنهم لا يقبلون من الديمقراطية إلا ما

---

١ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حول تصريحات المتحدث الرسمي باسم حزب النور عن رواية أولاد حارتنا.

٢ من حوار وكالة الأخبار الإسلامية نبأ، مع الدكتور ياسر برهامي، منشور في موقع صوت السلف.

٣ من حوار جريدة الشروق، مع الدكتور ياسر برهامي، منشور بموقع حزب النور.

يوافق الشرع، وإذا جاءت الديمقراطية بما يخالف الشرع فإنهم لا يقبلون ذلك ويرفضونه.

وكان بعضهم يدعي أن هذا هو الذي منعهم من المشاركة في الديمقراطية في ظل نظام مبارك قائلًا: **"أما في الماضي قبل الثورة فكانت موازين القوى تفرض على كل من يشارك أن يتنازل عن ثوابت عقدية، لا يمكن أن نتنازل نحن عنها، لا بد أن يقبل أن يقال له على سبيل المثال: إذا جاءت صناديق الاقتراع برئيس قبطي أو زنديق هل تقبل أم لا؟! أنا لا أخجل أن أقول: قال الله عز وجل: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾** (سورة النساء: آية ١٤١)"[١].

وكانوا يدعون الإخوان لعدم قبول الديمقراطية إذا أتت بما يخالف الشرع، بقولهم: **"تصريحات من يقول: إن صناديق الانتخابات لو أتت برئيس قبطي أو زنديق أو شيوعي، أو بإلغاء مرجعية الشريعة الإسلامية أنها مصدر التشريع، فنحن نحترم ذلك...، فتسمية هذه التصريحات بالتيار الإصلاحي قلب للحقائق. وأنا أدعو المصلحين من الإخوان قبل غيرهم إلى مقاومة هذا الفساد، الذي يفقد التيار الإسلامي كل رصيده لدى القاعدة الإسلامية"**[٢].

أما الآن فإذا أتت الديمقراطية بأحمد شفيق الذي يصرح بعدم تطبيق الشريعة، وبتدريس الإنجيل في كتب المطالعة مساواة بالقرآن، فسيقبلون بذلك، طالما لم يكن هناك تزوير!!، فنرى هذا الحوار: **"المحاور: حد من الإخوان بيقول: لو الديمقراطية التي نتكلم عنها أتت في الصناديق دون تزوير بأحمد شفيق ده مرفوض. الدكتور ياسر برهامي: لا، إحنا طالما ارتضينا أنه يكون في صندوق، يعني هو الذي سيأتي بالرئيس القادم من غير تزوير، يبقى ليس لنا أن**

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية؟

٢ من حوار وكالة الأخبار الإسلامية نبأ، مع الدكتور ياسر برهامي، منشور في موقع صوت السلف.

نتكلم بذلك، إحنا إللي قصرنا في حق الأمة وفي نصيحتها"[1] !! وهكذا ضاع ما كانوا يزعمون من أنهم يقبلون الديمقراطية إذا وافقت الشرع، ولا يقبلونها إذا خالفت الشرع، مع علم هذا المتحدث أن شفيق عدو للإسلام؛ حيث نصح أتباعه بعد ظهور خوض شفيق لانتخابات الإعادة بقوله: **"العمل بكل قوة في الدعوة إلى الله سبحانه، وتحذير المسلمين من أن يبيعوا دينهم بعرض من الدنيا، بأن يختاروا مَن صد عن سبيل الله، ويريد أن يصد، مِن أجل شيء من طعام أو شراب أو مال"**[2].

وطالما أن بعض زعماء سلفية الإسكندرية سيقبلون شفيق، فقد تعددت تصريحات حزب النور المؤكدة لذلك، والمطمئنة في نفس الوقت للطواغيت، فهذا رئيس الحزب، وذاك المتحدث الرسمي باسمه يدندنون حول هذا المعنى في عدد من المحافل، قائلًا أحدهم: **"لا يعقل أن نقبل بالمقدمات ولا نقبل بالنتائج"**[3].

بل لقد تعدى الأمر ذلك إلى الدفاع عن هؤلاء الطغاة، وكَيل الاتهامات لمن يحذر من عودة النظام السابق، قائلًا: **"وليحذر أهل الإسلام من المفسدين في البلاد، القائلين للناس: إن القهر عائد، والجبروت عائد، والذل للشعوب عائد، والسجون عائدة، فما وعد الله ورسوله المؤمنين والمسلمين إلا غرورًا! فوالله لا يفعل الله ذلك إن شاء الله مهما كان شكل النتيجة القادمة...، وهذا من حسن الظن بالله"**[4]، وبالتأكيد جل فصائل العمل الإسلامي تحذر من عودة النظام السابق، وبالتأكيد لا أحد منهم يقول: ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورًا، ولكن يصر هذا الكاتب على وصف من يحذر الناس من قدوم الظالمين بأنه مفسد في البلاد!!،

---

١ من حوار له مع الأستاذ خالد عبد الله، على قناة الناس، ومتداول على الشبكة العنكبوتية بالصوت والصورة.

٢ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حسن الظن بالله.

٣ من حوار الدكتور عماد عبد الغفور مع جريدة الشرق الأوسط.

٤ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حسن الظن بالله.

ويدعي أن هذا من حسن الظن بالله، وهذا الادعاء باطل؛ فإن حسن الظن بالله أن يقال: سيحكم الإسلام وسيُقطع دابر القوم الذين ظلموا إن شاء الله، لا أن يقال: سيحكم الظالمون، ولكنهم لن يسيئوا إلينا! بل هذا من التخذيل نسأل الله العفو والعافية.

وقد رأينا جميعًا كيف استطاع الجيش في ليلة واحدة عند فض اعتصام العباسية أن يعذب مئات المسلمين، وأن يعتقلهم، وأن يسلط إعلامه الفاجر؛ ليفتري عليهم، فعاد القهر، والجبروت، والذل، والسجون، في لحظة واحدة.

وتكرر هذا الموقف عندما خانت سلفية الإسكندرية المسلمين ووالت مجرمي الجيش في حربهم ضد الإسلام في انقلاب ٣٠ يونيو، فقد صرحوا بأن هؤلاء المجرمين لن يحاربوا الإسلام قائلين: **"إن جيش مصر الوطني عهدنا معه ألا يفرط أبدًا في الشريعة وموادها في الدستور والهوية الإسلامية، ولقد وفَّى دائمًا بما تعهد به منذ الثورة بعدم إطلاق رصاصة واحدة ضد الشعب، والحفاظ على حرمة الوطن والمواطنين بجميع طوائفهم، الذين لا نقبل ولا يقبل جيشنا الوطني وشرطتنا أي تجاوز في حقوقهم وحرياتهم وحرماتهم حتى المخالفين لقرارات القوات المسلحة، فلن تعود أبدًا صورة العهد البائد من الظلم والعدوان على الشعب؛ خصوصًا أبناء العمل الإسلامي الذين تعرضوا للظلم والاضطهاد على يد نظام مبارك، فلن تعود عقارب الساعة إلى الوراء أبدًا إن شاء اللّه"**[1]، وهذه الكلمات مداهنة وتخذيل **تتصاغر** أمامها كثير من العبارات التي كان يلقيها من يسمون علماء السلاطين، ولم تمض بعد هذه الكلمات إلا ساعات قليلة حتى صدر بيانهم يلاحظ ما يلي: **"١- إراقة دماء متظاهرين سلميين في طول البلاد وعرضها. ٢- ملاحقة المعارضين السياسيين والقبض عليهم مما يتعارض مع مبدأ الحوار والمصالحة الوطنية.٣- إعطاء غطاء عملي من قبل الداخلية للبلطجية لإعمال القتل والترويع والتحكم في الشارع وكذلك التعرض لأصحاب السمت الإسلامي. ٤-**

---

١ من بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث الراهنة٦، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٤٣٤هـ، ٤ يوليو ٢٠١٣م منشور على موقع صوت السلف.

إغلاق بعض القنوات الإسلامية دون سند من القانون"[1] !.

ثم حدثت بعد ذلك بأيام مجازر ومجازر تشيب من هولها الولدان، مجازر لم يشهدها تاريخ مصر المعاصر، ولا اقترف مثلها اليهود في فلسطين، مجازر فض اعتصامي رابعة والنهضة، ولا عزاء للحمقى المخدوعين المغفلين، الذين تجاهلوا السنة الماضية في الصراع بين الحق والباطل، وقدموا أهواءهم على نصوص الكتاب الصريحة، قال تعالى: ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨﴾ اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ ۚ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩﴾ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾ (سورة التوبة: الآيات ٨- ١٠).

- ويدخل في ذلك موقفهم من الأيام الحرجة التي أعقبت انتهاء جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية والإعلان الرسمي عن النتيجة؛ فقد أعلن الكثيرون فوز مرشح الإخوان، وأن هناك مؤشرات تدل على محاولة تزوير النتيجة ليفوز أحمد شفيق بدلا من مرشح الإخوان.

عند ذلك وقفوا موقفا متذبذبا تماما كما فعلوا مع الأستاذ حازم صلاح؛ حيث أعلنوا أنهم لا يعلمون إن كان صادقا أم كان طواغيت القضاة صادقين، وهنا كذلك أعلنوا أنهم يريدون نتيجة غير مزورة، ولكنهم غير متأكدين مما أعلنه الإخوان، وطالبوا المجلس العسكري إن أعلن فوز شفيق أن يعلنه بأرقام مفصلة ترد على الأرقام التي أعلنتها جماعة الإخوان،

---

١ من بيان حزب النور بشأن الأحداث الراهنة٧، بتاريخ ٢٨ شعبان ١٤٣٤هـ، ٦ يوليو ٢٠١٣م منشور على موقع صوت السلف، والملاحظ على هذا البيان الذي فيه بعض الملامة اللطيفة على طواغيت المجلس العسكري أنه صادر باسم حزب النور فقط، خلافا للبيانات التي تطبل لهم فإنها تصدر غالبا باسم الدعوة السلفية وحزب النور.

وكأن هذا الطلب سيعجز طغاة المجلس العسكري ومجرمي الدولة العميقة الذين أشربوا التزوير عبر عشرات السنين.

يضاف إلى ذلك أنهم أعلنوا للجيش أن النتيجة إذا كانت مزورة فسينزلون في مليونيات حقيقية، ولكنهم لن يستخدموا العنف، ولن يهاجموا أحدا!!! وهذا أشبه ما يكون بالدعوة للتزوير!! لأن أي حركة ترفض تقديم التضحيات هي حركة ضعيفة لا يعبأ بها غالبا.

بل وزاد على ذلك أنهم أعلنوا مبادرة تضمن فيها عدة جهات حكومية أنها لن تسمح للدكتور مرسي في حالة فوزه أن ينشر جماعته في مفاصل الدولة!!!

وأعلنوا أنهم قابلوا مرشح العلمانيين والنصارى أحمد شفيق ليأخذوا عليه تعهدا أنه إن فاز فلن يبطش بالمسلمين!!! وكأن هذا العهد هو الذي سيمنع المجرمين من الانتقام من المسلمين أشد الانتقام والبطش بهم والتنكيل.

وهذا الذي حدث يعد في عالم الحروب والسياسة: إعلانا للهزيمة قبل بداية المعركة، وكشفا للأوراق، وشقا للصف، وإطماعا للأعداء.

والعجب أن هذا التخاذل يظنه البعض حكمة وحرصا على الدماء، وكأن الدماء التي تقدم لمنع العلماني المحض من الحكم ليست جهادًا في سبيل الله جل وعلا.

وهكذا كانت ممارستهم للديمقراطية مع ما فيها من مخالفة شرعية في الأصل ممارسة تمزق جهود الإسلاميين الديمقراطيين لا تعضدها، وتصب أحيانا كثيرة في صالح العلمانيين الكفرة، والله المستعان.

يقول صاحب هذا الموقف المتذبذب عن دوره لما وجدت بوادر تزوير النتيجة: **"بعد الانتخابات وقبل إعلان النتيجة؛ كانت هناك معلومات وصلت إلينا بأن اشتباكات دموية خطيرة ستحدث في حالة إعلان فوز الفريق شفيق، وأن الإخوان يرون هذه النتيجة مزورة؛ لأنهم حصلوا على أرقام من جهات متعددة تثبت فوز الدكتور مرسي، وانزعجنا لذلك كثيرًا،**

ونحن نعمل لمصلحة البلاد ولمنع سفك دماء المصريين، فكان تحركنا خلال الثمانية والأربعين ساعة ونحوها التي سبقت إعلان النتيجة في محاور ثلاثة:

المحور الأول: لقاء مع ممثلين للمجلس العسكري تم فيه التأكيد على الآتي:

١- مسئوليتهم عن دماء المصريين؛ وقلنا: إن دماء المصريين في رقبتكم، وكما كان موقفكم في الثورة عدم إطلاق رصاصة، والنصيحة بذلك للقيادة، وكذلك فليكن موقفكم اليوم.

٢- لابد من إعلان النتيجة بشفافية ووضوح، وفي حالة إعلان فوز شفيق لابد من نتيجة مفصلة بالأرقام خلافا للأرقام المعلنة من قبل الجهات المتعددة توضح فوز مرسي، وإلا فسنضطر للنزول للشارع مع الإخوان في مليونيات حقيقية؛ لأن الاتفاق كان على انتخابات نزيهة وشفافة وعدم حل المجالس المنتخبة، وقد وقع الأمران في هذه الحالة.

٣- طلب ممثلو المجلس أن نتحمل المسئولية معهم في منع سفك الدماء، ولا يتحملونها منفردين، وقالوا: إن المظاهرات السلمية لا اعتراض عليها، ولكن عند الاعتداء على منشآت القوات المسلحة سيجابه بكل حسم، فقلنا: لا يمكن أن نأمر، ولا نرضى بالاعتداء على أفراد ولا منشآت القوات المسلحة، وتمت صياغة مبادرة للإصلاح في حالة إعلان فوز الدكتور مرسي من بنود متعددة، تضمنها وتوقع عليها سبع جهات مدنية وحكومية في حالة الموافقة عليها، خلاصتها بعث رسائل للطمأنة من عدم طغيان فصيل سياسي واحد على مفاصل الدولة.

أما المحور الثاني: فكان الالتقاء بقيادات جماعة الإخوان المسلمين لعرض المبادرة عليهم، حيث أبدوا موافقة مبدئية، وانصرفنا على وعد بالتواصل للموافقة النهائية وتنفيذ المبادرة.

المحور الثالث: كان لقاء مع الفريق شفيق بمنزله، تم التأكيد فيه على الآتي:

١- عدم جواز الانتقام من الإخوان في حالة الفوز بالرئاسة؛ لأن الصدام الدموي يضر بمصلحة البلاد، ويسير بها في طريق مظلم.

٢- في حالة الفوز لابد من عدم إقصاء جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، بل وتعيين رئيس الحكومة منهم؛ لأن لهم الأغلبية في البرلمان، ولأن المسئولية لا يستطيع أن يتحملها فرد واحد أو اتجاه واحد"[١].

٣- مداهنة العلمانيين:

العلاقة بين الإسلام والعلمانية هي العلاقة بين الإسلام والكفر، رضي بذلك من رضي، وسخط من سخط، وأي تصوير لهذه العلاقة بغير هذه الصورة خداع لا ينطلي على من عنده أدنى بصيرة.

وقد كانت هذه هي النظرة السديدة من سلفية الإسكندرية قديمًا قبل الثورة وقبل التعديلات التي أدخلوها؛ فمثلًا يقول أحدهم قديمًا: **"رؤوس الضلال الدعاة على أبواب جهنم...، لا شك أن أهل البدع المعاصرة المنتسبين إلى الإسلام الداعين إلى الكفر والنفاق، من أصحاب المذاهب الإلحادية؛ كالعلمانيين، وأصحاب القوانين الوضعية، والديمقراطيين، والاشتراكيين، والوطنيين القوميين الذين يريدون هدم الرابطة الدينية للمجتمع وإقامة الرابطة الوطنية بدلًا منها، ومن ينادي بلزوم اتباع الغرب وتقليده، وكذا سائر الأحزاب القائمة على خلاف مبدأ أو مبادئ دين اللّه سبحانه...، كل هؤلاء ينطبق عليهم هذا الوصف"**[٢].

أما الآن فيقول نفس هذا الكاتب ما يأتي: **"تأتي قضية الحريات في مقدمة القضايا التي يختلف فيها الإسلاميون مع الاتجاه الليبرالي في صياغة الدستور الجديد، مع أن استجلاء كل طرف لحقيقة موقف الآخر أن يضيق الخلاف أو يلغيه إذا صدقت النوايا والمقاصد"**[٣]!!

---

١ من مقال، للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون، منشور على موقع صوت السلف.

٢ فقه الخلاف، للدكتور ياسر برهامي، ص٥٢- ٥٣.

٣ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: ماذا نريد في الدستور.

– أيمكن لعاقل أن يصدق أن الخلاف بين المسلمين والليبراليين سوف يلغى أو يضيق، إذا استجلى كل طرف حقيقة موقف الطرف الآخر!!

– أما يعرف هذا القائل حقيقة الحريات عند الليبراليين؟!!

أما كلمة **"إذا صدقت النوايا والمقاصد"** فهي تعبير دارج في السياسة الحديثة، يعني إذا لم يكن هناك مكر وخداع، تمامًا كما في معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل التي تقول: **"يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه الاتفاقية بحسن النية"**.

* ومن مداهنة العلمانيين كذلك التركيز في بيان سبب دعمهم للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح على أن له قبولًا عند مختلف الأطراف السياسية وعموم طوائف الشعب المصري، وهذه العلة التي يذكرونها داعية لمن تبصر قليلًا إلى عدم تأييد الدكتور عبد المنعم لا إلى تأييده؛ حيث إن الأطراف السياسية والشعب المصري فيهما كثير من أئمة الكفر والزندقة والنفاق، وقبول هذه الأصناف لشخص يجعلنا نتشكك فيه؛ ليقيننا أنهم لا يريدون لنا الخير، فلماذا يقوم شخص اشتهر بزندقته مثل يحيى الجمل بدعم أبو الفتوح؟!

ومن اعتز بغير الله هلك به، فقد انفض العلمانيون عن انتخاب أبو الفتوح بعد تأييد سلفية الإسكندرية له، وانتخبوا الناصري حمدين صباحي؛ فخسر أبو الفتوح الانتخابات، وخسرت سلفية الإسكندرية كثيرًا من مبادئها.

* ولقد كان كثير من رموز سلفية الإسكندرية قديمًا ينكرون على الإخوان شعارهم القائل: **"نجتمع فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه"** ويعلقون على هذا الشعار قائلين: **"نسي في غمار حماسته الموقف الواجب الذي دل عليه الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة من أهل البدع، أهل الفرق النارية التي أخبر بها الرسول صلى الله عليه وسلم، وحتى ظن البعض إمكان التقارب بين أهل السنة وبين شر أهل البدع كالرافضة أو غلاة الصوفيين ونحوهم، بل ربما قبل التقارب مع أهل البدع المعاصرة كالعلمانيين والحزبيين والديمقراطيين، وإن لم يحظ رفاقه في الصحوة الإسلامية بنصيبهم من هذا التقارب، ومن**

حظهم في تطبيق تلك القاعدة المسماة الذهبية"[1].

وللأسف فبعضهم يفعل الآن أشد مما كان ينكره، فيتودد للمبتدعة والمنافقين والكفرة، ويشتد نكيره على صفوة شباب الصحوة، ممن يتهمهم بالغلو، والتهور، وعدم تقدير المصالح... إلخ هذه التهم التي لا حقيقة لها غالبًا سوى الوهم وشهوة التصنيف.

بل لقد كانوا قديما ينكرون بحق قول من يقول: نتقارب مع الشيعة نصرة للإسلام، أما الآن فيصيحون ويصيحون: نتوافق مع النصارى والعلمانيين خدمة للأوطان، قائلين: **"يعلن الحزب أننا أبناء الشعب المصري أحوج ما نكون في المرحلة الراهنة إلى المصالحة الوطنية الشاملة، والتي نعيد فيها التلاحم الشعبي والنسيج الوطني الواحد، تمهيدا لاستكمال مؤسساتنا السياسية الحرة، وأوضاعنا الأمنية المستقرة، والتخلص من حالة الفوضى والتشرذم، انطلاقا إلى نهضة اقتصادية عملاقة، ووثبة تنموية متميزة، تليق بنا كأمة متحضرة عظيمة، وتضعنا في مصاف الدول المتقدمة. إنها دعوة لجميع أطياف الشعب وتياراته الاجتماعية والسياسية والفكرية للتكاتف صفا واحدا، والتعاون على البر والتقوى، والعمل الجاد لبناء مصر القوية الحديثة، وإننا أبناء حزب النور في مقدمة صفوف العاملين لهذا الهدف والساعين لتلك الغاية"**[2].

ومفتخرين بالتوافق مع غير الإسلاميين في الدستور، يقول أحدهم: **"أحسب أن الفرصة في هذه التأسيسية لغير الإسلاميين كانت أكبر مما يحلمون؛ حيث سيطر التوافق عليها تشكيلاً وصياغة، وأنها متى أبطلت أو عطلت فلن نرضى إلا بتأسيسية منتخبة انتخابًا مباشرًا من الشعب، وكل فريق يقدم رؤيته للشعب، ومتى دخل التأسيسية فلا يسعه إلا أن يدافع عما أعلنه في برنامجه الانتخابي للتأسيسية، وأستطيع أن أحلف باللّه غير حانثٍ أن وقتها: نستطيع أن نضع دستورًا معبّرًا تعبيرًا لا مراء فيه عن مرجعية الشريعة، بعيدًا عن**

---

١ فقه الخلاف، للدكتور ياسر برهامي، ص٥.

٢ من بيان حزب النور بمناسبة حكم المحكمة الدستورية وانتخابات الإعادة الرئاسية.

المواءمات والتوافقات"[1]. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

- ومما يدخل في هذا الباب انحيازهم للعلمانيين في جبهة الإنقاذ ضد الإخوان المسلمين بزعم التوافق وحق كل فصيل في المشاركة في الحكم، فتحول ما يسمونه استخدام آليات الديمقراطية لتحكيم الشريعة إلى مبدأ يلتزم به وإن ضاد الشريعة.

فهل من الشريعة أن تطالب سلفية الإسكندرية بحكومة تشارك فيها الأحزاب العلمانية؟!! فأين شرطا الإسلام والعدالة؟!

والعجيب أنهم يظنون بهذا التنازل أنهم يجيدون السياسة!! متناسين الفرق الذي طالما كرروه بين الواقع والمطلوب، فكون العلمانيين سيشاركون في الحكومة شيء، والمطالبة بمشاركتهم شيء آخر تماما!

وكالعادة يفرحون بمن يمدحهم على هذه التنازلات؛ ظنا منهم أنهم حصلوا شيئا ذا بال، فيقول قائلهم: **"في إحدى المراحل التي كان فيها اتفاق بين الدعوة السلفية والإخوان، وفي اجتماع مشترك قلنا: علينا أن نقرر المرجعية الإسلامية في الدستور ثم نشرك غير الإسلاميين في الإدارة؛ لاعتبارات كثيرة، منها: الاستفادة من كفاءات التكنوقراط، ومنها: إيجاد حالة اصطفاف وطني، فقال قيادي إخواني كبير موافقًا ومؤيدًا: نحن وأنتم جدد في عالم السياسة، أنتم لم تدخلوا أصلا ونحن دخلنا وجلسنا بجوار الباب حتى رئاسة لجنة في مجلس الشعب لم يسمح لنا بها"**[2]! ولم ينتبه هذا المتكلم أن المدح منصب على التنازلات التي كان يظن بعض الإخوان أن من ينتسبون للسلفية أقرب للتمسك بنصوص الشرع منهم، فإذا بهؤلاء الإخوان يفاجؤون بمن يسابقونهم التنازلات مسابقة!!، بل ويؤصلون للمداهنات

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: الكنيسة والتأسيسية، منشور على موقع صوت السلف، بتاريخ: ٦ محرم ١٤٣٤هـ.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: دعهم ينقدوا لكم غنمه وعليهم غرمه.

ويقعدون، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وكي يتبين هزال هذا الطرح زيادة على مخالفته للشريعة نتصور مثلا وزارة التعليم، فإذا اختير وزير منهم يتبنى الإسلام فالمتوقع منه مثلا أن يشجع الدروس الإسلامية، والأخلاق الحميدة، وأن ينقي مناهج التعليم من المخالفات الشرعية، أما إن كان وزيرا علمانيا فيمكنه تقليل دروس الدين، وزيادة المواضيع المخالفة للشريعة التي تمجد فيما يسمونه عظمة المصريين وفلاسفة المصريين وفناني المصريين..، وكلاهما متفق مع الدستور لا يمكن دستوريا ولا قانونيا الاعتراض عليه.

ومثل هذا يقال في بقية الوزارات مثل الإعلام والثقافة والسياحة والاقتصاد..، فللوزراء التنفيذيين صلاحيات كبيرة قد تصب في مصلحة الإسلام أو ضد مصلحة الإسلام، ومع ذلك تحارب سلفية الإسكندرية في نشر فكرتها المشوهة عن تولية مجرمي العلمانية، وتدعي أنها تفعل ذلك لمصلحة الإسلام!.

وأعلنوا في مبادرتهم لما أسموه مصالحة وطنية أن جبهة الإنقاذ العلمانية ليست عدوا لهم أبدا!! والله عز وجل يقول: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ﴾ (سورة الممتحنة: آية ٤).

تقول هذه المبادرة المشئومة:

"- إدارة البلاد بعد الثورات تختلف عن إدارتها في حالات الاستقرار؛ فكل القوى التي شاركت في التغيير من حقها أن تشارك في المسئولية واتخاذ القرار، وألا ينفرد فصيل معين بإدارة البلاد.

- لا بديل عن الحوار مهما كان الخلاف فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يتحاور مع الأعداء ونحن لسنا أعداء أبدا؛ بل كل ما في الأمر خلاف في وجهات النظر...

- بالنسبة للحكومة فللدكتور هشام قنديل كل التقدير والاحترام، ولكن إذا كان هناك تغيير للحكومة فندعو لتشكيل حكومة ائتلاف وطني يمكن أن يكون جزء منها تكنوقراط والجزء الآخر من الأحزاب السياسية، إلى أن يشكل مجلس النواب الحكومة القادمة بحسب الدستور"[1].

والغريب في أمر هؤلاء القوم أنهم يضغطون على الإخوان للقبول بمبادرتهم مع العلمانيين، حتى أصبحوا أداة لتثقيل كفة العلمانيين عند التفاوض مع الإخوان، بدلا من أن يقفوا حسب ديمقراطيتهم مع الإخوان أو يقفوا على الحياد بينهم، ثم يقولون: إذا كان الإخوان يتفاوضون مع العلمانيين فلماذا لا نتفاوض نحن كذلك، متناسين الفرق بين التفاوض وبين الانحياز للعلمانيين ضد الإخوان.

وعندما اضطربت كثير من الأمور في مصر بدعوى التمرد في ٣٠- ٦ لتغيير الحكم، صرح كثير جدا من العلمانيين بسب دين الإسلام، والتهجم عليه، والسخرية منه، وإعلان انتهاء الإسلام من مصر، ومع كل ذلك تخرج سلفية الإسكندرية بيانا تلو بيان تطالب فيه المسلمين بعدم استخدام كلمات التكفير في مواجهة أعداء الإسلام، يقول بيانهم: **"الدعوة السلفية تؤكد رفضها لخطاب التكفير والتخوين للمخالفين"**[2]، ثم يقولون بعد زيادة التهجم على الإسلام بعد عدة أيام **"تكرر الدعوة السلفية رفضها لخطاب التكفير والتخوين والتلويح بالعنف أيًّا ما كان مصدره"**[3]، وكأن تكفير ثلة كبار المجرمين الذين يصرحون يوميا بالكفر والإلحاد، وتواترت كلماتهم، جريمة وليس دينا نتعبد الله به.

---

١ من كلام الدكتور يونس مخيون رئيس حزب النور عن مبادرة حزب النور، منشور على موقع رصد حزب النور على تويتر.

٢ من: بيان من الدعوة السلفية بشأن الأزمة السياسية الراهنة ١، منشور بموقع صوت السلف، بتاريخ: ٩ شعبان ١٤٣٤هـ، ١٧ يونيو ٢٠١٣م.

٣ من: بيان من الدعوة السلفية بشأن الأزمة السياسية الراهنة ٢، منشور بموقع صوت السلف، بتاريخ: ١٥ شعبان ١٤٣٤هـ، ٢٣ يونيو ٢٠١٣م.

ومما يدل على الخلل الضخم الذي أصابهم بعد هذه السياسة البدعية أنهم يتهمون كثيرا جدا من أفاضل المجاهدين بالغلو في تكفير، وكان البعض يتلمس لهم الأعذار بأنهم يتكلمون عن واقع ما أحاطوا به، أما أن يتهموا الإخوان المسلمين بالغلو في التكفير، فهذا يدل على الخلل الضخم الذي أصابهم؛ لأن الجميع يعلم أن عامة الإخوان المسلمين ممن فرطوا فلم يطلقوا وصف الكفر والردة على كثير ممن يستحق ذلك، فكون سلفية الإسكندرية تعتبرهم ممن أفرط في التكفير فهذا دليل على شدة التمييع الذي أصاب سلفية الإسكندرية خلال هاتين السنتين.

بل وتمت في تلك الأيام مهاجمة المساجد، وإحراق المصاحف، وقتل المصلين والملتحين في أكثر من مكان، وتعرضوا للمنتقبات، ومع ذلك فإن سلفية الإسكندرية لم تحرك ساكنا، بل ألبست الخور وخذلان المسلمين لباس الحكمة، فيقول قائلهم: **"لا يجد الناس إلا السلفيين للتنفيس عن هذا الكبت بداخلهم، وإن كان معظمهم يعرف الفرق بين الاتجاهات الإسلامية. وفي هذا الصدد يجب علينا أن نتحمل هذه الموجة، وأن نتعامل معها بذكاء وحكمة، وأن نكظم غيظنا ونضبط ردود فعلنا، ونتواصى بالصبر، حتى لا نخسر جهود دعوتنا"**[1]!! وهكذا كان هذا التخاذل هو البديل المطروح لما أمر الله جل وعلا به من رص الصفوف وتقدمها لصد عدوان المجرمين على الإسلام والمسلمين وبيوت الله والمصاحف الشريفة.

وحقا إن من نتيجة البدعة هجر السنة؛ فالفعل الذي ارتكبوه وألبسوه زورا رداء الدين والبطولة بحماية الكنائس، وأقسام الشرطة، والتغاضي عن جرائم المجلس العسكري، لا يكاد يجتمع مع ما أوجبه الله جل وعلا من دفع الصائل المعتدي على الإسلام والمسلمين.

---

١ من مقالة بعنوان تواصوا بالصبر، للمهندس عبد المنعم الشحات، منشورة بموقع صوت السلف بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤٣٤هـ، ٢٨-٥-٢٠١٣م.

والأغرب من ذلك أنهم في نفس الوقت الذي يبدون فيه ودهم للعلمانيين في جبهة الإنقاذ، وعدم عداوتهم لهم، ويهاجمون بشدة عبارات تكفير العلمانيين، يلمحون إلى تكفير الإخوان المسلمين، ويحاولون تفسير بعض كلمات الإخوان عن أن الشعب مصدر السلطات التي قبلت بها سلفية الإسكندرية في الدستور يحاولون تفسيرها إذا صدرت من الإخوان تفسيرا كفريا!، فيقولون: **"هل السؤال عن الحلال والحرام وحكم الشريعة مذموم عندكم يتعارض مع أن الشعب مصدر السلطات؟! أخبرونا حتى نعلم حكمكم في الشريعة؛ فليس على هذا كتبنا الدستور، وليس على هذا قلنا بمرجعية الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع"**[1]، فسبحان الله يعلنون أن علاقتهم مع جبهة الإنقاذ لا علاقة لها بالعداوة أبدا ولا الكفر، ثم يحاولون تكفير الإخوان المسلمين!!.

٤- المسارعة في أهواء المجلس العسكري:

تولى المجلس العسكري الحكم بعد تنحي مبارك، ووضع إعلانًا دستوريًّا نص على أنه يتولى إدارة شئون البلاد، وأن من سلطاته التشريع وإصدار القوانين.

وقد حكم هذا المجلس بدستور وقوانين طاغوتية؛ نظام الدولة فيها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة، والسيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، ولا تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العقيدة، والتزام حرية العقيدة، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ووجوب العمل بكل القوانين حتى المناقضة للشريعة.

فالمجلس العسكري لا يحكم البلاد بالإسلام قطعًا؛ بل يحكم يقينًا بنفس الطاغوت الذي كان سائدًا من قبل، فالمجلس العسكري في ذلك مثله مثل مبارك والسادات وعبد الناصر، وغيرهم من الطغاة، لا فرق بين طاغوت وطاغوت.

---

١ من مقالة للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: أين الإسلام يا أصحاب المشروع الإسلامي، منشور بتاريخ ١٣- ٥- ١٤٣٤هـ، على موقع صوت السلف.

يضاف إلى ذلك أن هذه المؤسسة العسكرية لها خططها، ومؤامراتها، ومكرها السيئ، الذي لا يتناسق مطلقًا حتى مع أدنى طموحات التيار الإسلامي الذي قبل بالدخول فيما يسمى بالعملية السياسية.

أما قيادات سلفية الإسكندرية، فقد تعامل الكثيرون منهم مع المجلس العسكري تعامل المدافع عنه، المثني عليه، الشاكر له، بل تعامل المتلذذ بمديحه السابح في بحور فضله، ولم يظهر قط أنهم اعتبروه مجلس طغيان أو طاغوت، أو دعوا إلى البراءة منه، أو أبدوا العداوة والبغضاء له.

ونسوا ما كانوا يقولونه قبل الثورة عن هذه الأنظمة؛ كقولهم: **"وتملكوا بلادًا وأقطارًا نشروا فيها النفاق الأكبر، وأحيانًا الكفر البواح، بلا مداراة؛ فضلا عن صفات النفاق، والفسوق، والعصيان، التي ملأت المجتمعات بسببهم، وتفرق الناس في صراعات جاهلية في متابعتهم، أهلكت القلوب والأبدان والبلاد والعباد. ولا شك أن القبول بتصدير أمثال هؤلاء، ورياستهم للمجتمع، والإقرار بولايتهم على المسلمين...، من أعظم ما يؤدي إلى فرقة المسلمين وهلاكهم في طاعة هؤلاء...، وليس المقصود وجود صورة الولاية حتى ولو كانت حربًا على الدين وأهله، وولاية للكفار، ونصحًا لهم، وسعيًا لمصلحتهم على حساب المسلمين وبلادهم، فإذا أضفنا إلى ذلك أنهم ما تولوا الرياسة والولاية أصلًا باسم الدين، ولا نسبوا أنفسهم إلى القيام بواجباته، بل هم يقسمون صراحة على إقامة دساتيرهم وقوانينهم الوضعية، التي يعلم الكافة مخالفتها للشريعة المخالفة الكفرية، بل لا يتولى أحدهم منصبه إلا بمثل هذا القسم"**[1].

ومن هذه المواقف السيئة:

أ- دعوى أن الجيش المصري متدين وليس علمانيًّا:

المؤسسة العسكرية جزء من نظام علماني، لا يقبل من الإسلام إلا ما تقبله العلمانية، أما

---

١ فقه الخلاف، للدكتور ياسر برهامي، ص٥٣- ص٥٥.

الانقياد للشريعة فهذا ما لا يقبلونه بتاتًا، بل يتخيرون منها ما تمليه عليه أهواؤهم، يقول أحد قادة سلفية الإسكندرية: **"الفرق الكبير بيننا وبين تجربة الجزائر في التسعينات أن موقف الجيش كان مختلفًا تمامًا، دخل الإسلاميون بكل قوتهم رغم أن الجيش كان على العالمانية الصرفة، وبالتالي فرض إلغاء الانتخابات رغم اكتساح الإسلاميين لها، أما الجيش المصري فوضعه مختلف؛ فهو أولاً جزء من الشعب، والشعب بطبعه متدين، وهذا موجود في قطاعات عريضة جدًا من الجيش المصري، وبالتالي لم يقف الجيش بفضل الله ضد إرادة الأمة، بل وقف معها، وأيد إرادتها في التغيير، وبالتالي لا أظن أبدًا أن الجيش سيقف ضد إرادة الأمة في المحافظة على هوية مصر الإسلامية، بل وتفعيل هذه الهوية إلى المزيد؛ لأن هذه هي إرادة الأمة فعلاً"**[1]، أهذه هي معرفتكم بالواقع وفقهه! فأين هذه المحافظة على الهوية؟ وأين تفعيل هذه الهوية؟! وقد علم الجميع مؤامراته المتكررة ضد التيار الإسلامي وميله الفاضح للكفر العلماني.

والظاهر أن سبب هذه الأباطيل هو الجهل بالإسلام والجهل بالعلمانية والجهل بالواقع، فكثير منهم يتصور أن كل العلمانيين نهارهم خمر وليلهم نساء، وعندما احتكوا ببعض قادة العلمانية في الجيش والمخابرات، وجدوهم يحافظون على الصلاة، ويحفظون من القرآن، ويعلمون أبناءهم في الأزهر، ويسألونهم عن بعض أحكام الحلال والحرام، فبهر هؤلاء الدعاة بهؤلاء الجنرالات، وطافوا يتغزلون بهم وبصلاحهم وبتدينهم، وجهلوا أن العلمانية لا تعارض أحيانا إقامة بعض شعائر الإسلام، ولكنها تعارض أن تكون جميع شئون الحكم والسياسة نابعة من الإسلام، وهذه هي القضية التي خرج بسببها العلمانيون من الإسلام ودخلوا في الكفر، لا لأنهم شربوا الخمر أو ارتكبوا بعض الفواحش.

ونسي هؤلاء أن بعض كبار زعماء العلمانية كان لهم ميل لبعض شعائر الإسلام، بل

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية؟

كان جمال عبد الناصر إخوانيا في فترة من الفترات، واشتهر جدا قول الباقوري عنه: أفطرت وصام الرئيس، وأنور السادات هو من ادعى أنه سيقيم حكمه على جعل مصر بلد العلم والإيمان.

ونسوا أن الفكر العلماني هو المسيطر على بنيان الجيش؛ لأنه جيش وطني مبني على تقديم الوطن على الإسلام، والسمع والطاعة العمياء للقادة؛ فالعدو هو من عاداه القادة، والصديق هو من والاه القادة، ولا حرج عنده من عداوة الفلسطينيين والسودانيين، ولا من صداقة اليهود وفتح أبواب الوطن لهم، فهو في كل ذلك مطيع للقادة، يدور حيث داروا.

وهاهو الجيش الذي زعمتم أنه ليس كجيش الجزائر اتضح أنه ليس كجيش الجزائر فعلا، بل هو أشد منه ظلما وإجراما وفجورا، فارتكب في ساعات فض اعتصامي رابعة والنهضة ما لم يرتكب مثله جيش الجزائر، ولا جيش بشار، ولا جيش صدام، ولا جيش القذافي، **ومع ذلك ظلت سلفية الإسكندرية رغم المجازر الوحشية على مواقفها المخزية الداعمة للانقلاب.**

ب- الغلو في إطرائه والثناء عليه:

فمثلًا يقولون عنه: **"أول انتخابات حقيقية في العصر الحديث، سيظل التاريخ ذاكرًا للمجلس العسكري أنه هو الذي أدارها بهذه الصورة"**[1]. بل وصل الحال في مخاطبة المجلس العسكري إلى قول بعضهم: **"يُثمِّن حزب النور دور المجلس العسكري في حماية الثورة، وحرصه على سرعة انتقال السلطة إلى حكومة منتخبة في أسرع وقت"**[2]، وقولهم: **"إن المأمول من المجلس العسكري أن ينحاز إلى الإرادة الشعبية، وأن يعمل على حمايتها... هدى الله قادة**

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: بين المرجو المأمول والواقع الممكن.

٢ من بيان من الهيئة العليا بحزب النور تعقيبًا على لقاء المجلس العسكري، منشور بموقع صوت السلف.

البلاد لما فيه مصلحة العباد"[1].

ولكن لما تلاعب المجلس العسكري بهذه الانتخابات، وألغى ما يسمى مجلس الشعب ووضع إعلانا دستوريا عشية انتخابات الرئاسة، لم تخرج سلفية الإسكندرية لتقول: ها قد ظهر طغيانكم، وعداوتكم للإسلام وأهله، بل أعلنوا قبول حكم المحكمة الدستورية قائلين: **"يعلن حزب النور قبوله لحكم المحكمة الدستورية والخاص بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب، ورغم تحفظ الكثيرين من الفقهاء الدستوريين على تجاوزات الحكم وما يرونه من تعديات خارج اختصاص المحكمة، ورغم ما يراه الكثيرون من أن مجلس الشعب من أعظم الانجازات السياسية في الفترة الأخيرة بمصر وأنه أصدق الكيانات السياسية تعبيرا عن إرادة الشعب؛ حيث شارك في انتخابه أكثر من ثمانية وعشرين مليونا من أبناء الشعب المخلصين، فإن قبول ذلك الحكم أدعى للاستقرار، حيث يدعو الحزب للالتزام بموازين الحق والعدالة وإعمال قيم القسط في جميع شئون المجتمع"**[2]، ولا أدري ماذا يقصدون بموازين الحق والعدالة وقيم القسط!!.

ت- فرحهم بمحافظته على نظام الدولة (العلمانية يقينًا):

فنجد مقالة بعنوان: **"المجلس العسكري ينحاز إلى الشعب"**[3]، ويمتدحونه فيها بمحافظته على نظام الدولة "العلمانية طبعًا" ودستورها، في قولهم: **"قد أثبتت المؤسسة العسكرية المصرية أنها واحدة من المؤسسات العسكرية التي تحمي الدولة؛ أرضها، سكانها، نظامها**

---

١ من بيان ائتلاف القوى الإسلامية حول الموقف من الإعلان الدستوري، وقد وقعت عليه الدعوة السلفية، منشور بموقع صوت السلف.

٢ من بيان حزب النور بمناسبة حكم المحكمة الدستورية وانتخابات الإعادة الرئاسية.

٣ عنوان مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف.

العام، دستورها"[1] فهل المحافظة على نظام الدولة الموجودة مدح أم ذم، وهل الواجب المحافظة على الباطل أم السعي في دحضه.

ث- الرضا بأن يكونوا ألعوبة في يده:

يدبر المجلس العسكري المؤامرات تلو المؤامرات، وتنطلي هذه المؤامرات عليهم، ثم تنطلي، وتنطلي.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك إنشاء المجلس العسكري للمجلس الاستشاري ليكون أداة في يده لخداع الناس، وقد فطنت لذلك جماعة الإخوان المسلمين فلم تشارك فيه، أما حزب النور الذي يلقبونه بالجناح السياسي لسلفية الإسكندرية فقد رضي بأن يكون ألعوبة في يد الطغاة بمشاركته في هذا المجلس.

وكذلك لما ظهرت نية المجلس العسكري في فرض إعلان دستوري مكمل قبل انتهاء انتخابات الرئاسة، بدعوى تحديد صلاحيات الرئيس، بادر كثير من قادة حزب النور إلى الترحيب بذلك، معلنين فرحهم بانتهاء عهد الرئيس الذي يحكم بالحق الإلهي!! وذي الصلاحيات الموسعة، والديكتاتور الرئيس، وبعد كل ذلك الترحيب بدا أن الإعلان يراد منه الالتفاف على المادة ٦٠ من الإعلان الدستوري القائم، المتعلقة باختيار أعضاء مجلسي الشعب والشورى للجنة إعداد الدستور؛ بحيث لا يكون لمجلسي الشعب والشورى دور في هذا الاختيار، وتذهب سدى جهودهم في انتخابات الشعب والشورى.

ج- الدعوة للالتحام بالجيش:

وهكذا بعد أن كانت سلفية الإسكندرية تُتهم زورًا بأنها كانت تعُدُّ حسني مبارك ولي أمر، أصبح الاتهام الذي له ما يثيره أن المجلس العسكري ولي أمر، يقف خلفه بعض قيادات

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: المجلس العسكري ينحاز إلى الشعب.

سلفية الإسكندرية قائلين له: **"ليعلم أن الشعب وقف وراءه يوم أن حمى ثورته، ويوم أن أدار أول استفتاء حقيقي في تاريخ مصر الحديث، وأن قوة مصر في التحام شعبها وجيشها"**[1]، وهكذا أصبح الحديث عن الحكام الطواغيت عند كثير من شباب الدعوة جزءًا من ذكريات الماضي التي توقفت مع بزوغ فجر الثورة وتولي المجلس العسكري إدارة البلاد!!.

ح- الوقوف مع المجلس العسكري في جرائمه ضد متظاهري العباسية:

حيث تظاهر الآلاف في العباسية ضد المجلس العسكري، فقام الجيش بسحق المتظاهرين بوحشية بالغة؛ فقتل منهم من قتل، وأصيب واعتقل المئات والمئات، وشاهدت دول العالم جميعها هذه الجرائم بالصوت والصورة، فما كان من بعض قياداتهم إلا أن تحامل على المعتصمين بشراسة، دون أن يلوم الطواغيت أدنى لوم، فقام بعد يوم من الأحداث بنشر مقالة يوم السبت ١٤ جماد الثاني ١٤٣٣هـ، ٥ مايو ٢٠١٢م، تتكلم عن أحداث الأربعاء التي قام فيها البلطجية بمهاجمة المعتصمين، وقتلوا منهم من قتلوا، وذبحوا الجرحى في المستشفيات، ولم يتكلم عن أحداث الجمعة، المهم كانت المقالة تحريضية بطريقة فجة؛ بحيث تكون كأنها تبرير لما قام به الجيش من قمع المتظاهرين يوم الجمعة، يقول كاتبها: **"لا يجوز لنا أن نبني على مجرد الظن دون بينات، وهناك اعتداء أيضًا من الطرف الآخر، وإعداد سلاح وزجاجات حارقة، ومحاولات اختراق للأسلاك الشائكة لاقتحام وزارة الدفاع...، ثم المطالبة بسقوط حكم العسكر؛ فمن يتولى الأمر في هذه المرحلة الحساسة قبيل انتخابات الرئاسة؟...، وللأسف أن خيار الفوضى هو المطروح فعليًا لدى هؤلاء...، وأمر الدماء لا يعبؤون به...، ولكن عند بعضهم أنه لا بأس مِن أن يقتل خمسة ملايين في سبيل إقامة الدولة الإسلامية في زعمهم، وهل بعد قتل خمسة ملايين مصري ستبقى دولة أصلاً حتى تكون إسلامية؟...، إذا أصر مَن يشارك في هذه الاعتصامات غير السلمية، وتحت قيادة مَن يدعو للنزول بالسلاح لقتل المجلس العسكري...، ولا يصح أن يُسمح لهؤلاء الساعين للفوضى**

---

١ من بيان من الدعوة السلفية بشأن الأحداث الجارية، منشور بموقع صوت السلف.

بإسقاط الدولة المصرية...، وتكفير مَن يخالفهم..."[1].

والعجيب أنه في نفس اليوم السبت بعد الأحداث، كتب نادر بكار المتحدث باسم حزب النور على صفحته في مواقع التواصل الاجتماعي قريبًا من هذا المعنى عن أحداث الأربعاء لا الجمعة!!.

فنحن بين احتمالين:

أولهما: أن يكون التخلف عن مواكبة الأحداث هو الذي أخر المقالتين لتصدرا عقب جرائم المجلس العسكري، دون إدراك لتطور الأحداث، ثم تقف عقارب الساعة على يوم الأربعاء فلا يرون ما حدث يوم الجمعة ولو بعد مرور أيام وأيام طويلة.

ثانيهما: أن هذه المقالات مع ما فيها من: باطل، وتحريف، وخداع، وتهويل، وسماع للكذب، هي للدفاع عن المجلس العسكري بعد جرائمه، خاصة مع التغاضي التام مع توالي مرور الأيام من سلفية الإسكندرية عن إصدار بيان يندد بجريمة المجلس العسكري.

ومما يؤكد أنهم كانوا يدافعون عن طغاة المجلس العسكري وطغيانه أنه عندما بدأ التحضير لمليونية في التحرير في الجمعة التالية للأحداث أصدرت سلفية الإسكندرية فورًا بيانًا تقول فيه: **"تؤكد الدعوة على المشاركين في المظاهرة ضرورة الالتزام بمراعاة حفظ الدماء، والأعراض، والأموال الخاصة والعامة، وعدم تعطيل مصالح المواطنين، والمحافظة على فتح الطرق"**[2]، وكأن الاعتداء صادر من الضحية لا من السفاح المجرم، دون توجيه أدنى دعوة للمجلس العسكري بعدم تكرار التعدي عليهم؛ فهاجموا الضحية وتبسموا في وجه السفاح، وجمعوا بين خذلان المستضعفين والدفاع عن الطغاة المستكبرين.

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حول موقف الدعوة السلفية من أحداث ميدان العباسية.

٢ من بيان الدعوة السلفية حول مظاهرة مليونية الجمعة ١١-٥-٢٠١٢، منشور بموقع صوت السلف.

خ- التعامل مع المجلس العسكري بسذاجة:

حيث يتعاملون معه كأنما يتعاملون مع مالك والشافعي، فكلٌّ يؤخذ من قوله ويرد، إلا المصطفى صلى الله عليه وسلم، ولتوضيح هذه الصورة يمكن قراءة هذا الحوار الذي يبدي فيه أحدهم موقفه من المجلس العسكري والإخوان المسلمين:

"- ما تقييمك لأداء المجلس العسكري حتى الآن، لا سيما في ظل أحداث كثيرة ومتعددة أودت بأرواح الكثير من المصريين؟

- للمجلس العسكري بعض النجاحات وبعض الإخفاقات، فكل منصف يشهد ضبطه لنفسه في كثير من مواطن الالتهاب، وحرصه على أرواح المصريين، ونجاحه في إتمام انتخابات مجلس الشعب والشورى، وما شهدناه إلى الآن من أداء ممتاز في انتخابات الرئاسة. وله إخفاقات... مثل: فشله في تحديد الطرف الثالث الذي يقف وراء الكثير مِن حوادث الانفلات الأمني ومحاسبته، وكذلك لم يحدد الطرف الذي يقف وراء الأزمات المصطنعة التي يُراد بها إحراج البرلمان...

- كيف تقيِّم جماعة الإخوان المسلمين إيجابًا وسلبًا في ضوء وصف البعض لمواقفها بـالملتوي؟

- جماعة الإخوان ككل البشر لهم سلبيات وإيجابيات، حسنات وسيئات، نجاحات وإخفاقات...، ولا أحب التقييم الإجمالي دون تفصيل"[1].

وهكذا أخطاء المجلس العسكري ما هي إلا فشله في اكتشاف المتورطين، أما الإخوان فأخطاؤهم تحتاج إلى تفصيل!! أهذا هو الولاء والبراء يا قوم؟!!.

وعلى هذا المنوال يقول أحدهم: **"المجلس العسكري لم يشارك من قبل في العملية**

---

١ من حوار جريدة الوطن، مع رئيس الدعوة السلفية، أبو إدريس محمد عبد الفتاح، منشور بموقع صوت السلف.

السياسية، وإذا كان هناك الكثير من الأخطاء، فلا بد أن ننظر بعين الاعتبار إلى النتائج الإيجابية بإجراء الانتخابات البرلمانية، وفي المجمل فإن الكل كان أداؤه سيئًا خلال المرحلة ذاتها، نظرًا لطبيعة الثورات، وخسائر الثورة المصرية كانت أقل الخسائر مقارنة بغيرها من الثورات"[1]، فالكل كان أداؤه سيئًا لا فرق؛ سواء كان يتحدث عن الشريعة أم كان يحكم بالطاغوت، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والعجيب الغريب أنهم لم يلتمسوا للإخوان بعد شهور من وصول الدكتور محمد مرسي للرئاسة بعض الأعذار التي التمسوها للمجلس العسكري بعد مرور سنة ونصف من حكمه، وكالوا للإخوان كثيرًا من الاتهامات بحق وباطل، وأبدوا لهم صريح العداوة، وظهروا كنصير لتحالف المجرمين في جبهة الإنقاذ ونادي القضاة وجنرالات الجيش!!.

خ- مشاركتهم المجلس العسكري في حرب الإسلام في انقلاب ٣٠ يونيو:

فقد كانت سلفية الإسكندرية ركنا أساسيا في حرب الإسلام التي بدأت بانقلاب ٣٠ يونيو، فقاموا بشق صف الجماعات الإسلامية، وإعطاء غطاء شعبي وسياسي للجيش في جرائمه، وهم يصرحون تمام التصريح بأنهم شاركوا في رسم خارطة الطريق، ولكن يكفي في بيان إلى أي مدى وصل بهم **قبح موالاة طواغيت الجيش** قول قائلهم: **"الجيش لم ينقلب على نتيجة الصندوق، وإنما ترك الرئيس عاما كاملا"**[2]!!!!!!!!!!.

والعجيب أن الجيش لما قتل ما يزيد على ٨٠ من المعتصمين أمام الحرس الجمهوري، وأصاب المئات، واعتقل المئات، بخلت سلفية الإسكندرية عن إصدار بيان تعزي فيه أهالي المقتولين أو تواسيهم، وأخرجت بيان استنكار هزيل، تقول فيه: **"تستنكر الدعوة السلفية وحزب النور بكل شدة ما جرى من أعمال القتل التي حدثت أمام دار الحرس الجمهوري..،**

---

١ من حوار جريدة الشروق، مع الدكتور ياسر برهامي، منشور بموقع حزب النور.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: حزب النور وإخوان الجزائر، منشور على موقع صوت السلف بتاريخ ٢٧ شعبان ١٤٣٤هـ، ٥ يوليو ٢٠١٣م.

ونحن ننأى بالجيش المصري عن المواجهة بهذه الطريقة"[1].

ولمعرفة مدى موالاتهم للمجرمين يمكن مقارنة هذا البيان ببيان أصدروه عندما قتل عشرون شابا من الجيش في رفح، حيث يقول بيانهم عن قتلى الجنود: **"كان هناك مجموعة من أبنائها البررة يأخذون بالأسباب المادية لحفظ حدود مصر وحمايتها...، وبينما هم كذلك إذ خرجت لهم مجموعة من القتلة الذين لم يراعوا حرمة للدم ولا للشهر! ليقتلوا ويجرحوا من شبابنا قريبًا من العشرين، نسأل اللّه أن يتقبلهم عنده من الشهداء. وأضافوا إلى جرائمهم اختطاف مدرعتين، وفروا بهما إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ ليقدموهما غنيمة باردة للإسرائيليين..، لا نريد أن نتعجل الحكم بغير أدلة، ولكن الذي نؤكد عليه هو أنه لا بد من البحث عن الجناة الحقيقيين، ثم لا تأخذنا بعدها بهم رأفة بعد أن سفكوا الدم الحرام، وانتهكوا حرمة الشهر الفضيل، وعرَّضوا أمن بلادنا للخطر. وندعو جميع المصريين: عسكريين ومدنيين، حكومة ومعارضة؛ للوقوف صفًا واحدًا أمام الخطر الذي يتهددنا جميعًا"**[2].

ويكتب أحدهم مقالة يقول فيها: **"جاءت الأحداث المفزعة التي وقعت في مدينة رفح لتهز بعنف قلوب المصريين ألمًا وحزنًا على مَن فقدوا أبناءهم...، وبعيدًا عن تحديد هوية مدبري هذه الجريمة الذين لا بد وأن يَظهروا -بإذن اللّه تبارك وتعالى- للجميع، إلا أنه مما لا شك فيه أنهم من طائفة لا تُراعي حرمة الدماء، ولا تقدِّر عظمة الشهر الكريم، ولا تنزجر حينما تشاهد ضحاياها يؤدون عباداتهم للّه -عز وجل- من صلاة، وصيام، وذكر له سبحانه**

---

١ من بيان الدعوة السلفية وحزب النور حول أحداث دار الحرس الجمهوري، منشور على موقع صوت السلف بتاريخ ١رمضان ١٤٣٤هـ، ٨ يوليو ٢٠١٣م.

٢ من بيان الدعوة السلفية بشأن حادث معبر رفح، منشور على موقع صوت السلف بتاريخ ١٩ رمضان ١٤٣٣هـ، ٦ أغسطس ٢٠١٢م.

وهذا الفكر لا يصدر إلا ممن قد باع دينه بالكلية للعدو حتى يقبل القيام بمثل هذا العمل الذي لا ينتفع منه إلا الأعداء، أو ممن قد غلا في بدعته وضلالته حتى اعتقد كفر هؤلاء الضباط والجنود واستحل دماءهم، أو من أحد مزدوج بيْن الفريقين يُظهر لأهل البدع أنه منهم، وحقيقته الولاء للأعداء؛ ليدفع المنحرفين عقائديًّا: سواء جماعات التكفير والعنف أو جماعات التشيع والرفض نحو عمليات سفك الدماء لمصلحة الأعداء. وعلى أي حال، فمقاومة هذا الانحراف مسؤولية مشتركة بين الجهات الأمنية والعسكرية بالرقابة البالغة، والتدخل لإجهاض هذه المؤامرات قبل حصولها، وبين ألوية الدعوة لأهل السنة لمحاربة الفكر المنحرف الذي طالما حاربته وانتصرت عليه بالحق حتى صار لا يستطيع أفراده المواجهة، ويلجئون إلى التحوصل والتقوقع على أنفسهم، لكن لا بد من اختراق حواصلهم، وتفنيد الشبهات، ولمنع انفراد رؤوسهم بشباب يُغرر بهم باسم الجهاد"[1].

بل لقد صدر قبيل الانتهاء من مراجعة الكتاب بيان آخر يبين هذه الموالاة للمجرمين، فقد قتل مجرمو الداخلية ٣٨ شخصا أثناء ترحيلهم لسجن أبي زعبل، وبعدها بيوم قتل بسيناء ٢٤ جنديا لا يُعلم من قتلهم، هل أهل سيناء الذين يحاربهم وينكل بهم الجيش والشرطة فيردون على الجيش والشرطة عدوانهم، أم الجيش والشرطة والمخابرات هي التي قتلتهم لتغطي على جرائمها أو لتنتقم من جنود رفضوا المشاركة في قتل المسلمين..، لا نعلم الحقيقة، فيخرج حزب النور بيانا واحدا عن الحادثتين يقول فيه: **"خبر مقتل نحو ٣٨ شخصًا ممن ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين..، نحمِّل المسئولية كاملة لوزارة الداخلية؛ إذ لا يمكن بحال قبول أي مبررات أو التذرع بأي حجج تبرر قتل كل هؤلاء دفعة واحدة؛ خاصة أنهم بالقطع واليقين عُزّل من السلاح..، لذا نطالب بتشكيل لجنة تقصي حقائق بقرار جمهوري بالتشاور مع القوى السياسية تتكون من شخصيات مستقلة للتحقيق الفوري في هذه الحادثة**

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: أحداث سيناء والمسئولية المشتركة، منشور على موقع صوت السلف بتاريخ ٢٧ رمضان ١٤٣٣هـ، ١٤ أغسطس ٢٠١٢م.

ونشر النتائج على الشعب المصري...، استهداف الجنود المصريين في رفح في عمل إجرامي يتعارض مع الفهم الصحيح للدين، وكذلك الإنسانية والمروءة. هذه العمليات الإجرامية هي نتاج فكر تكفيري منحرف وفتاوى تكفير عموم أفراد الجيش والشرطة، ومِن ثَمَّ يتعين على الجميع أن يتصدى لمقاومة هذا الفكر؛ حتى لا يحرق الأخضر واليابس"[1]!!!! ففعل الداخلية يعبرون عنها بقولهم نحملهم المسئولية، ومع وضوح تورط الداخلية يطالبون بتشكيل لجنة تقصي حقائق بالتشاور مع القوى السياسية!! وكأن الحقيقة ليست ظاهرة واضحة جلية.

أما مقتل جنود الأمن المركزي الذي يعتريه حقا الشكوك، فيعبرون عنه بكلمة لم يجرؤوا أن يخاطبوا الداخلية بمثلها فيقولون: "عمليات إجرامية"، ويجزمون أن مقتلهم نتاج فكر تكفيري، ويطالبون الجميع حكومة وشعبا بالتصدي لمقاومة هذا الفكر، دون أي مطالبة بتقصي حقائق كما فعلوا مع جريمة الداخلية!!!

إن هذا التباين الضخم في التعامل مع الموقفين، مع أن جرائم الجيش والشرطة أعظم بكثير جدا؛ من حيث وضوح الجاني، ومن حيث عدد القتلى والجرحى والمعتقلين، ومن حيث نوعية الضحايا الذين أغلبهم من أبناء التيار الإسلامي في الجرائم التي يرتكبها الجيش، ليدل دلالة واضحة على الميل الظاهر لأعداء الإسلام[2].

* **فائدة عن علماء السلطان:** يظن بعض من لا يعلم الواقع أن العالم عندما يفتتن

---

١ من بيان حزب النور بشأن مواساة ضحايا حادثتي أبو زعبل وسيناء، منشور على موقع صوت السلف بتاريخ ١٣ شوال ١٤٣٤هـ، ١٩ أغسطس ٢٠١٣م.

٢ أما مجازر فض اعتصامي رابعة والنهضة، فبدل أن يواسوا التيار الإسلامي وتنهمر الدموع على ما حصل، خرجوا ليدعوا أنهم حذروا ونصحوا فلم يستجب لهم...، فعل الشانئين الشامتين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

بالسلطان يصبح منافقا يظهر الإسلام والصلاح ويبطن غير ذلك، ويخرج الفتاوى التي يعلم بطلانها من أجل إرضاء السلطان ونيل الحظوة عنده.

وهذا فهم قاصر مغاير للواقع، فهذا نوع من أنواع العلماء المفتونين بالسلطان، ولكن هناك أنواع أخرى، منها نوع اضطربت شخصيته؛ إما لشدة الحب أو البغض، أو الرجاء أو الخوف، أو الحسد أو الضغينة...، فتتحكم في مثل هذا الشخص الأوهام، ويعيش في حالة ذهنية مريضة تتصور الواقع بصورة مبتورة مشوهة، فتخرج منه فتاوى جائرة ترضي السلطان وهو يظن أنه يرضي بها الله جل وعلا، ولكن الحقيقة أنه أرضى هواه المريض الذي تلاعب به، أو شهواته الخفية التي أوبقته.

فمثلا قبل سنين قد يكون سمع أحدهم كلمة من الحكومة عن مشكلة الانفجار السكاني، فيتصور عالم السلطان الذي يثق في هذه الحكومة وتشبع قلبه حبا لها، أن كثرة السكان ستؤدي للموت جوعا، وستسبب أزمة شاملة، وتنعدم التنمية، وتنتشر الأخلاق الردية، والأمراض الفتاكة، وتضعف الأمة عن توفير السلاح الذي تحتاجه لحماية البلاد، فيقوم اليهود بإنشاء دولة من النيل إلى الفرات...، ويبيت هذا الرجل يتقلب في أوهامه، فيصبح صارخا ومحذرا من الانفجار السكاني، وهو يظن أنه يفتي بما يرضي الله جل وعلا.

وكذلك قد يجلس أحد الدعاة مع دجال المخابرات الحربية مثلا، فيرمي له هذا الدجال كلمة عن فشل حكم الإخوان وخطورة الوضع، فيبدأ هذا الداعية الذي يحب دجال المخابرات ويثق فيه؛ لأنه يصلي ولأنه يستفتيه حينا ويقدمه للصلاة حينا آخر، في تصور أن الفلول والنصارى والبلطجية والجيش والشرطة والمخابرات وإسرائيل وأمريكا وأوربا وإيران وروسيا ودول الخليج، قد جمعوا جمعهم للانقضاض على التيار الإسلامي، وأن المخرج الوحيد من ذلك أن يركن لدجال المخابرات، بل ويزين له عقله أن دجال المخابرات أولى من الإخوان؛ لأن الأول سيعمل لخدمة الإسلام والحفاظ على الهوية الإسلامية وموادها في

الدستور!! أما الثاني فهو يعمل لأجندة جماعته التي إن تحكمت من البلد فستقصي منهج السلف الصالح من مصر، وستضيق على الدعوة...، وهكذا يبيت مثل هذا الرجل في الأوهام التي صورها له اضطراب الشخصية؛ ليصبح مدافعا بقوة عن الانقلاب، ومهاجما ومعاديا لجل من خالفه، وهو يظن أنه يعمل للإسلام، ويوازن بين المصالح والمفاسد...

٥- موالاة رموز البدعة:

انقلب الحديث عن العقيدة السلفية والمبتدعة، إلى الحديث بتودد لكثير من رمز البدعة، ولكن بشرط واحد هو أن يكون هؤلاء الرموز أداة في تدعيم عملهم الحزبي الديمقراطي، ولننظر كيف يتعاملون مع ثلاثة من رموز البدعة، هم الدكتور أحمد الطيب، والدكتور سليم العوا، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح:

أ- الدكتور أحمد الطيب:

هو شيخ الأزهر، ومؤلفاته محصورة معدودة، لكن العجيب أن هذا النتاج القليل للدكتور أحمد الطيب ظهر فيه ولع واهتمام بشخصية ابن عربي؛ فقد اهتم بدراسة ابن عربي سواء بتأليف البحوث أو ترجمتها من اللغات الأوربية؛ فنجد مثلاً للدكتور أحمد الطيب هذه العناوين لدراسات ألفها أو ترجمها:

١- مؤلفات ابن عربي تاريخها وتصنيفها.

٢- دراسات الفرنسيين عن ابن عربي.

٣- ابن عربي في أروقة الجامعات المصرية.

٤- الولاية والنبوة عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي.

ويصطدم قارئ ترجمة د. أحمد الطيب لكتاب **"الولاية والنبوة عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي"**، أول ما يصطدم، بديباجة من عبارات ابن عربي افتُتح بها الكتاب، دون

أدنى تعليق، وهي: **"فالعالم كله في غاية الجمال ما فيه شيء من القبح..، فما رأى العارفون فيه إلا صورة الحق..، فهو المتجلي في كل وجه، والمطلوب في كل آية، والمنظور إليه بكل عين، والمعبود في كل معبود..، فجميع العالم له مصل، وإليه ساجد، وبحمده مسبح، فالألسنة به ناطقة، والقلوب به هائمة عاشقة"**[1].

ويتحسر الدكتور أحمد الطيب على تفريط الأمة في تراث من يصفه بالملهم العملاق ابن عربي قائلًا: **"كان من المأمول حسب المنطق الطبيعي للأشياء، أن يتعرف الغرب على قممنا الروحية من خلالنا، ومن ثمرات أقلامنا نحن الشرقيين الناطقين باللغة العربية، وأن يفيدوا في فهم مذاهبهم الروحية من كتابات أبناء هذا التراث، ومن أبحاثهم وتحليلاتهم، أما وقد انعكست الأمور، فإن هذا الكتاب -وبعيدًا كل البعد عن التعصب للشيخ الأكبر أو التعصب ضده- لا شك سيغدو في يد القارئ مصباحًا قوي الضوء، ينكشف به كثير مما كان مجهولًا من قبل في تراث ابن عربي، سواء انتهى قارئ هذا الكتاب في ترجمته العربية إلى شيء من حسن الظن بابن عربي، أو انتهى إلى شيء من سوء الظن به، فالمهم في الحالين هو حسن الفهم لما يقوله هذا الملهم العملاق"**[2].

ورموز سلفية الإسكندرية يعلمون يقينًا مواقف الدكتور أحمد طيب المعادية لما يسميه بالوهابية، ومع ذلك يزور الدكتور ياسر برهامي الدكتور أحمد الطيب؛ ليعرب عن تقدير سلفية الإسكندرية للأزهر الشريف جامعًا وجامعة **وشيخًا**، وأن الأزهر الشريف سيبقي حصنًا دائمًا للإسلام والمسلمين **باعتباره رمزًا للإسلام الوسطي المعتدل**...، مطالبًا الجميع بضرورة الاعتماد على الأزهر في رسم خريطة المستقبل للأمة، وعدم المساس بالأزهر كمؤسسة رائدة، **وبشيخه كشخصية وطنية قائدة للعمل الإسلامي في مصر والعالم**

---

١ الولاية والنبوة عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن عربي، تأليف علي شودكيفيتش، ترجمة د. أحمد الطيب، دار القبة الزرقاء، المغرب، صـ٨

٢ السابق، صـ ٦.

العربي والإسلامي[1].

ويتوالى كيل المديح للدكتور أحمد الطيب؛ من مؤسسي جماعة سلفية الإسكندرية ومن المتحدث الرسمي باسمهم والمتحدث الرسمي باسم حزب النور، بل ويقبل المتحدث الرسمي لسلفية الإسكندرية يد الدكتور أحمد الطيب تعبيرًا عن امتنانه وتقديره، ويفرغ وقته لكتابة مقال دفاعا عن الدكتور أحمد الطيب ضد من ينتقد مواقفه السياسية!! مبررا ذلك بأن الدكتور أحمد الطيب ليس من متعصبة الأشاعرة؛ لأنه **"يصرح أن الماتريدية والأشاعرة وأهل الحديث يمثلون أهل السنة"**[2]، جاهلا أو متجاهلا أن أهل الحديث عند هؤلاء تعبير يراد به فهم خاص بهم لعقيدة أحمد بن حنبل، أما ابن تيمية فهو حشوي مبتدع لا سلف له!

وكل من لديه أدنى معرفة بالواقع يعلم جهود الدكتور أحمد الطيب السابقة واللاحقة والمستمرة إلى الآن، في الوقوف ضد الفكر السلفي عامة، وفي مؤسسة الأزهر خاصة، وفي جامعة الأزهر بوجه أخص.

وهكذا أصبحت سلفية الإسكندرية ألعوبة في يد العلمانيين، وجنرالات الجيش، والصوفية، يخدعونهم بإطلاق المصطلحات، فينخدعون بها، وينبرون في شرح هذه المصطلحات وتفسيرها تفسيرا لا وجود له إلا في أوهامهم وخيالاتهم.

فأين هم من موقف الدكتور أحمد الطيب من ابن عربي؟!!

وأين هم من عداوته للسلفية؟!

أم أن التنقيب في خلفيات الأشخاص، ومواقفهم، وتصنيفهم، يخضع لقواعد أخرى

---

١ نشرت كثير من وسائل الإعلام هذه الأخبار عن الزيارة، وتكلم الدكتور ياسر عنها، ولم يعلق على هذه التصريحات المنشورة.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، بعنوان: سؤال للأستاذ فهمي هويدي: ماذا لو كانت زيارة شيخ الأزهر إلى إيران؟ منشورة على موقع صوت السلف بتاريخ: ٣- ٧- ١٤٣٤هـ .

تتعلق بالمصلحة والمفسدة، ولكن هل هي مصلحة الإسلام، أم مصلحة الحزب الديمقراطي السلفي؟!.

ب- الدكتور سليم العوا:

وهو من رموز الاتجاه العقلي المعروف بموقفه المتشنج من أهل السنة، وهو ممن يسارع في قبول الرافضة، ويدافع عنهم كثيرًا، ويمكن أن نرى موالاة بعض رموز سلفية الإسكندرية للعوا بهذين التصريحين المتناقضين:

* قبل الانتخابات الرئاسية بشهور: يحذر من الدكتور سليم العوا؛ لأنه خطر على السنة قائلًا: **"إنتم عارفين الإخوان أصلًا عاوزين مرشح مين للرئاسة، عاوزين سليم العوا، لما يطلع سليم العوا ويقول: إن سب الصحابة خلاف الأولى، أنا ما صدقت، لغاية ما سمعوها لي الإخوة مسجلة، خلاف الأولى! وأنه مع ما يفعل من سب الصحابة فلا تذهب صداقتنا، ولا تعاوننا، وعملنا من أجل مستقبل الأمة، وخلوا المسائل الصغيرة صغيرة، والمسائل الكبيرة كبيرة، سليم العوا موقفه إيه في قضية سوريا، ليه أخذ هذا الموقف، إن ده قتال فتنة، وإنه لا يستطيع أن ينصح الناس بشيء، مصيبة طبعًا بلا شك، الموضوع ده بسبب العقيدة في الشيعة، خلافه مع الدكتور يوسف القرضاوي حتى كان في قضية الشيعة"**[1].

* قبيل الانتخابات الرئاسية مباشرة: ومع قدوم الصفقات الانتخابية المشبوهة، يمتدح الدكتور سليم العوا ويقول: **"أحسن واحد في جهة الشخصية والكفاءة الدكتور سليم العوا، ولكن فرصه في الفوز وقبول الناس له للأسف أضعف الفرص، وأنا أقدر الرجل، والرجل ليس شيعيًّا، ومن يقول عنه شيعي ظالم له، له تعبيرات غير جيدة عن علاقته بالشيعة؛ لأنه لم يطلع منهم، ولم يتتبع كثيرًا من كلامهم كما تتبعناه نحن، لكن إحنا عندنا أرتكاريا من الشيعة، فبنعرف نجيب الخبايا، مش خبايا قوي، بس عايزه بحث قليل، هو ما بيدورش،**

---

١ من مقطع صوتي للدكتور ياسر برهامي، منشور على موقعه، صوت السلف.

وبيقولوله كلام تقية، كلام كويس جدًّا، فبيقبل هذا الكلام ويقول الخلاف محدود"[1] **!!!**

سبحان الله! منذ شهور كان يصرح بأن سب الصحابة خلاف الأولى، وكان هذا سببًا كافيًا للتشهير به وبجماعة الإخوان المسلمين؛ لأن هناك شائعات تدعي أنهم قد يؤيدونه.

ثم لما تبين أن الإخوان لن يؤيدوه أصبح أحسن واحد!!! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ت- الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح:

كان لسلفية الإسكندرية قديمًا موقف واضح من الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، يتمثل في أنه من العلمانيين الإسلاميين، الذين كانوا سببًا في تأخر دعوة الإخوان المسلمين، ويجب إقصاؤهم عن قيادتها، قائلين: **"العلمانيين الإسلاميين الذين يمثلهم الآن الدكتور أبو الفتوح وغيره"**[2]، و **"أخذ جيل السبعينيات الدفة الفعليَّة منذ عصر الأستاذ التلمساني، فتأخرت في عهدهم دعوة الإخوان وشُوهت، وصارت سلمًا ارتقاه حزب الوفد تارة، وأيمن نور تارة، دون أن يقدِّموا لدعوتهم أي نجاح يُذكر"**[3].

أما بعد أن تحالفت سلفية الإسكندرية مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، فقد انقلب الموقف تمامًا لنرى هذا الحوار:

"- سبق أن أثنيت على عدم اختيار مجلس شورى الإخوان لأبو الفتوح في مكتب الإرشاد، باعتباره من التيار الإصلاحي في الجماعة، ومع ذلك أعلنتم دعمه خلال الانتخابات؟

- أثنيت على مجلس الشورى في عدم اختيار الإصلاحيين ممن نسب إليهم الاختلاف مع

---

١ من مقطع صوتي للدكتور ياسر برهامي، منشور على موقع أنا السلفي، بعنوان: لماذا تم اختيار د. عبد المنعم أبو الفتوح.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، منشور بموقع صوت السلف، بعنوان: عندما ترتد قذيفة المحارب إلى صدره تعليق على تصريحات د. عبد المنعم أبو الفتوح.

٣ السابق.

أدلة الكتاب والسنة في ذلك الوقت، لكن في الحقيقة، فإن الجماعة لم تتبرأ منهم بعد انتخاب مكتب الإرشاد، ولما اختلطنا بهم تبين أن معظم التصريحات المخالفة داخل الاتجاه الإصلاحي للجماعة سببها عدم المعرفة، أو التأويل الذي يحتاج إلى تبيين، أو عدم قدرة على الصياغة الصحيحة.

- ما رأيك في اتهام عمرو موسى لأبو الفتوح بأنه ليبرالي مع الليبراليين وسلفي مع السلفيين؟

- إن كان أبو الفتوح قال: إنه ليبرالي، فهو من جنس ما قاله عبد المنعم الشحات، المتحدث باسم الدعوة السلفية، لعمرو حمزاوي وهو: إذا كنت تقبل حرية منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية فأنا ليبرالي"[1]، فوا حسرتا على هذه التحريفات التي تضاهي تحريفات المتكلمين!!.

ومن شاء ألا ينقضي عجبه فلينظر إلى التناقض في وصف علاقة الدكتور أبو الفتوح ومن يسمون بالتيار الإصلاحي في الإخوان بدعوة الأستاذ حسن البنا؛ فقديمًا قيل: **"يدَّعي هذا الجيل أنهم فهموا الإسلام خطأ فتشددوا حتى اتصلوا بفكر الأستاذ البنا، ولكن تلاميذ البنا الحقيقيين يرون الآن فيهم خطرًا على الفكرة الإسلامية"**[2]، أما الآن فقد أصبحوا المعبرين الحقيقيين عن فكر الأستاذ حسن البنا! فيقول نفس هذا القائل: **"التيار الإصلاحي الأكثر انفتاحًا وإقبالاً على الدعوة، ووضع العلاقة بين الجماعة والأمة في وضعها الصحيح الذي وضعه فيها الأستاذ حسن البنا رحمه اللّه، وأنزله اللّه منازل الشهداء"**[3].

---

١ من حوار جريدة الشروق، مع الدكتور ياسر برهامي، منشور بموقع حزب النور.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، منشور بموقع صوت السلف، بعنوان: عندما ترتد قذيفة المحارب إلى صدره تعليق على تصريحات د. عبد المنعم أبو الفتوح.

٣ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: عتاب على عتاب الدكتور غزلان.

وما أسرع ما قلب أبو الفتوح ظهر المجن عقب خسارته الانتخابات، ليطالب بلجنة تضع الدستور من كل أطياف المجتمع لا تراعي نسبة التمثيل البرلماني، بمعنى واحد من حزب الحرية والعدالة، وآخر من النور، وثالث من الوفد، ورابع من الكرامة...، وأن تضع الدستور بموافقة ثلثي أعضاء اللجنة، بمعنى أن أغلبها سيكونون من العلمانيين، ولا أثر لما زعمته سلفية الإسكندرية من أنه سيسعى في الترقي بالمادة الثانية من الدستور!! ولا عزاء للمخدوعين!.

٦- خذلان الجهاد في سوريا:

مأساة إخواننا المسلمين في سوريا مأساة مروعة بكل ما تحمله الكلمة، ومع ذلك تعاطت سلفية الإسكندرية مع الحدث ببرود شديد، ولم تعطه كبير اهتمام.

وقد يقول قائل: إن سلفية الإسكندرية هم من وقفوا مع السوريين، وسيروا حملات تبرع لهم، ولم يتعاط فصيل سياسي مع الموضوع كتعاطيهم...

وقد يكون لهذا الكلام وجه من الصحة إذا قارنوا عملهم هذا بما تمليه عليهم المشاركة الوطنية الديمقراطية في مصر، التي تجعل كل الاهتمام للداخل، ولا تعبأ بقضايا المسلمين "الأجانب" في الخارج!! أو إذا قارنوا عملهم هذا بعمل كثير من المصريين الذين خذلوا المسلمين في سوريا، فيتصورون أنهم قدموا ما لم يقدمه غيرهم!

وحقيقة الوضع أن الكثيرين في مصر اضطربت كثير من مفاهيمهم، واختلطت عليهم الأمور؛ والتعامل مع قضية المسلمين في سوريا من أكبر الأدلة على ذلك؛ حيث يقف شباب مصر في أواخر قائمة شباب الصحوة الذين حملوا هم المسلمين في سوريا!.

نعم، إن عدد شباب مصر الذين سافروا للدفاع عن الإسلام والمسلمين بسوريا أقل كثيرا من عدد الشباب التونسي والليبي والسعودي والتركي والأوربي!!

ومع أن عدد سكان مصر مائة مليون، وتاريخ الصحوة فيها قديم، وخبرات الجماعات

الإسلامية متراكمة، ولا مخاوف أمنية من السفر، إلا أن كل هذا لم يعالج اضطراب الشخصية، فلم يقدم شباب مصر عشر ما قدمه شباب بعض تلك الدول.

ويضاف إلى ذلك تنفير بعض مشايخ سلفية الإسكندرية من السفر لسوريا، بحجة حاجة مصر لشباب الصحوة، وعدم حاجتهم لرجال، وهذا باطل؛ فكثير من شباب الصحوة في مصر مفرطون تماما في الجانب الدعوي بمصر ولا عمل حقيقي لهم بها، وسوريا لم تقم الكفاية فيها ولم تتوقف جرائم النصيرية، وقد تكون بعض الجماعات الجهادية بسوريا غير قادرة على استيعاب المهاجرين، ولكن سوريا مفتوحة تماما لمن يأتي بأفراد ينظمهم في كتائب مجاهدة تحمل بعض العبء عن كاهل السوريين، خاصة وأن جل المهاجرين لسوريا من السابقين في الالتزام خلافا لكثير من أهل سوريا الذين جهَّلهم النصيرية أربعين عاما، مما أدى إلى إعراض كثير منهم عن الجهاد، أو فرارهم من المعارك الحقيقية، أو تعاونهم الخفي مع النظام...

والأدهى والأمر أن سلفية الإسكندرية عندما بعثت حملاتها الإغاثية تعمدت أن تدعم الجماعات الأقل التزاما وجهادا لا الأكثر التزاما وجهادا، خشية تمكين ما يعتبرونه فكرا متشددا!!.

بل وصل الحال بهم أن يرسلوا دعاة يتكلمون مع المجاهدين عن الديمقراطية والبرلمانات، وما يعتبرونه تجربة ناجحة لسلفية الإسكندرية بمصر!!! وحسبنا الله ونعم الوكيل.

- واستخدمت سلفية الإسكندرية القضية السورية أداة من أدوات الصراع السياسي بمصر بدلا من السعي لإكمال الموالاة الحقيقية للمؤمنين؛ فتجدهم ينتقدون بشدة موقف الإخوان والرئيس الإخواني من سوريا[1]، نعم إن موقفهم في الحقيقة موقف خزي، ولكنه في

---

١ مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: مذابح التطهير العرقي في سوريا والسكوت العالمي؛ حيث يقول: "وندعو الرئيس محمد مرسي إلى تحمل مسئوليته في الدفاع عن هؤلاء

الحقيقة نفس موقف سلفية الإسكندرية.

– هل يمكن أن نقارن بين ما دفعته سلفية الإسكندرية لأي انتخابات في شهر واحد وبين ما دفعته لسوريا في سنتين؟ مع ملاحظة أن حملات الانتخابات يمولها الحزب وأعضاؤه، أما التبرعات للسوريين فيجمعونها من عامة الشعب..

– هل يمكن أن نقارن بين الحديث في الإعلام المرئي أو المسموع أو المقروء لسلفية الإسكندرية عن أي مبادرة من المبادرات الفاشلة التي أطلقوها، وبين حديثهم عن الجهاد في سوريا؟.

– هل يمكن أن نقارن بين استنكارهم لإقالة ممثلهم في مؤسسة رئاسة الجمهورية، أو تأخير نائب رئيس سلفية الإسكندرية بالمطار عشرات الدقائق؛ لأن الأمن وضعه على قوائم الترقب، وبين استنكارهم لمقتل مائة ألف من المسلمين في سوريا؟.

المستضعفين وإيقاف نزيف الدم، والضغط على النظام الإيراني لوقف هذه المذابح، فما من مسلم يخذل مسلمًا في موطن يحب فيه نصرته إلا خذله الله عز وجل في موطن يحب فيه نصرته".

قلت: وهل تحمل المسئولية في الدفاع عن هؤلاء المستضعفين خاص بالدكتور مرسي، أم أنكم ملزمون أيضا بذلك بما لكم من قدرة على إرسال آلاف الأتباع أو تشجيعهم على السفر، والذين لو صدقتم الله في ذلك لتحول بإذن الله ميزان المعركة تحولا ضخما.

المبحث الثالث

تنازلاتهم بدعوى الموازنة بين المصالح والمفاسد

قضية تقدير المصالح والمفاسد، والموازنة بينها، لبنة من لبنات التشريع الإسلامي الذي جاء بالهدى والنور المبين، تتسق مع أوامر الشرع ومقاصده، وتنتظم في إطار تحقيق العبودية الكاملة الشاملة لله عز وجل؛ لذا فهي من القضايا المعتبرة في أصلها ووضعها.

والسياسة الشرعية تبنى على أساس من المنظومة التشريعية التي جاء بها الإسلام وأرسى قواعدها، في تكامل لا نظير له في طرق النظر والاستدلال، يتوخى أوامر الشرع ومقاصده.

ولكن مع كثرة الوهن الذي أصاب الأمة، بدت ظاهرة التفلت في تقرير أحكام السياسة الشرعية؛ بدعاوى متعددة، من أهمها دعوى التفرد بضبط وتقدير المصالح والمفاسد؛ حيث يقوم البعض بعمل موازنات بعيدة كل البعد عن الواقع، ثم يدعي الاطلاع على مجريات الأمور، ومتغيرات الأحداث...

ثم تتبين الحقيقة وهي أنه عندما وازن بين المصالح والمفاسد لم يضبطها بضوابط الشرع، وغلا في تقديرها، وطبقها على غير مناطاتها، مما نجم عنه مصادمة أوامر الشرع، ومخالفة أحكام الشريعة الإسلامية[1].

وقد أسرف بعض رموز سلفية الإسكندرية في الاحتجاج بهذه الموازنات على كثير من القضايا، دون موازنة حقيقية سوى التوهم لأمور لا حقيقة لها، وأصبحت الموازنات القاصرة قيدًا يقيد كثيرًا من الشباب؛ لأنهم حاولوا توجيههم إلى أن: **"العلاقة بين الدعوة وأبنائها قائمة على مرجعية الدليل في الأمور الشرعية، وعلى الثقة في المشايخ في الأمور الواقعية، لا**

---

١ نشرت مقالة على الشبكة العنكبوتية بعنوان: براءة صلح الحديبية من تنازلات أدعياء السياسة الشرعية، قمت فيه بالرد على عدد من الأغاليط التي يثيرها البعض على صلح الحديبية وما فيه من أحداث بزعم أنها تفيده فيما عمله من موازنات خاطئة تحت مسمى المصالح والمفاسد.

سيما تلك التي يحتاج وزنها إلى تقديرات القوى المتصارعة"[1] كما يقال.

ومن أمثلة ذلك:

١- رفض المشاركة في الثورة قبل بدايتها:

والتعلل بفهم قضية المصالح والمفاسد في مثل قولهم: **"إننا انطلاقًا من تمسكنا بديننا، وشعورنا بالمسئولية تجاه بلادنا، وحرصًا على مصلحتها، وتقديمًا وتغليبًا لأمن العباد والبلاد في هذه الفترة العصيبة، وتفويتًا لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتن؛ نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير، وكلام المشايخ واضح جدًّا في ذلك، والأوضاع مختلفة بين مصر وتونس"**[2]، وكان بإمكان قائل هذا الكلام أن يمتنع عن إبداء رأيه قبل الثورة، أو على الأقل لا يتورط في دعوى اختلاف الوضع بين مصر وتونس؛ لأن من تأمل أدنى تأمل علم يقينًا أن الأوضاع مختلفة بين مصر وتونس نعم، ولكنه اختلاف يدفع للثورة؛ لأمور منها:

- أن القبضة الأمنية التونسية كانت أشد منها في مصر.

- وأن تنظيمات العمل الإسلامي العلنية والسرية في تونس أضعف منها في مصر.

- وأن روح الثورة على الأوضاع في تونس لا تقارن بالروح التي تسري في المجتمع المصري منذ سنوات.

٢- رفض المشاركة في الثورة بعد اشتعالها وظهور انهيار النظام:

أصر البعض على موقفه الرافض، بل أصر على توضيح رفضه بصورة قاطعة قائلًا: **"فهم**

---

١ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: السلفيون وكشف حساب الأزمة.

٢ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حكم المشاركة في ثورة يوم ٢٥ من يناير.

البعض مِن كلام الشيخ محمد إسماعيل في المؤتمر السلفي في مدح الشباب الذين قاموا بالثورة أن موقف الدعوة قد تغير إلى المشاركة في المظاهرات...، ولذا نُصرِّح ونُؤكِّد أن موقف الدعوة المعلن والموجه إلى أبنائها ومَن يوافقهم لم يتغير، كما أوضحناه قبل وأثناء الأحداث، ولاعتبارات أخر أيضًا تصب في مصلحة الثورة وترشيدها لا إجهاضها، كما يزعم البعض"[1].

وإذا حاولنا بعد تنحي مبارك معرفة هذه الاعتبارات التي من أجلها امتنعوا، وجدنا أوهامًا مثل: **"لا شك أن ظهور السمت السلفي الظاهر حتى يغلب على المظاهرات كان يمكن أن يؤدي إلى هلع عالمي، ربما أدى إلى فقد الضغط العالمي نحو عدم استعمال القوة؛ فكان غياب السلفيين بهديهم الظاهر يصب في حماية المظاهرات في الحقيقة لا في إجهاضها"**[2].

وهكذا نجد تبريرات أبعد ما تكون عن الواقع؛ لأن:

- كثيرا من أصحاب اللحى من شباب القاهرة "مركز الأحداث" شارك بهديه الظاهر، ولم يحدث ما توهمه بعضهم.

- ولأن الإخوان المسلمين، وهم من القوى الإسلامية، شاركوا بقوة، ولم يحدث ما تخيلوه، وعلمت جميع دول العالم بمشاركتهم.

- وها هي سلفية الإسكندرية ولجت عالم السياسة، ولم يحصل هذا الهلع العالمي المتوهم، بل ما كان من قوى الشر الداخلية والخارجية إلا أن عملت على احتوائهم وتفريغ طاقاتهم بالمشاركة في اللعبة الديمقراطية، بل واتخذهم كثير من الأعداء سلما يصعدون على ظهره، ويوجهونهم بخبث لأداء أدوار لا يعلمون أبعادها ولكنها في الحقيقة تضر الإسلام والمسلمين، ونجحت تلك القوى فيما أرادت نجاحا ظاهرا جليا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حول ما فهمه البعض مِن كلام الشيخ محمد إسماعيل مِن تغير موقف الدعوة إلى تأييد المظاهرات.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: السلفيون وكشف حساب الأزمة.

٣- الدعوة لتوقف الثورة أثناء اشتعالها:

ورغم عدم المشاركة في الثورة إلا أن البعض زاد على ذلك تفتيت العزائم بحجة المصالح والمفاسد مصرحًا بقوله: **"ألمحت في أكثر من مناسبة إلى أن الخروج من الأزمة بسرعة أمر هام، وإن لم تتحقق كل طلبات الثوار"**[١].

والعجب العجاب أنهم بعد ذلك زعموا أنهم عملوا على نجاح الثورة، مدللين على ذلك بأنهم شاركوا في اللجان الشعبية!!! وكأنهم نسوا أن الشعب كله مسلمين ونصارى ومؤيدين للثورة ومعادين لها وقفوا في اللجان كضرورة اجتماعية للحماية من البلطجة، ولم يزعم النصارى ولا أتباع مبارك يوما أنهم مع الثورة بدليل أنهم وقفوا مع اللجان الشعبية.

والحقيقة أن مشاركة سلفية الإسكندرية كجماعة في اللجان الشعبية كانت مشاركة شديدة الضعف لم تتعد مناطق محدودة في الإسكندرية وبعض الأماكن الصغيرة جدا والمتفرقة، ولم يكن لهم عند قيام الثورة المفاجئة كيان حركي أصلا، بل قد تفكك هذا الكيان -مع ضعفه- قبل الثورة بعشر سنوات تقريبا!!

وكذلك يدعون أنهم شاركوا في الثورة؛ لأنهم أقاموا في آخر أيامها عددا محدودا جدا من المؤتمرات الشعبية التي لم تكن أصلا داخلة في معادلة الثورة والثوار.

فجمعوا بين خطأ القعود وقت العمل، والتشبع بما لم يعملوا.

٤- التحذير بعد تنحي مبارك من تكرار مثل هذه الثورة في المستقبل:

وهذا مبني كذلك على التطبيق القاصر لمفهوم المصالح والمفاسد، في مثل تأكيدهم على خطورة: **"بناء رؤى مستقبلية بناء على هذه الفلتات التاريخية"**[٢] مع أن ما حدث هو سُنَّة

---

١ السابق.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: السلفيون وكشف حساب الأزمة.

ماضية عبر التاريخ، يراها كل أحد؛ لأن عاقبة الظلم والمكر وخيمة، ولا يمكن أن نجعل قهر الظالمين للدعاة في عدد من السنوات هو الأصل الذي يقاس عليه، ولو تأمل قائل ذلك ما حدث مع مَن عاصرهم هذا الجيل من الحكام؛ بدءًا من فاروق، مرورًا بعبد الناصر، والسادات، ومبارك، لرأى كيف يكون الانتقام من الظالمين، وأن هذا الانتقام سنة ماضية لا فلتة عابرة، وأن النصر صبر ساعة.

وقد تكررت الثورة وما يسمونه "فلتة تاريخية" في اليمن وليبيا وسوريا، والحمد لله رب العالمين أن هذه الشعوب لم تستمع لهذه النوعية من الحديث.

٥- القبول بكل الحكومات التي شكلها المجلس العسكري عقب تنحي مبارك:

فرغم علمهم اليقيني بالمحاولات المستميتة من المجلس العسكري والحكومات التي أقامها؛ للتمكين أكثر للعلمانيين، نرى أنهم لم يطالبوا يومًا من الأيام بإقالة أحد رؤساء الوزراء الثلاثة الذين وضعوا في هذا المنصب، فضلًا عن أن يطالبوا برحيل المجلس العسكري، كل ذلك نتيجة الخلل في ما زعموه تطبيقًا للمصالح والمفاسد؛ فمثلًا في أحداث محمد محمود التي أسقطت حكومة عصام شرف ووثيقة السلمي، نرى هذا البيان: **"تناشد الدعوة السلفية جميع أبنائها، وجميع المواطنين عدم التواجد في ميدان التحرير، ولا في الميادين العامة في المحافظات؛ منعًا لسفك الدماء، وحفظًا للحرمات العامة والخاصة، ومراعاة لمصالح البلاد العليا"**[1]، ولكن كثيرًا من الشباب السلفي يأبى إلا المشاركة، فتضطر سلفية الإسكندرية لأن تقول: **"قررت الدعوة السلفية المشاركة في مليونية الثلاثاء ٢٢-١١-٢٠١١م؛ نصرة للمظلومين، وحقنًا للدماء، واحتجاجًا على الأسلوب الإجرامي الذي تم التعامل به مع المتظاهرين"**[2]، ولكن المبدأ الذي رفعوه هو أن: **"المطالبة برحيل المجلس العسكري والحكومة**

---

١ بيان من الدعوة السلفية بشأن أحداث السبت ١٩-١١-٢٠١١م، منشور بموقع صوت السلف.

٢ بيان من الدعوة السلفية بشأن المشاركة في مليونية غدًا ٢٢-١١-٢٠١١، منشور بموقع صوت السلف.

في هذا التوقيت الحرج معناه: إلقاء البلاد في بحر من الاضطرابات والفوضى، بل هذا تهديد صريح لكيان الدولة المصرية ذاتها والمجتمع بأسره"[1] وقد أدت هذه الأحداث لسقوط الحكومة، وسقوط وثيقة السلمي، فماذا كان؟

- والغريب أنهم عملوا باستماتة على إسقاط الحكومة التي شكلها مرشح الإخوان المسلمين الدكتور محمد مرسي برئاسة الدكتور هشام قنديل، وجابوا النوادي والمنتديات مطالبين بإسقاطها، بدعوى أن الإخوان لم يفوا بالعهود ولم يحققوا الأداء المطلوب، وكأن المجلس العسكري -الذي وعد أن يسلم السلطة في ٦ شهور- وفى بعهوده، أو كانت حكوماته ذات أداء مقبول!!.

ورغم أنهم روجوا كثيرا أن الدستور هو عهد يجب على الرئيس وعلى الشعب الوفاء به، إلا أنهم لما تحالفوا مع مجرمي العلمانية، وقلب الجيش الحكم، وعلموا أن هذا على مذهبهم الديمقراطي نقض للعهد وخيانة للوعد، زعموا أنهم خانوا العهد للمصلحة، فقال قائلهم: **"الأصل هو عدم خلع الرئيس، إلا إذا زادت مفسدة بقائه على مفسدة خلعه"**[2]. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وهكذا بعد أن ذهبت حكومة الإخوان التي حاربوها عادوا لسابق عهدهم في القبول بالحكومات المجرمة، وقبلوا برئاسة طاغوت من طواغيت المحكمة الدستورية، وحكومة زنديق من زنادقة العلمانية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٦- الأوهام التي ظنوها في المشاركة في الانتفاضة الثالثة:

دعا البعض لما يسمى بالانتفاضة الثالثة ضد اليهود، وهي عبارة عن مظاهرات تعم عددًا

---

١ بيان من الدعوة السلفية بشأن أحداث السبت والأحد ١٩/ ٢٠ -١١-٢٠١١م، منشور بموقع صوت السلف.

٢ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: اتهام متبعي أهل العلم في النوازل والمسائل الاجتهادية بالتقليد، منشورة على موقع صوت السلف بتاريخ ٢٥ شعبان ١٤٣٤هـ، ٣ يوليو ٢٠١٣م.

من البلدان المحيطة بإسرائيل والمدن الحدودية معها، تندد بالاحتلال اليهودي، وكان يسع قيادات الدعوة السكوت، ولكن يعلق بعضهم على فكرة الوقوف عند الحدود والتنديد بالاحتلال اليهودي باحتمال: **"ضربها قبل أن تصل للحدود... كما يحتمل أن تحاول منع وصولهم إلى سيناء بضرب كوبري السلام، ونفق أحمد حمدي، فتخسر بلادنا خسارة لا تستطيع تعويضها في القريب العاجل، كما أن ذلك يُحرج القوات المسلحة غاية الحرج لو حدث شيء مِن ذلك؛ لأنها تكون مدفوعة للرد على اعتداء إسرائيل على أرض مصر، ولا تكون الحسابات في صالحنا في هذه الظروف مع قيام القوات المسلحة بواجبات مضاعفة في حفظ الداخل بعد الثورة. أضف إلى ذلك: أن استمرار الوقوف على الحدود دون حساب للحاجات التموينية، والصحية، والخدمية لمئات الألوف؛ فضلًا عن الملايين، مما لا تحتمله البنية التحتية لمدينة رفح، بل لسيناء كلها؛ كل ذلك يؤدي إلى أضرار بالغة بالمشاركين، وبأهل المدن الحدودية، وبالاقتصاد والأمن المصري كله"**[1]، وقد قامت تلك المظاهرات في عدد من الدول المجاورة ولم يحدث شيء من تلك المفاسد المتخيلة والمتوهمة.

٧- الموقف من تفجير خط الغاز المتجه لإسرائيل:

قام بعض أهل سيناء بتفجير خطوط الغاز المتجهة لإسرائيل مرات تلو مرات، وكان بوسع قيادات سلفية الإسكندرية السكوت عن هذه القضية كما سكت غيرهم، لكن الإسقاط القاصر لقضية المصالح والمفاسد يقرر أن: **"التفجيرات التي تتم تعرِّض البلاد وهي في أزمة خانقة لعقوبات دولية، وغرامات هائلة، تضر بمصالح البلاد"**[2]، فأين الموازنة بين مفاسد متخيلة لم يحدث منها شيء، ومصالح يمكن أن يذكرها من يقومون بهذا الفعل؛ من

---

١ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حول المشاركة في الانتفاضة الفلسطينية الثالثة.

٢ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: التفجيرات التي تستهدف خطوط الغاز الذاهب إلى اليهود.

حفظ ثروات البلد، وإضعاف العدو، وإرباك مشاريعه، وإغاظته، ورفع الروح المعنوية للأمة.. إلخ.

وقد أثمرت هذه التفجيرات إلغاء الجهات المصرية عقد تصدير الغاز مع الشركة المستوردة، ولم يكن هناك أدنى أثر لعقوبات دولية ولا لغرامات هائلة، وتبين لنا حجم الأوهام التي تسيطر على كثير من الموازنات المزعومة.

٨- التعزية في هلاك إمام الكفر المحارب لله ولرسوله سرًّا وجهرًا شنودة:

يصدر حزب النور بيانًا يقول فيه: **"إن لله ما أخذ، ولله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، يتقدم حزب النور إلى كافة المواطنين المسيحيين، شركاء الوطن، وإلى الكنيسة الأرثوذكسية، بالتعازي في وفاة الأنبا شنودة، بابا الكنيسة الأرثوذكسية، ونقول: إن البقاء لله وحده، وإن الموت نهاية لكل إنسان؛ ونتمنى أن توفقوا في اختيار قيادة جديدة ترعى مصلحة الوطن والمواطنين"**[١].

ولأنهم يعلمون جيدًا حال شنودة ومن معه؛ حيث كانوا يقولون: **"نحن نعلم ما يفعله النصارى الآن مِن الاعتداء على مَن أراد الدخول في الإسلام منهم؛ مِن الحبس حتى الضرب حتى القتل"**[٢]، فقد قام أحد مرجعيات الدعوة بتبرير تعزيتهم في شنودة قائلًا: **"لا دليل على المنع من تعزية المحاربين إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين... ومَن يبني الأمر على المصلحة ويعرف الواقع الحاصل؛ لا أراه إلا يجزم بوجود مصلحة بالتعزية، خصوصًا أن مجموعهم لا يصرح بالمحاربة، بل يلين الكلام للمسلمين"**[٣].

---

١ تعزية حزب النور في هلاك شنودة، منشورة على الصفحة الرسمية للحزب في مواقع التواصل الاجتماعي.

٢ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: جلسات النصح والإرشاد للراغبين في دخول الإسلام.

٣ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حول فتوى التعزية في بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية شنودة.

وفي هذه الفتوى خلط للأمور؛ فتعزية أمة النصارى لوفاة قسيسهم الأكبر ليست كتعزية شخص في وفاة قريب له أو صديق، خاصة إذا كان هذا القسيس رأسا في حرب الإسلام والمسلمين، وقد كان هذا الذي أفتى عند وفاة شنودة بجواز تعزية النصارى يقول قبل أن تأتي فتنة إنشاء حزب النور: **"المسلم يسره هلاك أعداء الإسلام المحاربين، ويجوز له تعزية أهل العهد والذمة بألفاظ لا تدل على تعظيم موتاهم، أو الترحم عليهم، أو الاستغفار لهم، أو الشهادة لهم بالجنة، بل بنحو: اتق الله واصبر، والبقاء لله، أما المحاربين فينبغي تبكيتهم وتبشيرهم بسوء المصير"**[1].

وقد كان بعض قيادات سلفية الإسكندرية قديمًا يرى تهافت كثير من غيرهم على المسارعة في هوى النصارى، ويتندر بذلك قائلًا: **"من لم يهتم بأمر الكنيسة القبطية فليس وطنيًا"**[2]، وكان الاهتمام قديمًا ينصب على تصحيح الانحرافات العقدية والكفرية التي تصدر في مثل هذه المواقف، من تعظيم الكفر وأهله، والآن أصبح الهمُّ تبرير المواقف "المؤسفة" لحزب الدعوة السياسي ومتحدثيه الرسميين.

وهذه التعزية سبقها بأيام تجاهل شعور كثير من أبناء التيار الإسلامي، عندما توفي الشيخ رفاعي سرور رحمه الله، وتجاهلوا الحدث تمامًا، رغم ما للشيخ من سابقة وفضل، فهل التعزية في الكفار المحاربين أولى من التعزية في الدعاة العاملين؟!.

وهذه التعزية الرقيقة التي أعلنها حزب النور في شنودة، سبقها بشهور قليلة وفاة الشيخ أسامة بن لادن رحمه الله، ووجدنا تعزية تصادم الشعور كثيرًا؛ حيث حرص البعض في التعزية على تعداد ما يظنه أخطاء للشيخ، قائلًا: **"اختلفنا معه كثيرًا في أولويات العمل، وفي مشروعية كثير مِن الأعمال التي يقوم بها مَن ينتسبون إليه في بلاد المسلمين، وفي بلاد الغرب، مثل تبنيه لأحداث ١١ سبتمبر وغيرها...، ومع ذلك لا أجد نفسي أملك إلا أن أجزم**

---

١ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: تعزية المحاربين للإسلام.

٢ عنوان مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف.

أنه كان يريد نصرة الإسلام ... أصاب أم أخطأ في اجتهاداته هو وأعوانه... وإن كنا نؤكد أننا يجب أن نلتزم في جهادنا بضوابط الشريعة... وهذا مما سيسهم في أن يزداد الناس حبًا له؛ حتى ممن أنكر عليه بعض أفعاله... وأن يتجاوز عما أخطأ فيه مِن الاجتهاد"[1]، أفهكذا تكون التعزية؟!.

٩- استخدام دعوى موازنة المصالح والمفاسد لتبرير الغموض في إعلان اسم من يرشحونه للرئاسة:

فهم اختاروا الطريق الديمقراطي، واختاروا أن يكون لهم دور في دعم مرشح في انتخابات الرئاسة، ولما وجدوا الأستاذ حازم صلاح أبو إسماعيل له شعبية جارفة بسبب كثرة حديثه عن الشريعة، أظهروا التعنت في الحديث عنه، وكان من أكثر ما يثيره بعضهم أمام من يطالبه بانتخاب الأستاذ حازم أبو إسماعيل قضية المصالح والمفاسد، قائلًا: **"الشيخ حازم مِن الجهة الشخصية أفضل مَن طُرح اسمه لمنصب الرئاسة، لكن الأمر ليس فقط صفة الشخص، بل جماعته، والمحيطون به، وفريق العمل الذي سيحكم به البلاد، ثم النظر في القوى الداخلية والإقليمية والدولية؛ فكل هذه أمور خطيرة تؤثر في اتخاذ القرار الذي يمس المشروع الإسلامي برمته، والخطأ فيه يعرضه برمته للخطر، ولا بد مِن التشاور قبل اتخاذ القرار"**[2].

ثم تم تهويل القضية بصورة عجيبة، بمثل قول إن: **"تحديد المرشح للرئاسة قرار مصيري هائل وخطير، فإن مصر قلب الأمة العربية والإسلامية، ونجاحها أو فشلها في المشروع الإسلامي سوف يحدد مستقبل العالم لعقود عديدة، وأجيال كثيرة إن شاء الله"**[3]، مع أن هذا

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: هنيئًا لك أسامة، هنيئًا لكم أيها المجاهدون.

٢ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حول تأييد الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل في الانتخابات الرئاسية.

٣ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: لماذا نتأخر؟

التهويل الذي ظهر فجأة سبقه تهوين شديد لهذه القضية المطروحة منذ سنة تقريبًا، بمثل: **"هذا الموضوع سابق لأوانه؛ لأن الخلاف الآن هو: حول الدستور أولًا أم الانتخابات أولًا؟ وهل تؤجل أم لا؟ فإذا انتهى الأمر إلى الانتخابات فسيكون البحث في الحملة الانتخابية، ثم بعدها يأتي أمر كتابة الدستور، وبعد ذلك يُفتح الباب أمام الانتخابات الرئاسية، وقد يأتي الدستور بنظام برلماني لا يجعل لرئيس الدولة صلاحيات كبيرة، أو يكون منصبًا شرفيًّا؛ وحينها لن يكون هناك معنى للمنافسة عليه"**[1].

وبسبب الخلط في قضية المصالح والمفاسد اتهم عدد منهم الأستاذ حازم بالتهور!!! فنرى أحدهم يصرح بجهده في نصح هذا المتهور، قائلًا: **"نحن الآن نجلس مع جميع المرشحين ولا ألامُ إذا قلتُ: إن هذه الجلسات أثمرت رؤية عند مَن قلنا له: إننا نأخذ عليك التهور... أثمرت تحسنًا ما"**[2].

وللأسف فإن ديننا مستباح، وحرماتنا منتهكة، وقيمنا مبتذلة، وما تعاني منه الدعوة الإسلامية في مصر كثيرًا هو الانبطاح والجبن والتخاذل، وإننا نكاد نفتقد لصاحب المواقف الصامدة، فضلًا عن صاحب المواقف الشجاعة، وما أبعد واقعنا عن الحزم فضلًا عن التهور المزعوم.

وتم اختراع مبادرة زعموا أنها لتوحيد الصوت الإسلامي والمرشح الإسلامي، ومن تمعن في هذه المبادرة ظن أنها صيغت خصيصًا لإبعاد الأستاذ حازم، وظلوا يرددون تمسكهم بالمبادرة،

---

١ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: حول تأييد الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل في الانتخابات الرئاسية.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، منشور بموقع صوت السلف، بعنوان: كيف سنختار مرشحنا للرئاسة؟

ويرهبونه بمثل قولهم: **"الحيدة عن هذه الخطة ما هي إلا ضعف في العقل وخور في الدين"**[1]، فلما أبعد المزورون الأستاذ حازم، وحان وقت إعلانهم للمرشح، لم نر للمبادرة التي تعلن أن الحيدة عنها ضعف في العقل وخور في الدين أدنى أثر، فقد انتهت مهمتها، وتفرق شمل الجماعات التي كانت تحاول جاهدة إبعاد الأستاذ حازم، وتبخر كل كلامهم عن المرشح الذي يدفعونه للرئاسة دفعًا، ولا يكون متطلعًا لها، ويعظم الشورى، ويحسن اختيار بطانته، وهو غير مميع في انتمائه العقدي.

وإذا بهم يختارون الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذي كانوا يصفونه سابقًا بأنه من العلمانيين الإسلاميين الذين هم خطر على الفكرة الإسلامية[2]! متناسين قولهم من قبل: **"نحن لا نستطيع أن نشارك في سياسة مبنية على خلاف ما نعتقد، فقضية الثوابت عندنا غالية جدًا، وكذا قضايا المنهج، وقضايا العقيدة، لا يمكن أن نضحي بها أبدًا"**[3]، وهكذا يكون التضارب عند من أخطأ فهم وتطبيق قضية الموازنة بين المصالح والمفاسد.

١٠- استخدام غطاء المصالح والمفاسد في مشاركتهم انقلاب ٣٠ يونيو

كانت جريمة مناصرة سلفية الإسكندرية لأباطرة العلمانية في انقلاب ٣٠ يونيو من أكبر الجرائم التي تلبست بها سياستهم، ومع ذلك ظلوا يروجون أنهم فعلوا ذلك لمصلحة الإسلام، قائلين: **"شارك حزب النور من أجل حماية الدستور. شارك من أجل ترك مجلس الشورى ذي الأغلبية الإخوانية. شارك من أجل فرض أجندة مصالحة وطنية، ومنع الانتقام من الإخوان.**

---

١ من نص مبادرة الدعوة السلفية بخصوص معايير وشروط اختيار مرشح الرئاسة، منشورة بموقع صوت السلف.

٢ ينظر في نقدهم السابق للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح مقالان منشوران بموقع صوت السلف، للمهندس عبد المنعم الشحات، أحدهما بعنوان: أزمة الإخوان أزمة أجيال أم منهج أم لائحة؟ والآخر بعنوان: عندما ترتد قذيفة المحارب إلى صدره، تعليق على تصريحات د. عبد المنعم أبو الفتوح.

٣ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: هل من الممكن أن ينسحب أحد مرشحي حزب النور أمام منافسه الإخواني إذا كان أكفأ وأمهر منه.

وعندما حدثت تجاوزات تجاه القنوات الإسلامية تدخل الحزب. كما تدخل لتأمين تظاهرات مؤيدي الدكتور مرسي السلمية"[1] !!.

أهذه هي المصالح التي دعمتم كبار المجرمين من أجلها؟!!

أهذه هي الموازنات التي تزعمون أنكم تحرصون على دراستها؟!!

إن الدستور كفري فأي حماية تلك التي تتحدثون عنها؟

وقد علق الجيش العمل بالدستور عند الانقلاب فأي مشاركة هذه؟

وطالما أن الجيش حامي حمى الشريعة وتروجون الفرية القائلة: **"إن جيش مصر الوطني عهدنا معه ألا يفرط أبدًا في الشريعة وموادها في الدستور والهوية الإسلامية"**[2]، فما فائدة مشاركتكم؟.

أما مجلس الشورى فأي قيمة له والدستور معلق، ولم يخيب الجيش ظنهم فحله في أيام معدودة.

أما المصالحة الوطنية، فهي فرع للخبال الذي يتصور أن الصراع بين المصريين صراع سياسي لا ديني، وأن النصارى والعلمانيين يقبلون بالشريعة ولا إشكال لهم في تحكيم الشرع.

أما الانتقام من الإخوان وحرب الإسلام فهي قائمة على قدم وساق ولم تزد مع الانقلاب إلا شراسة، وبدلا من الدفاع عن الإسلام والمسلمين يقفون مشوهين للتيار الإسلامي ومروجين للإشاعات، ومعددين المبررات التي يسوغ المجرمون بها استئصال التيار الإسلامي أمام الجماهير.

---

١ من مقالة للمهندس عبد المنعم الشحات بعنوان: حزب النور وإخوان الجزائر، منشورة على موقع صوت السلف، بتاريخ ٢٧ شعبان ١٤٣٤هـ، ٥يوليو ٢٠١٣م.

٢ من بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث الراهنة٥، بتاريخ ٢٦ شعبان ١٤٣٤هـ، ٤ يوليو ٢٠١٣م منشور على موقع صوت السلف.

– إن هذه المصالح المزعومة **تتصاغر** أمام ما كان يمكن للباقوري والبوطي ومفتي ليبيا أن يعدوه من مصالح عند موالاتهم للطواغيت جمال عبد الناصر وبشار الأسد ومعمر القذافي؛ فيزعم الزاعم أن جمال ما كان يحارب الإسلام فهو إخواني قديم، وهو شوكة في حلق اليهود، وزعيم التحرر العربي من الاحتلال الأوربي... إلخ، فمناصرته تحقق المصالح وتدفع المفاسد.

ويزعم الزاعم أن بشار الأسد صلى مع أهل السنة، وهو داعم للجهاد في فلسطين، وشوكة في حلق اليهود والأمريكان، وتدمير جيش بشار تدمير لجيش عربي، وجريمة تصب في صالح اليهود... إلخ، فمناصرته تحقق المصالح وتدفع المفاسد.

ويزعم الزاعم أن القذافي حافظ على بلده كأكبر بلد بها نسبة لحفاظ القرآن، فهي بلد المليون حافظ لكتاب الله جل وعلا، ودعم المجاهدين في عدة أماكن كالفلبين، وتأثُّر شعبه بالتغريب أقل كثيرا من تأثر الشعوب المجاورة لليبيا... إلخ، فمناصرته تحقق المصالح وتدفع المفاسد.

** وهكذا تم التعامل مع كثير من القضايا الحيوية: وأصبح بعض رموز الدعوة يفتخر بأن بعض أتباعه من أصحاب اللحى يسهر الليالي ليحرس كنيسة من الكنائس، أو ليحمي قسمًا من أقسام الشرطة، أو ليدافع عن مجلس الشعب، أو ليطالب بتفتيش المساجد مع الكنائس، حتى لا يُتهم مثلًا بالتفرقة العنصرية، قائلًا: **"ضرورة تفتيش المساجد والكنائس والمؤسسات للبحث عن الأسلحة ومصادرتها"**[1]، أو التحذير المضحك من التعامل مع قضية مبارك بقولهم: **"يجب أن يُدرس جيدًا ما لوَّح به البعض من أن أي إجراء غير قانوني يمكن اتخاذه في قضية مبارك قد يتيح له تدويل القضية، وهو خطر داهم على الأمن القومي"**[2]، أو مقابلة إساءة الإخوان باستقدام سياح إيران بإساءة مقابلة وهي الدعوة للتصالح مع رموز النظام السابق من أئمة الكفر والنفاق الذين أكثروا الإفساد في البلاد فقالوا: **"لو كان ضرورة**

---

١ من بيان من الدعوة السلفية حول أحداث إمبابة، منشور بموقع صوت السلف.

٢ من بيان الدعوة السلفية، بشان مظاهرات تطهير القضاء، منشور على موقع صوت السلف.

لصلح ينقذنا من أزمتنا الاقتصادية؛ فليكن صلحًا مع مَن يخدمنا بدنيا يصيبها ويخشى على فواتها، وهو يرى في نفسه أننا أولياء لله[1]، وليس مع مَن يتعبد لله بقتلنا وذبحنا؛ لأننا نوصف مرتدين يُثاب على إعدامنا وتعذيبنا!"[2]، فهل هؤلاء المجرمون من رموز النظام السابق ينظرون للجماعات الإسلامية على أنهم أولياء لله، أم هم اليد الخفية التي تعبث بالبلاد منذ سنتين فسادا وإفسادا وحربا ضروسا على الإسلام والتيار الإسلامي عامة!!.

■ إن قضية المصالح والمفاسد بهذه الطريقة، ومع عدم وجود تأصيل علمي رصين لها في أدبيات سلفية الإسكندرية، وعدم تفريق الكثيرين بين أنواع المصالح والمناطات التي تتعلق بها، هي خطر عظيم على العمل الإسلامي برمته.

أفكلما أُنكر على البعض سوء صنيعه، وتضييعه لكثير من أوامر الشرع، وقبوله لكثير من ألوان الباطل، احتج بذلك، وزعم أنه يُقدِّر المصالح والمفاسد، ويوازن بينها، ويعلم خير الخيرين وشر الشرين...

وإذا طُلب منه بيان هذه الموازنات المزعومة، زجر السائل ونهره، قائلا: ما لك ولها؟ إنها موازنات لا يصلح لها إلا الكبار الحكماء، وليس للعوام، ولا لطلاب العلم، ولا لمن لم يبلغ رتبته في الاجتهاد والحكمة، إلا اتباعه وإحسان الظن به.

وإذا جاد على سامعيه وذكر ما حاول جلبه من المصالح ودفعه من المفاسد؛ ليتخلص من الحرج والشبهة التي تلاحق مواقفه المشينة، لم تر إلا شائعات، وتوهمات، وخرافات،

---

١ هذه العبارة تكشف بوضوح الحالة النفسية التي بها يتلاعب الأعداء ببعض القيادات؛ فعندما يريد الأعداء الإيقاع بداعية ما يظهرون له التبجيل والاحترام، فيظن هذا الداعية أن له مكانة عندهم، وأنهم يقرون له بالعلم والإمامة في الدين، حتى إذا أخذوا منه بغيتهم، قلبوا له ظهر المجن، وأبدوا له حقيقة العداوة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٢ من مقالة للدكتور ياسر برهامي، بعنوان: أين الإسلام يا أصحاب المشروع الإسلامي، منشور بتاريخ ١٣- ٥- ١٤٣٤هـ، على موقع صوت السلف.

وخيالات؛ فلا الحقيقة عرف، ولا الشريعة حفظ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فتراه يصادم الشرع ويخالف أوامره؛ لمصالح موهومة، أو في أحسن أحواله مظنونة أو متوقعة؛ فيترك المصلحة المتيقنة في التزام شرع الله جل وعلا، ويبحث عن مصلحة ظنية محتملة؛ فمنهم مَن ينادي بالديمقراطية أو آلياتها، ومَن يدعو لحكومة تكنوقراطية، ومَن يؤكد على مدنية الدولة، ومَن يحث على احترام الدستور والقانون الجاهليين، ومَن يقر بالوحدة الوطنية والمواطنة الكاملة وعدم التفرقة بين المسلم والكافر، ومَن يطمئن الزنادقة والكافرين أنه حتى إن وصل لكرسي الحكم فلن يطبق الحدود في العقوبات ولا الجزية ولن يمنع المنكرات، ومَن يسهر لحماية الكنائس ويعزي في وفاة أئمة الكفر المحاربين للإسلام، ومَن ينهى عن الجهاد بل وعن إعداد العدة، ولا همَّ له إلا التنفير عن الجهاد وأهله عامة؛ فما يقوم أحد للجهاد في مشرق ولا مغرب إلا تبرأ منه، واتهمه في دينه أو فقهه..، مدعيًا أن هذا الجهاد وإن كان مباح الأصل إلا أن ضرره أكبر من نفعه، أو به تجاوزات، أو يصد عن سبيل الله، أو يؤخر انتشار الدعوة، أو يشوه صورة المسلمين، أو يعيق التعايش السلمي والاندماج مع الآخر...، والبعض لا يمانع من الجهاد إلا إذا وقع قريبًا منه، فيكرر نفس تلك الدعاوى.

وما يدرينا؟ فإننا نخشى أن نراهم غدًا يحرسون الخمارات، والملاهي الليلية، وشواطئ العري، ويقاتلون "الجهلة" الذين "يسيئون" للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و"لا يحسنون" وزن المصالح والمفاسد.

■ إن هذا التعامل مع قضية المصالح والمفاسد بهذه الطريقة التي يتبعونها يحول الصراع بين الإسلام والكفر إلى صراع عدد وعتاد، بعيد عن معاني التوكل على الله، والثقة بوعده، واتخاذ الأسباب دون الركون إليها؛ بل إن من تأمل تاريخ الجهاد في كل عصور الإسلام لا يكاد يجد معركة توفرت فيها مثل هذه الموازنات المزعومة المبنية على النظرة المادية البحتة، وشواهد ذلك ظاهرة في مثل معركة بدر وأحد ومؤتة وتبوك وحروب الردة وإنفاذ بعث أسامة رضي الله عنه، وفتوح العراق والشام...

■ **إن قضية المصالح والمفاسد بهذه الطريقة تسير على نفس طريق الغلو في مناهج الاستدلال، الذي سار عليه المبتدعة قديمًا وحديثًا، كما نرى في فهم المعتزلة لدور العقل، والصوفية للإلهام والرؤى، والرافضة لاتباع الأئمة، فكل هذه القضايا لها أصول مستمدة من الكتاب والسنة، تم الغلو فيها، حتى أصبحت تصادم جزءًا من الشريعة وتناقضه.**

المبحث الرابع

سياسة سلفية الإسكندرية سياسة بدعية لا شرعية

أولا: بيان أن دعاوى اتباع السلف لا تصحح فساد العمل والتصور:

يمكن للبعض أن يحاول طمأنة العاملين مع سلفية الإسكندرية بأن: **"وضوح السلفيين، وثباتهم على مبادئهم، ووفاءهم بالتزاماتهم، صار سمة أساسية لهم"**[1].

ولكن ما أبعد واقعهم السياسي عن الدعوى، بعد أن أصبحنا نرقب كل يوم صدعًا في بنيان الدعوة التي تساقط كثير من أفرادها في عهد الثورة والبرلمان، حتى أصبح حال سلفية الإسكندرية الآن نفس حال الجماعات السياسية التي كانت تنتقدهم قبل الثورة، في مثل قولهم عن الإخوان قديما: **"الجماعة تجمع إلى خيرٍ كثيرًا من الدخن، والبعد عن السنة، والتعصب المقوت، والفتاوى الباطلة، والتقليد الأعمى، والمداهنات السياسية، والإقرار بالبدع. ولا أعني أن كل شخص منهم فيه ذلك، ولكن هذا في جملة الجماعة"**[2]، وكذلك هنا ليست هذه التنازلات صادرة من كل أفراد سلفية الإسكندرية، ولكن الحقيقة هي أن هذه التنازلات صادرة من أفراد لهم الهيمنة على جل شئون سلفية الإسكندرية، وأصبحت قبضتهم متغلغلة في هذا الكيان تغلغلًا واسعًا، وسكت الكثيرون على هذه السياسة غير الشرعية، حتى ظن الكثيرون أن هذه السياسة هي سبيل كل فرد منهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ونذكر سلفية الإسكندرية بنصيحتين كانوا أسدوهما من قبل لبعض التجمعات المستقلة عنهم، ثم دارت الأيام حتى أصبحوا في أمس الحاجة لهما، وهما:

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: بين المرجو المأمول والواقع الممكن.

٢ من فتوى للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: الإخوان المسلمون.

* **"قلب اللّه قلوب أقوام فصاروا يقبلون اليوم بما كانوا يهتفون ضده بالأمس، ويعتبرونه خيانة للأمة، وعمالة لأعدائها، وتضييعًا لقضاياها المصيرية؛ بمجرد أن وصلت أحلامهم إلى السلطة إذا بهم يقدمون التنازلات عن المبادئ الراسخة والثوابت المنهجية للأعداء، بلا ثمن، إلا ما يتوهمونه من أن الغرب قد يعيد النظر في موقفه من جماعتهم؛ ليسمح لها، أو ليضغط على الحكومة لتسمح لها بالوجود في اللعبة السياسية.**

ولا ندري ماذا يكون الحال لو وصلوا هم إلى السلطة وليست فقط أحلامهم؟!...، فلا ترى بعد ذلك عجبًا في أناس آخرين كانوا في شبابهم جنوداً في جماعات تعمل من أجل الإسلام، بل وأقسموا وبايعوا على ذلك، فلما وصلوا إلى ما رغبوا فيه من السلطان والجاه والملك صاروا سيوفًا مصلتة على أمتهم ورفقاء طريقهم، بل صاروا أداة طيعة في أيدي أعداء دينهم وملتهم، وبلاءً على شعوبهم أذاقوهم سوء العذاب في سبيل تنفيذ مخططات الأعداء طالما بقوا في كراسيهم...، فالعمل الدعوي مستهلك بطبيعته لوقت الإنسان وطاقته، حتى ربما لا يجد وقتًا لنفسه، فيجور عليها وعلى حاله وقلبه، فكيف بمن يشارك في لعبة سياسية مليئة بالقاذورات، والمداهنات، وأنواع النفاق، والمصالح الميكيافيللية إن صح التعبير"[1].

* **"إن النتائج المترتبة على غض الطرف عن الأخطاء التي تحدث في الصف السلفي شديدة الخطورة؛ منها: أنه لا يُؤمَن مع عدم الإنكار اقتناع الكثيرين بها؛ فيتميع الصف السلفي، والعاقل من اتعظ بغيره، وكم من الاتجاهات الإسلامية يقبلون اليوم ما كانوا ينكرونه بالأمس، لا لحجة من كتاب أو سنة، وإنما لتراكم الفتاوى التي يُسكَّن بها الغير فلا يسكن، بل تزداد شهيته للمزيد، ويُضلَّل بها مَنْ لم يسمع إلا إياها من حديثي الالتزام"**[2].

---

١ من مقال للدكتور ياسر برهامي، في موقع صوت السلف، بعنوان: تصريحات العريان وخلل الموازين.

٢ من مقال للمهندس عبد المنعم الشحات، في موقع صوت السلف، بعنوان: الأقربون أولى بالنصيحة.

ثانيا: براءة السلف من هذه السياسة غير الشرعية:

إن هذه الدراسة ما هي إلا جولة في بعض نتاج مجموعة صغيرة جدا من رموز سلفية الإسكندرية، ولم أشأ أن أعرج على الأباطيل المتكاثرة التي تتناثر هنا وهناك من كثير من قيادات سلفية الإسكندرية، وحزب النور، ومتحدثي الحزب الرسميين، ونوابهم في المجالس النيابية...إلخ؛ لأن هذا مما لا يكاد يحصيه جهد بشري، ولأننا إذا علمنا مدى الانحراف السياسي الذي أصاب مركز القرار أمكننا تصور ما يمكن أن يحدث في بيئة العمل.

ورغم حبنا لما قدمته هذه المدرسة من نشر لبعض مذهب السلف في أبواب أخرى غير السياسة الشرعية، فإن هذا لا يمنعنا من بيان الحق الواضح الجلي في سياستهم هذه، وأنه قد اتضح جليا من المواقف المتكاثرة التي وردت في هذه الدراسة أن السياسة التي سارت فيها سلفية الإسكندرية هي سياسة بدعية، لا علاقة للسلف بها إلا علاقة البراءة من أباطيلها وضلالاتها، وأنها تشتمل على ممارسات خطيرة تعارض أصولا عظيمة من أصول الإسلام الحنيف، والتوحيد النقي.

ولا ننفي أن ممارسة سلفية الإسكندرية السياسية يمكن أن تكون أصابت بعض الأحيان في عمل بعض الأمور الشرعية -والتي كان يمكن أن تؤديها دون أن تتلطخ بالديمقراطية-، ولكن هذا لا ينفي بدعية الممارسة العامة لهم في السياسة، وجل من سلك طريق بدعة من أهل القبلة خلط معها بعض الحق، فنعرف الحق ونقر به، وننهى عن البدعة ونحذر منها، وليس فعل الحق مبررا للسكوت عن الباطل، خاصة إذا تكاثر هذا الباطل وتعلق بتوحيد الله جل وعلا.

إن هذه السياسة التي نراها اليوم قد تلبست بكثير من أصول أهل البدع، ولكن تحت عناوين براقة:

- فهي سياسة تقدم العقل على النقل، وتزعم تقدير المصلحة.
- وهي سياسة ترجئ العمل بكثير من شعائر الإسلام، وتزعم تقدير المفسدة.

- وهي سياسة تقلد آراء الرجال المخالفة لمحكمات الكتاب، وتزعم اتباع أهل العلم.

- وهي سياسة تتبع الظن وتترك اليقين، وتزعم فقه الواقع.

- وهي سياسة تسقط كثيرا من التكاليف الشرعية، وتزعم العجز.

- وهي سياسة تلبس الحق بالباطل، وتزعم المداراة.

- وهي سياسة تكتم الحق، وتزعم عدم مخاطبة الناس بما لا يفقهون.

- وهي سياسة تتوشح برداء الخوف والهلع، وتزعم الحكمة والبصيرة.

- وهي سياسة توالي كثيرا من المبتدعة والكفار، وتزعم أن هذا جدال بالتي هي أحسن.

- وهي سياسة تتبرأ من كثير من العاملين للإسلام، وتزعم النصح والتسديد.

- وهي سياسة تبث الفرقة بين صفوف العاملين للإسلام، وتزعم التمسك بمنهج السلف.

- وهي سياسة تروج الدستور الكفري، وتزعم العمل بالمتاح والممكن.

- وهي سياسة تناصر العلمانيين الكفار في الوصول للحكم، وتزعم أنهم ما أرادوا إلا إحسانا وتوفيقا.

- وهي سياسة ترفض تكفير أو عداوة أئمة الزندقة والعلمانية، وتزعم عدم فائدة البحث عن حكم المعين، وعدم تأكدهم من توفر الشروط وانتفاء الموانع.

* وقد يقول قائل: إن الخلاف مع سياسة سلفية الإسكندرية إنما هو خلاف في تصور الواقع والحكم عليه، وهو خلاف يسير لا يقتضي هذا الوصف بالبدعة؛ لأنه ليس خلافا في أصل بدعي.

وهذا خطأ ظاهر؛ لأن الخلاف في تصور الواقع درجات، منه ما يحتمل الخلاف، ومنه ما قد يحتمله، ومنه ما لا يحتمله، ومنه ما لا يمكن أن يحتمل بعضه...؛ فتصور الواقع قد يكون

في واقع قطعي، وقد يكون في واقع ظاهر، وقد يكون في واقع محتمل، وقد يكون في واقع خفي.

وكثير جدا من المسائل السياسية التي خالفوا فيها لا تحتمل قطعا الخلاف؛ لأنها إضافة إلى إخلالها ببعض معاني توحيد الله في الحكم والتحاكم إلى شرعه وحده لا شريك له، **كثيرا ما تصب بوضوح جلي في مناصرة وتمكين العلمانيين الذين يعادون الإسلام قطعا، وفي نفس الوقت تصب بوضوح في معاداة الفصائل الإسلامية والتنفير عنها**؛ فمثلا نرى التواد الظاهر والمداهنة مع: قيادات الجيش، والمخابرات الحربية، وجبهة الإنقاذ، وممثلي الكنيسة، ومجرمي الإعلام، ونادي القضاة، وشيخ الأزهر، ومندوبي الدول الغربية، ونرى **في نفس الوقت** معارك فكرية ومعاداة ظاهرة يقيمونها تارة مع: الجهاديين في سيناء، وتارة مع أتباع الأستاذ حازم صلاح أبو إسماعيل، وتارة مع ما يسمونه السرورية والقطبية، وتارة مع الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، وتارة مع الجبهة السلفية، وتارة مع الجماعة الإسلامية، وتارة مع الإخوان المسلمين، وتارة مع الإعلام الإسلامي، بل وتارة مع عدد من مؤسسي سلفية الإسكندرية وحزب النور الذين لم يوافقوا على الأباطيل التي يمارسها من يسيطر على إدارة العمل.

ثم إن دعوى أن الخلاف مع هذه السياسة هو في تصور الواقع فقط خطأ كذلك؛ لأن هذا التصور المغلوط والمتكرر للواقع نتيجة الغلو الظاهر في تقديم: **العقل على النقل، والظن على اليقين، والتقليد على الاتباع، والتواكل على العمل، والفروع على الأصول، والفرقة على الاعتصام...**، وهو جزء كذلك من الفهم المغلوط لـ: **فروض العين وفروض الكفاية، وجهاد الدفع وجهاد الطلب، والضرر العام والضرر الخاص، والعلاقة بين حفظ الدين وحفظ النفس، ومصلحة الأمة ومصلحة الجماعة، والواجب على الفور والواجب على التراخي، والأمة الإسلامية والدولة الوطنية...**، إلى غير ذلك من قضايا تمثل قواعد فقه السياسة الشرعية.

* ألا فليعلم شباب الصحوة أن سؤال أهل العلم والذكر متعلق بسؤالهم فيما يحسنونه منضبطا بالشرع الشريف، فإذا تبين انحراف عالم في باب من الأبواب، وفساد تصوره له، لم يكن من أهل الذكر في هذا الباب، وقد يكون من أهل الذكر في غيره من الأبواب.

والعمل السياسي الذي انحدرت فيه سلفية الإسكندرية وحزب النور، عمل بدعي يناقض منهج أهل السنة والجماعة وطريقتهم، ولا تجوز المشاركة في هذه السياسة الديمقراطية التي تلطخوا بها، ولا تقليدهم فيها، ولا الاغترار بالتبريرات التي لا تغني من الحق شيئا، خاصة فيما يظهر تعارضه مع شرع الله جل وعلا، ولا يعتد برأيهم ولا خلافهم في كثير من هذه الأمور، حتى وإن غالطوا وسموا فعلهم سياسة شرعية.

بل إن استفتاء المؤمن قلبه عند اشتباه أمر من أمور السياسة الشرعية أولى من استفتاء هؤلاء الذين قامت سياستهم على هذه البدع، خاصة إذا كان المستفتي ممن عرف عنه الصلاح وبقي عنده توازن للخلال والصفات حميد، ظهرت فيه معاني الحكمة والحلم والنخوة والكرامة والشجاعة والعزة، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا ﴾ (سورة الأنفال: آية ٢٩)، وقال جل وعلا: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ (سورة البقرة: آية ٢٨٢)، وعن وابصة بن مَعبد رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**جئت تسأل عن البر؟ قلت: نعم، قال: استفت قلبك، البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك**» قال النووي في الأربعين النووية: حديث حسن رويناه في مسندي الإمامين أحمد بن حنبل والدارمي بإسناد حسن.

الفصل الرابع

نحو سياسة شرعية معاصرة

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن عشر مسائل مهمة لفهم السياسة الشرعية المعاصرة.

المبحث الثاني: تذكرة مختصرة بأربعين وسيلة من وسائل السياسة الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة.

المبحث الأول

نبذة مختصرة عن عشر مسائل مهمة لفهم السياسة الشرعية المعاصرة

الحكم بما أنزل الله جل وعلا، والتحاكم إلى شرعه، جزء من الإيمان بالله جل وعلا، وعروة من عرى التوحيد، وركن من أركان الإسلام.

- فالله جل وعلا هو الملك الحق، وهو سبحانه الحكم العدل.

- ولله سبحانه وتعالى الأمر جميعًا، وإليه يرجع الأمر كله، وهو الذي شرع شرائع الدين وحد حدوده.

- والإسلام استسلام لأمر الله جل وعلا، وانقياد لحكمه، ورضا بقضائه.

قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة يوسف: آية ٤٠).

وقال جل وعلا: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (سورة المائدة: الآيتان ٤٩- ٥٠).

وقال سبحانه: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (سورة المائدة: آية ٤٤).

وقال جل وعلا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ

﴿أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ (سورة النساء: آية ٦٠).

وقال سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ (سورة الشورى: آية ٢١).

وقد ابتليت الأمة المسلمة بطواغيت وفراعنة، لا خلق لديهم، ولا دين عندهم، أعرضوا عن ذكر الله جل وعلا، واتخذوا آيات الله هزوًا، لا يعبؤون بدين الله ولا بشريعته، يحكمون بما وجدوا عليه آباءهم وسادتهم، وما ورثوه من قوانين ودساتير، لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكرًا إلا ما استقر العمل به عندهم، إذا ذُكر الله اشمأزت قلوبهم، وإذا ذكر الوطن والقوم والشعب لهجت ألسنتهم بالتسبيح بحمدهم، وهشوا وبشوا، وقاموا وقعدوا، فلعنة الله عليهم أينما حلوا.

ولا شك أن الذين ينحون شريعة الله جل وعلا، ويعرضون عنها، ويلتزمون غيرها، ويمنعون من إقامتها، ويقاتلون من لم يتبعهم في ذلك، - ليسوا من الإسلام في شيء، بل هم من أئمة الكفر والفسوق والعصيان.

وهم يزدادون كفرًا على كفرهم بعملهم بالمذاهب الكفرية الداعية إلى إطلاق الحريات بلا ضابط من الشرع الحنيف، والمساواة بين المسلمين والكافرين، وتوهين أساس العقيدة عند المسلمين، وكذا بتزيينهم شعائر الكفر وعقائد المشركين؛ حيث يفتحون لهم القنوات والإذاعات والمجلات...

ولذلك انتشر في أرض المسلمين المرتدون؛ من ملحدين، ومتنصرين، وعبدة شيطان، وعلمانيين، وليبراليين، وعباد قبور، وكهان، وسحرة، ومستهزئين بالإسلام، وشاتمين لله جل وعلا ولنبيه صلى الله عليه وسلم ولدينه العظيم...

فحسبنا الله ونعم الوكيل.

- لذا فإن قضية الحكم بما أنزل الله جل وعلا، والتحاكم إلى شريعته من أولى الأولويات التي ينبغي على المسلم العناية بها، والدعوة إليها، والولاء والبراء عليها، والجهاد لتحقيقها.

إنها قضية محورية في حياة المسلم، وفي حياة كل حركة تريد أن تعمل للإسلام، بلاغ

مبين، وبيان ناصع، وجهر بالحق صادع، لا كتمان ولا تأخير، ولا تلون ولا تغيير، فالنفوس والأرواح فِدى لحمى الشرع المطهر.

والعمل لتحكيم شرع الله جل وعلا يحتاج إلى جهود كبيرة وتضحيات ضخمة، لذا سأذكر نبذة مختصرة عن عشر مسائل مهمة لفهم السياسة الشرعية المعاصرة، وهي:

١- وقفة مع قضية منهج التغيير ومصطلح المنهج الحركي:

مع تعدد أساليب العمل في الساحة الإسلامية، وتنوع الرؤى، ومحاولة العبور بالأمة إلى صورة أقرب لواقع المجتمع المسلم في العصور الذهبية، ظهرت أطروحات متعددة لدى التجمعات الإسلامية، واجتهادات، وأفكار، واقتراحات، كل منها ينظر للمعضلات التي تحيق بالأمة، ويبدي ما ارتآه من علاج، وفق أطر الشريعة الإسلامية.

وقد تحولت كثير من هذه الأطروحات إلى مناهج حركية، تنضوي تحت لوائها مجموعات من أبناء الحركة الإسلامية، وأصبح تعدد المناهج الحركية ظاهرة تسترعي انتباه عوام المسلمين فضلا عن خواصهم.

ولكن الملاحظة التي ظهرت في هذه الرؤى والمناهج، أن كثيرا من هذه التصورات والآراء، هي في حقيقة الأمر اجتهادات تخضع للنقاش، والإضافة، والتعديل، والحذف، وليست من المحكمات التي لا يسوغ الاجتهاد فيها.

فمثلا من القضايا التي تطرحها هذه الطائفة أو تلك من طوائف الحركات الإسلامية، ويعبر عنها بالمنهج الفكري والحركي لهذه الجماعات ما يلي:

* **من منهج حركتنا أننا دعاة لا قضاة.**

* **من منهج حركتنا أننا نقدم التثقيف على التكتيل.**

* **من منهج حركتنا أننا نبدأ بالتخلية قبل التحلية.**

*** من منهج حركتنا أننا نَعُد الوصول للحكم وسيلة وليس غاية.**

*** من منهج حركتنا أننا نبني الدولة المسلمة من القاع لا القمة.**

*** من منهج حركتنا أننا نعمل بطريقة سلمية قانونية للوصول للحكم.**

*** من منهج حركتنا أننا نرى السمع والطاعة لحكومات بلادنا المعاصرة.**

*** من منهج حركتنا أننا يعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه.**

*** من منهج حركتنا أننا ننبذ العنف والإرهاب واستخدام القوة.**

*** من منهج حركتنا أننا نرفض العمل السري.**

إلى غير ذلك من القضايا التي يرفعها كثير من أبناء العمل الإسلامي على اختلاف مشاربهم، كقضايا منهجية تميز هذا الفصيل عن ذاك.

ولكن يؤخذ على هذه الطريقة أمور؛ منها:

أ- أن مصطلح المنهج في القرآن والسنة يطلق على الطريق الواضح الذي لا لبس فيه: قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (سورة المائدة: آية ٤٨)، وقد فسر ابن عباس رضي الله عنه هذه الآية بقوله: «**سبيلا وسنة**» رواه البخاري، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها**» رواه أحمد.

وبسبب هذا الفهم لمصطلح المنهج، وبسبب الحديث المتكرر عن عصمة منهج الجماعة وسلامته خلافا لأفراد الجماعة الذين يجوز عليهم الخطأ والسهو، يقوم البعض بسحب هذا المعنى للمنهج على المنهج الحركي الذي ينتمي إليه، بكل ما يحويه من قضايا، مما أدى إلى

النظر لبعض القضايا التي أثارها فريق من مؤسسي هذا الكيان أو ذاك، كأسس لا يجوز الاقتراب منها أو المساس بقدسيتها.

ب- القيام بتعميم هذه القضايا التي تتبناها الحركات الإسلامية: بحيث يتم طرح نفس هذه المسائل في مختلف الأزمنة والأمكنة والأحوال؛ فتجد صدى هذه المقولات يتردد في مشرق الأرض ومغربها، وفي حال الضعف وحال القوة كذلك، وفي مجتمع أهل السنة والمبتدعة بلا فرق.

وهذا التعميم يؤدي إلى الوقوع في المخالفات الصريحة لأحكام الإسلام، التي تفصل لكل واقع الحكم الخاص به، والتي فتحت للمجتهدين باب الاجتهاد في ضوء أصول الشريعة لا في ضوء ما يسمى المنهج الحركي لهذه الجماعة أو تلك.

ت- أن كثيرا من هذه المسائل الاجتهادية التي تعتبر المنهج الحركي لكثير من الجماعات، ما هي إلا شعارات فضفاضة: لا تحمل التوضيح التطبيقي لها، فضلا عن العمق التأصيلي، فلو بدأت تحلل هذه القضية المنهجية أو تلك، لرأيت عددا من المسائل المتنوعة، التي تحتاج كل واحدة منها إلى دراسة مستفيضة، وتحتاج كذلك إلى تحديد دقيق لمضمونها وما يندرج تحتها، مما يسبب فوضى في الحكم على الأمور بناء على تلك القاعدة المنهجية المزعومة.

ث- كثير من هذه القضايا المنهجية ما هي إلا ترتيب لأولويات كل مجموعة من مجموعات العمل الإسلامي: وتركيز على القدر البارز في نشاطها، لكن مع مرور الأيام وكثرة التداول تحولت هذه المسائل إلى قواعد منهجية، يراد تعميمها على الأمة كلها.

ج- أن كثيرا من هذه المصطلحات المنهجية تنأى عن استخدام المصطلح الشرعي المتداول: في محاولة لإيجاد منهجية جديدة تتسع للرؤية التي تتبناها كل مجموعة؛ مع أن مضمون هذه الشعارات موجود بعينه في كثير من دراسات الأئمة على مر الأزمنة

والعصور، ولكن العودة للمصطلحات الشرعية قد تفقد هذه المنهجية المزعومة كثيرا من الجاذبية التي تأسر رافعي لوائها.

ح- يقوم بعض المعادين للإسلام ببيان بعض العوار الذي يعتري بعض هذه الشعارات: ويطعن في هذه القضايا المنهجية للجماعات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الطعن في الأمور المحكمة القطعية، وأحكام الإسلام الثابتة، التي قد تندرج تحت هذه الشعارات المنهجية، مستغلين عدم إحكام القضية المنهجية المرفوعة كشعار للعمل.

ولمعالجة هذا الخلل الواقع في إطلاق مصطلح المنهج على بعض القضايا، يمكن اتباع ما يلي:

أ- التحري عند إطلاق الشعارات التي تعبر عن طريقة العمل، والاقتصار على ما لا لبس فيه.

ب- العودة إلى استخدام المصطلحات الشرعية.

ت- طرح القضايا الاجتهادية على طاولة النقاش كل حين وآخر، حتى تتسع الرؤية وتتبين.

ث- التغيير المستمر للتعبيرات المستخدمة، واستخدام المرادفات اللغوية، حتى لا تتحول إلى اصطلاح ثابت.

ج- الاهتمام بالدراسة التفصيلية للقضايا؛ حتى يتضح المفهوم المراد إيصاله دون لبس أو تعميم.

إن من أعظم الخطأ تحويل قضايا تعلم العلم الشرعي، والدعوة إلى الله عز وجل، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وجهاد الكفار والمنافقين، إلى قضايا فلسفية معقدة، يقوم البعض -بزعم حفظها من الخطأ والخلل- بتنفير الناس عن القيام بها، ويحاولون إحاطتها بسياج من التفصيلات والتفريعات التي لا يبلغ لها إلا أقل القليل

من خواص طلبة العلم.

وقد ثبت يقينا أنه يمكن لعموم الناس أن تشارك في كل ذلك بالقدر الذي تحسنه وتحقق نتائج عظيمة جليلة، وقد تقع منهم بعض الأخطاء، تماما كما تقع في سائر العبادات من صلاة وصيام وزكاة وحج، ولكن هذه الأخطاء التي لا بد من محاولة تصحيحها لن تغير من حقيقة النفع العظيم الذي حققته تلك الجماهير رغم بساطتها وقلة العلم بينهم، وما تجربة الجهاد في فلسطين والعراق وأفغانستان وليبيا وسوريا عنا ببعيد، فقد انطلقت الجموع تقاتل رغم أن بعض الدعاة ظلوا إلى الآن يبحثون في بعض المسائل ويحارون في جوابها، كالبحث في حكم الطائفة النصيرية هل هم مرتدون أم كفار أصليون، وكحكم الأموال والأسلحة التي بحوذتهم أتقسم كغنائم أم تصرف في مصالح المسلمين، وحكم من يناصرهم من الطوائف المنتسبة للسنة، أيعذرون بالجهل أم لا..؟

إن فهم حقيقة منهج أهل السنة والجماعة كفيل بتوسيع مدارك النظر عند أتباع الجماعات المعاصرة كي تتعامل مع قضايا السياسة الشرعية بفقه منضبط، لا يحجر واسعا ولا يوسع ضيقا، ويقبل بالخلاف المنضبط عند وجوده، ويأبى التفلت من نصوص الشرع، فلسنا من القوم المغالين الذين يرمون كل من خالفهم في بعض أمور السياسة الشرعية بأنه مبتدع أو ليس من أهل السنة أو ليس سلفيا أو من الخوارج، ولا نحن من الجافين الذين يقبلون الخلافات البدعية المصادمة للشريعة المتعلقة بالسياسة الشرعية.

٢- فهم المعنى الحقيقي لكلمة الفتنة:

يطلق البعض على أي صراع بين من يريد تحكيم شرع الله عز وجل وبين أحبار العلمانية الذين كرسوا حياتهم لتعبيد الشعوب لغير الله عز وجل، أنه صراع فتنة، وقتال فتنة يجب اعتزاله، وهذا من الجهل بدين الله عز وجل؛ فتسمية الحرب بين جند الله وجند الشيطان "فتنة" هو من تسمية الأمور بغير مسمياتها، والفتنة الحقيقية هي في ترك هؤلاء المفسدين في

الأرض يحكمون المسلمين ويفتنونهم عن دينهم، قال تعالى: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (سورة الأنفال: آية ٣٩)، وقال جل وعلا: ﴿ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾ (سورة التوبة: آية ٢٩).

ودعوى الوقوف بين المسلمين والكافرين على الحياد خلل في الدين، قال تعالى: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ (سورة ص: آية ٢٨)، وهي تشبه بالمنافقين الضالين، الذين قال الله تعالى عنهم: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى وَلَا تَفْتِنِّىٓ ۚ أَلَا فِى ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (سورة التوبة: آية ٤٩).

وإذا كان الإسلام شرع قتال الطائفة المسلمة الباغية بقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ (سورة الحجرات: آية ٩)، ولم يعد هذا قتال فتنة، فكيف بقتال هؤلاء الممتنعين عن تطبيق الشريعة، المحاربين للإسلام جهارا نهارا، الذين يحكمون بالطاغوت، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴾ (سورة النساء: آية ٦٠).

فمن جعل نظام الحكم قائما على أهواء البشر؛ يحلل ما حرمه الله جل وعلا؛ كالخمر، والربا، والفحش، ويشرع قوانين لم ينزل الله بها سلطانا، ويعطل حدود الشريعة، فهو طاغوت

يحب قتاله، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ (سورة النساء: آية ٧٦).

٣- معنى حرمة الدماء:

يدندن البعض كثيرا على حرمة الدماء، وأنه حريص على ألا تراق قطرة دم، وأنه ممتنع عن المشاركة هنا أو هناك حفاظا على الدماء...، ونعم للدماء حرمة عظيمة قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ (سورة البقرة: آية ٨٤)، ولكن هذه الدماء ترخص فدى لما هو أعظم منها حرمة وهو الإسلام العظيم، فعلى المرء قبل النظر في الدم المسفوك أن ينظر فيم سفك هذا الدم، فإن كان استجابة لأمر الله جل وعلا فحي هلا وأهلا ومرحبا، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ﴾ (سورة التوبة: آية ١١١).

لقد قتل المشركون من المسلمين في شهور قليلة مائة وأربعين صحابيا جليلا في معركتي أحد وبئر معونة، وكان هذا العدد يمثل نسبة ضخمة من مجموع عدد المسلمين في الأرض كلها.

وقتل المشركون من المسلمين في يوم اليرموك ثلاثة آلاف، قال الطبري في تاريخه: **"كان ممن أصيب في الثلاثة الآلاف الذين أصيبوا يوم اليرموك عكرمة وعمرو بن عكرمة"**[1]، وكان هذا العدد يمثل نسبة كبيرة مقارنة بمجموع الأمة الإسلامية يومئذ.

إن معرفة حقيقة الصراع بين الإسلام والجاهلية أساس مهم لمعرفة الأحكام الشرعية المترتبة على هذا الصراع، ويقبح جدا بالداعية أن يغفل هذه الحقيقة، ثم بعد ذلك يضع مكان

---

١ تاريخ الرسل والملوك، للطبري، ج٣، ص٤٠٢، دار التراث، بيروت، ١٣٨٧هـ.

الرابطة الإسلامية رابطة وطنية، ثم ينزل على هذه الرابطة الوطنية أحكام الرابطة الإسلامية، من حرمة الدماء، ووجوب وحدة الصف، ونبذ الخلاف، والمشاركة في الحكم..

٤- الرد على دعوى الانشغال بالدعوة والتربية حتى تستجيب الأغلبية ثم العمل على تطبيق الشريعة:

البعض تأثرا بالديمقراطية ومفاهيمها، تروق له بعض الأفكار والرؤى، فيظن مثلا أنه ينبغي أن ننشغل بالدعوة، والتربية، وبيان الحق، ورد شبهات أهل الباطل، وبناء على ذلك ندحض الدعوات الباطلة ونكشف زيفها؛ لأن الدعوات الباطلة لا تصمد أمام الحق ودعوته، قال تعالى: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ﴾ (سورة الأنبياء: آية ١٨)، فتستجيب أكثر الجماهير للحق، ونكون أغلبية، وعندها سنحكم بالشريعة؛ لأنها ستكون رغبة الشعب التي لا يصمد أمامها شيء.

وقد يكمل البعض هذه الرؤية بكلام عن أن الهرم يبنى من أسفله، وتوضع له القواعد أولا، ثم يرتفع شيئا فشيئا.

ولكن عندما نتأمل هذه الرؤية وفق أوامر الشرع نلاحظ عددا من الأمور، منها:

= أن الغالب أن أكثر الجماهير لا تستجيب للحق تمام الاستجابة: قال تعالى: ﴿ وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (سورة يوسف: آية ١٠٣)، وقال جل وعلا: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ (سورة الفرقان: آية ٥٠)، وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ ﴿٧١﴾ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ﴾ (سورة الصافات: الآيتان ٧١- ٧٢)، وقال تعالى: ﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ (سورة فصلت: الآيتان ٣- ٤)، فقد أرسل الله الأنبياء بالحجة البالغة ليقوموا بالبلاغ المبين وأنزل معهم الكتب فيها بيان

وهدى لقوم يؤمنون، ومع ذلك أعرض أكثر الناس وأبوا إلا كفورا.

وذكر هذه الحقيقة ما هو إلا لنتبين حقيقة الواقع، ونعرف مسالك الناس، وطبيعة الصراع بين الحق والباطل، وهي ليست دافعا لترك الدعوة بل هي تدفع للعناية بالدعوة والاهتمام بها، استئناسا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**والله لأن يهدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم**» متفق عليه.

= أن الدعوة لا تغني عن الوسائل الأخرى: فقد دعا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قومه بمكة ثلاث عشرة سنة، وما آمن معه إلا قليل.

ولكنه صلى الله عليه وسلم مع هذه الدعوة استخدم عددا من الوسائل التي حاول بها مواجهة كفر قريش وظلمهم، ومن ذلك، أنه كان يبين ضلالهم، وكفرهم، وشركهم، وسفاهة عقولهم، وفساد تصوراتهم، وانحراف فطرتهم، وسوء عملهم، وجهالة آبائهم، وكل هذه الأشياء نوع من أنواع المواجهة التي تواجه المشركين بما يكرهونه، وآيات القرآن كثيرة جدا في تأكيد هذه المعاني، قال تعالى: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ**﴾ (سورة البقرة: الآيتان ١٧٠- ١٧١).

وهاجر كثير من الصحابة من مكة إلى الحبشة بعدا عن أذى قريش وعدوانهم، وهذه وسيلة من الوسائل التي تصب في فتح باب أمل للمسلمين، وتشجع من أراد الإسلام إلى الدخول فيه، وتغيظ الكفار؛ لذا حاول كفار قريش التودد للنجاشي ليعيد المهاجرين، ولكن باءت محاولتهم بالفشل.

وخرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الطائف بعد أن اشتد أذى الكفار في مكة، وهذه خطوة من المؤكد أنها تغيظ كفار قريش؛ حيث إن محمدا صلى الله عليه وسلم الذي يعادونه

سيكون في منعة منهم لو استجاب له أهل الطائف.

ثم عاد لمكة ودخل في جوار المطعم بن عدي، وهذا الدخول في جوار المطعم استقواء على كفار قريش.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعرض الدعوة على الزعماء والوجهاء حتى استجاب بعض الأوس والخزرج وبايعهم صلى الله عليه وسلم وهو في مكة، والمسلمون هم الأقل في مكة والمدينة، بايعهم على السمع والطاعة في النشاط والكسل، وعلى النفقة في العسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى أن يقوموا في الله لا تأخذهم في الله لومة لائم، وعلى أن ينصروه إذا قدم إليهم، ويمنعوه مما يمنعون منه أنفسهم وأزواجهم وأبناءهم.

واختار من الأوس والخزرج نقباء يقومون على مسئولية تنفيذ هذه البيعة.

وهذا أبو بصير وأبو جندل ومن معهما من مؤمني مكة المستضعفين، كانوا قلة بالنسبة لكفار قريش، ومع ذلك لم تمنعهم قلتهم من أن يهاجروا من مكة إلى طريق البحر ويجاهدوا في سبيل الله وينكلوا بقريش وتجارتها، حتى أصاب قريش من ذلك ما أصابهم من المشقة والعنت، والغالب عليهم أنهم لوجودهم بمكة ما كانوا يعلمون كثيرا من أحكام الجهاد التي نزلت بالمدينة، ولا أحكام الغنائم والأسرى، ومع ذلك فلم يكن نقص العلم هذا مانعا من فعل الطاعة والجهاد في سبيل الله.

وهذا يفيدنا أن الدعوة قد لا يتبعها إلا القليل، وهذا لا يغير من مسارها، ولا ينقص من مقامها، وعلينا أن نتبع هدي النبي صلى الله عليه وسلم كاملا في دعوته وعبادته وتعليمه وجهاده وحكمه بين الناس..، نعمل بكل هذه الأشياء كما عمل النبي صلى الله عليه وسلم، بلا تفريق بين الدين، وبلا إعمال للهوى في تقديم شيء وتأخير آخر، حتى لا نكون من الذين قال الله جل وعلا عنهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ

﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ (سورة الأنعام: آية ١٥٩).

= **أن الحكم بالشريعة لا يتوقف على أقلية ولا أكثرية:** عندما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة أقام دولة الإسلام التي تحكم بشرع الله عز وجل دون اعتبار لعدد من أسلم وعدد من لم يسلم، وعندما فتح المسلمون البلاد كانوا يحكمون بشرع الله عز وجل دون اعتبار لعدد من أسلم وعدد من لم يسلم، فها هي بلاد الشام والعراق ومصر تفتح بآلاف من جنود المسلمين لا تبلغ نسبتهم بالنسبة إلى سكان هذه البلاد إلا أقل القليل، ومع ذلك كان الحكم لشرع الله جل وعلا بلا ريب ولا شك، ولا علاقة لنسبة الأكثرية والأقلية بذلك.

وهذه الحقيقة مهمة جدا في فهم طبيعة الصراع بين الحق والباطل، فهو صراع حقيقي من انتصر فيه تولى مقاليد الحكم وحكم بما يدين به، سواء في ذلك أقبل أكثر الناس أم لم يقبلوا.

إن فهم هذه الحقيقة للصراع يوضح لنا سببا من أسباب فشل كل الدعوات التي قامت على أساس تحكيم الشريعة عن طريق الحصول على الأغلبية في الانتخابات رغم مرور عشرات السنين ووجود شعبية جارفة لهم في كثير من الأحايين.

نعم، ليست المعركة بين المسلمين والكافرين معركة انتخابات إن نحنا فيها تنازلوا عن الحكم وسمعوا لنا وأطاعوا، كلا إنها معركة دامية، وقودها أشلاء وجماجم، من انتصر فيها حقق ما يصبو إليه، ومن هزم فيها حيل بينه وبين تحكيم ما أراد.

وها نحن اليوم نرى كيف انقلبت معايير القوى فسقط كثير من الطواغيت، وفازت بعض التيارات الإسلامية بالأغلبية، ومع ذلك لا يرى المتابع بصدق أثرا لتحكيم الشريعة الذي كانوا ينادون به، وما ذاك إلا لأن سلوك الطريق الديمقراطي ليس هو طريق الشوكة والغلبة والقهر الذي يوجه الحكم إلى جهة المؤمن المنتصر.

والأدهى من ذلك أن هؤلاء الذين سلكوا الطريق الديمقراطي ولم يستطيعوا الاقتراب من تحكيم الشريعة، قبل أكثرهم ترك الجهاد لتحكيم الشريعة، وترك الإعداد للجهاد لتحكيم الشريعة، وترك تربية النشء على حب الإعداد للجهاد لتحكيم الشريعة، بل وقبل أكثرهم بعداوة من يدعو لبعض ذلك، بل وقبل بعضهم المشاركة في رسم خريطة الطريق للتمكين للعلمانية أكثر وأكثر.

إن فهم هذه الحقيقة والعمل بمقتضاها، لا يعني أن نكف عن دعوة من وصل للسلطة بالانتخابات إلى تحكيم شرع الله جل وعلا والكفر بطاغوت آليات الديمقراطية، فلنا أسوة في رسائل الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ملوك العجم، ولعل الله أن يهدي بعضهم إلى الحق فيكون الحكم للإسلام، والإسلام وحده.

= أن مفهوم الأقلية والأكثرية تدخله عوامل حدودية مصطنعة: فهناك أمور في الشرع لها اعتبارها؛ مثل القوة والضعف، والقدرة والعجز، والمصلحة والمفسدة، أما الأقلية والأكثرية بالمفهوم المعاصر، فهي قضية طارئة غبشت مفاهيم كثير من الناس وتصوراتهم.

فما هو اعتبار الأغلبية الذي يريد منا البعض تحقيقه؟ أهي أغلبية في الحي الذي نسكن فيه، أم في الدائرة الانتخابية المحيطة بنا، أم في المحافظة، أم في الدولة القومية المعاصرة، أم في الدول العربية، أم في العالم الإسلامي، أم في الأرض كلها؟

إن على الطليعة المؤمنة أن تعمل على إقامة شرع الله جل وعلا ولو في بقعة صغيرة من بقاع الأرض؛ بحيث تتوفر فيها عوامل إقامة شرع الله جل وعلا كما أمر الله عز وجل، سواء كانت تلك البقعة دولة من الدول المعاصرة، أو إقليما من الأقاليم، أو قرية من القرى، أو جبلا من الجبال، أو واديا من الأودية، وسواء أكانت تلك البقعة في قلب العالم ومحل اهتمام الدول، أم كانت في زاوية من زوايا الأرض التي لا يعبأ بها أكثر الناس، وسواء أعلن من يحكمون بالشريعة في تلك البقعة إقامة إمارة شرعية، أو دولة إسلامية، أو ولاية، أو لم يعلنوا شيئا من ذلك، وسواء أكانت تلك البقعة تتسم بغنى الموارد أم كانت أرض قفر وفاقة، المهم

أن يحكم في هذه الأرض شرع الله جل وعلا، وتقام الدنيا بالدين.

لقد هاجر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى المدينة النبوية، وأقام بها دولة الإسلام، ولما جاء الكفار لحرب المسلمين في غزوة أحد، كان رأي النبي صلى الله عليه وسلم ألا يخرجوا من المدينة، ورأى بعض الصحابة الخروج لقتال قريش خارج المدينة، وجبل أحد لا يبعد عن المسجد النبوي سوى ٤ كم فقط!!.

ولم يكن هذا لأن الأرض يومها لم تعرف الأقاليم الكبيرة، كلا، فقد كانت الهند وفارس والروم ومصر والحبشة ممالك كبيرة تضم أراض شاسعة، ولكن هذا هو القدر الذي كان ممكنا يومها، ولم تمض سنوات حتى اتسعت دولة الإسلام فضمت ما بين المدينة ومكة، ثم ضمت جزيرة العرب، ثم الشام والعراق ومصر والمغرب وخراسان.

وها نحن اليوم نشاهد كيف أن طالبان تحكم كثيرا من أراضي أفغانستان فهي دولة إسلام، وإن لم تعترف بوجودها الأمم المتحدة!! وكذلك الحال بالنسبة للمجاهدين في مالي والصومال وسوريا وكثير من البلدان.

= أن معرفة الحق لا تكفي للانقياد له: يتصور البعض أن جهل الناس بالشريعة وعدم معرفتهم بفضائلها هو العقبة الوحيدة أمام تحكيم الشريعة، وأن علينا تعليم الناس وتوجيههم، فإذا عرفت الجماهير حقيقة القضية فستعمل على تطبيق الشريعة.

بل ويمضي البعض في أوهامه قائلا: نحن لا نمانع من انتشار الحريات، ودعوا أهل الباطل ينشرون باطلهم وأهل الحق يدعون إلى الحق، والعاقبة للمتقين، قال تعالى: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ (سورة الإسراء: آية ٨١).

وهذا تصور خاطئ، فمجيء الحق وزهوق الباطل ليس بالبيان فقط، بل البيان وسيلة من الوسائل، فالذي يمنع النفوس من قبول الحق ليس هو الجهل فقط، فالجهل عقبة من العقبات، ولكنه ليس العقبة الوحيدة، فهناك الإعراض عن شرع الله جل وعلا، قال تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (سورة آل عمران: آية ٢٣).

وهناك كذلك الإباء والاستكبار الذي يمنع من الانقياد للحق، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (سورة البقرة: آية ٣٤).

وهناك الخوف من الأعداء، واستثقال التكاليف، والرضا بالحياة الدنيا، والركون للشهوات، ومحبة العادات والتقاليد،.. إلى غير ذلك من أمور تدفع بعض الناس إلى ترك الحق بل ومعاداة أهله لا لعدم معرفة بالحق ولكن لاستقرار الباطل في تلك النفوس الخبيثة.

– هل يوجد من لا يعلم وجوب بر الوالدين وحرمة عقوقهم؟ فما بال العقوق سائدا منتشرا فاشيا، ولا يبر والديه إلا أقل القليل؟.

– هل يوجد من لا يعلم وجوب أداء الصلاة في وقتها؟ فما بال أكثر الناس لا يحافظون على أداء الصلاة في وقتها خاصة صلاة الفجر؟

– هل يوجد من لا يعلم وجوب أداء الزكاة إلى مستحقيها؟ فما بال الزكاة لا يخرجها إلا الأفذاذ من الناس.

– هل يوجد من لا يعلم حرمة النظر إلى عورات النساء؟ فما بال الناس لا يعبؤون بذلك إلا قليلا.

إن الدعوة والبلاغ من أوجب الواجبات، ولكن لا بد من اتخاذ بقية الوسائل التي أمر الله جل وعلا باتخاذها، استجابة وطاعة لأمر الله جل وعلا، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ

﴿بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (سورة الحديد: آية ٢٥).

= ومما يجدر التنبيه عليه في هذا المقام أن البعض اشتبه عليه فهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (سورة الرعد: آية ١١)، فزعم أن محاولة الوصول إلى الحكم بالشريعة قبل إصلاح المجتمع ومع انحراف كثير من الناس هي محاولة تخالف منهج السلف الصالح!

وهذا افتراء على السلف الصالح، ومن راجع تفسير ابن جرير الطبري الذي يعتني بنقل تفسير السلف لآيات القرآن لا يجد أي أثر لمثل هذا المعنى.

إن هذا الفهم هو خلط بين الأمر الشرعي والأمر الكوني، فالأمر الشرعي هو ما أمر الله جل وعلا به وهو ما يجب علينا التعبد به، أما الأمر الكوني فهو ما قدره الله جل وعلا في الكون، وهذا ينبغي التأمل فيه والاعتبار به.

وهذا الفهم يصادم كثيرا من أوامر الشرع، كقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا﴾ (سورة النساء: آية ٨٤).

وهذا الفهم أغفل أن تحكيم الشريعة هو من تغيير ما بالنفس، وهو سبب لأن يغير الله جل وعلا حالنا وحال أمتنا.

وهذا الفهم يضاد تاريخ الجهاد الإسلامي كله؛ فقد كانت جيوش الإسلام مع قلة عددها تفتح البلاد الكبيرة وأهلها كفار ثم ينتشر الإسلام في البلاد الجديدة، وما كانوا إن توفرت أسباب الفتح ينتظرون أعواما طويلة على أمل أن يسلم أهل تلك البلاد بالدعوة ثم تنضم بلادهم إلى دار الإسلام.

٥- الحذر من ترك مدافعة الكافرين بحجة عدم توجيه بعض أهل العلم الشباب لهذا الجانب، أو اختلاف أهل العلم في توصيف الواقع:

وهذا محور مهم لتجاوز اضطراب الشخصية الذي أصيب به الكثير من شباب الصحوة في الأعوام الأخيرة؛ ذلك أن الأصل هو دفع الكافرين الصائلين ومدافعتهم على الفور، وهذا الأصل لا يجوز الانصراف عنه لشبهة هنا أو فتوى هناك، بل تضارب الفتاوى من المنتسبين للعلم، يجعل العمل بالأصل هو المتعين؛ إذ إن دفع عادية الكفار سواء كانت تلك العادية بجيوشهم أو كانت بضلالاتهم وشبهاتهم، لا يشترط فيه حنكة أمير، ولا يتوقف على إذن والد، ولا ينتظر فيه فتوى عالم، بل يناط بالقدرة والعجز، بلا التفات لسكوت من سكت، ولا لفتوى ظنية تضادها فتاوى، فاليقين لا يزول بالشك، والتكليف لا يسقط بمظنة العجز.

وأي فتنة أعظم من علو الكفار على المسلمين، وحربهم لدين الله جل وعلا، وفتح أبواب الردة من الإسلام إلى الأديان الوطنية، والقومية، والفلسفية، والبرلمانية، والشهواتية، والإلحادية، وصرف التعظيم الذي لا يبارى للأوثان الفرعونية، والفنانين المنحطين، والحكام المجرمين، وكل خبيث مستقذر وطاغوت مستحقر.

فيا فوز المسارعين إلى الطاعات، المسابقين إلى فعل الخيرات، المبادرين إلى فتح أبواب القربات، الذين لا يثبط هممهم ولا يوحش نفوسهم قعود القاعدين، ولا تلكؤ المتلكئين، ولا قلة السالكين، فإذا نزلت بالمسلمين نازلة فاعتدى الكافرون بالفعل أو القول، أو استغاث المسلمون، وجدت الفائزين الموفقين في طليعة من يخوضون غمار المعركة، قليلا كانوا أم كثيرا، مرددين قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾ (سورة مريم: آية ٩٥).

= ومن الأدلة التي أخطأ البعض فهمها فتعطلت طاقاتهم، قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَـٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

(سورة النساء: آية ٨٣)، فهذه الآية فهم منها البعض القعود عن كثير من أعمال الإسلام كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجهاد الكفار، وصد عادية المعتدين..، حتى يأذن له فيها شيخه؛ فتجد الشاب لا يباشر عملا معينا من ذلك إلا وقال ما رأي الشيخ فلان في هذا الاعتصام؟ وما رأيه في هذا الجهاد؟ وما رأيه في التعاون مع هذه المجموعة..؟ وقد لا يستطيع في أكثر الأحوال التواصل مع هذا الشيخ أو معرفة قوله بوضوح وتفصيل، فيترك العمل ويأبى المشاركة إلا أن تأتيه فتوى مخصوصة لكل عمل على حدة، حتى أصبح الكثير لا يعمل هذه الأعمال بل ولا يبحث عن رأي شيخه فيها ولا يحرك ساكنا؛ لأن الأصل عنده عدم العمل في هذه الأعمال، وإذا أتته فتوى شيخه بمشروعية العمل قد يعمل، وقد ينتظر رأي شيخ ثان أو ثالث بدعوى الاحتياط والتأكد، وألا يزهق روحه في أمر قد تكون فيه شبهة.

ولمعالجة هذا الخطأ لا بد من إيضاح بعض الأمور:

– **المعنى الأصلي للآية**: قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: **"إنكار على من يبادر إلى الأمور قبل تحققها، فيخبر بها ويفشيها وينشرها، وقد لا يكون لها صحة..، وقد قال مسلم.. عن أبي هريرة، عن النبي صلى اللّه عليه وسلم قال: «كفى بالمرء كذبا أن يُحدِّث بكل ما سمع»..، وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قيل وقال»، أي: الذي يكثر من الحديث عما يقول الناس من غير تَثَبُّت، ولا تَدبُّر، ولا تبَيُّن. وفي سنن أبي داود أن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم قال: «بئس مَطِيَّة الرجل زَعَمُوا عليه». وفي الصحيح: «من حَدَّث بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبَيْن». ويذكر هاهنا حديث عمر بن الخطاب المتفق عليه، حين «بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طَلَّق نساءه، فجاءه من منزله حتى دخل المسجد فوجد الناس يقولون ذلك، فلم يصبر حتى استأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفهمه: أطلقت نساءك؟ قال: لا. فقلت الله أكبر. وذكر الحديث بطوله. وعند مسلم: فقلت: أطلقتهن؟ فقال:**

لا، فقمت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي: لم يطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه. ونزلت هذه الآية: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (سورة النساء: آية ٨٣)، فكنت أنا استنبطت ذلك الأمر»"[1].

فالآية فيها إنكار على من يبادر لنشر الكلام دون علم بحقيقته والمراد منه، مما يؤدي لوقوع الإرجاف في المدينة، أو معرفة الأعداء بخطط المسلمين وتحركاتهم.

والضمير في أول الآية في كلمة "جاءهم" يرى بعض المفسرين أنه عائد على المنافقين المذكورين في الآيات التي قبل هذه الآية في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ (سورة النساء: آية ٨١)، قال ابن جرير الطبري: "يعني جل ثناؤه بقوله: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ﴾ (سورة النساء: آية ٨٣)، وإذا جاء هذه الطائفة المبيّتة غير الذي يقول رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم أمرٌ من الأمن، فالهاء والميم في قوله: "وإذا جاءهم"، من ذكر الطائفة المبيتة"[2].

– والآية لا تعني ترك العمل للإسلام حتى يأذن أولو الأمر: بل الآية متعلقة بأدب من آداب التعامل مع أولي الأمر، وتفاصيل تلك الآداب يرجع فيه لمجموع الأدلة الشرعية، حتى لا نكون ممن يأخذ ببعض الكتاب ويترك بعضه، وحتى لا نكون كأهل البدع الذين أخذوا دليلا وعمموه تعميما يناقض سياق الدليل ومجموع الأدلة الواردة في الباب، فقد قال الله تعالى في الآية التالية لهذه الآية مباشرة: ﴿فَقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ

---

١ تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ج٢، ص٣٢٢.

٢ تفسير جامع البيان، للطبري، ج٨، ص٥٦٨، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ (سورة النساء: آية ٨٤)، وأمر تعالى بالمسارعة للخير، فقال تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (سورة آل عمران: آية ١٣٣)، وأمر الله تعالى بسؤال أهل الذكر عند عدم العلم، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة النحل: آية ٤٣)، وأخبر سبحانه أن المؤمنين حقا لا يستأذنون في ترك الجهاد المتعين عليهم، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ أَن يُجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ (سورة التوبة: آية ٤٤)، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغيير المنكر فقال: **«من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»** رواه مسلم، ونهى صلى الله عليه وسلم عن الطاعة في معصية الله جل وعلا، فقال: **«لا طاعة في معصية الله إنما الطاعة في المعروف»** متفق عليه...

ومن تتبع سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم علم الفرق بين جهاد الدفع وجهاد الطلب، وبين الواجب على الفور والواجب على التراخي، وبين العلوم التي يجب أن يقدم المتبحر فيها في موطن الجهاد والعلوم التي يجب أن يقدم المتبحر فيها في موطن الفتيا، وعلم كيف قاد خالد بن الوليد رضي الله عنه جيش المسلمين رغم حداثة إسلامه ووجود من هو أعلم منه بالحلال والحرام، وأسبق إسلاما وهجرة، ومعروف بالشجاعة والإقدام، كعبد الرحمن بن عوف رضي الله عن الجميع.

بل إن كثيرا من قادة السرايا والغزوات وحاملي لواء الجيش في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا أعلم الصحابة وأفقههم، مثل عبيدة بن الحارث بن المطلب، وعبد الله بن أُنَيس، ومَرْثَد بن أبي مَرْثَد الغَنَوِي، والمنذر بن عمرو، وأبَان بن سعيد، وسعد بن زيد الأشهلي رضي الله عنهم.

بل إننا نقرأ في العهد النبوي كذلك أسماء قادة مثل حمزة بن عبد المطلب، وسعد بن أبي وقاص، وعلي بن أبي طالب، ومصعب بن عمير، ولا نكاد نسمع بسرايا قادها أبو بكر الصديق، أو عمر بن الخطاب، أو عثمان بن عفان، رضي الله عن الجميع، مع تمام شجاعتهم وحكمتهم وقدرتهم وفضلهم، ومع حصول بعض الأخطاء من بعض الأمراء غيرهم في عدد من المعارك، فالمشغول لا يشغل، ومن سد ثغرا فقد كفى غيره سد هذا الثغر، ومن فرغ وسعه في شأن لم يكلف فعل جميع الشؤون، ومثل هذا يقال عن القضاة والولاة في العصر الأول.

وهذا يعني أن الأصل جهاد الكفار المحاربين والنكاية فيهم، والقيام بما أمر به الشرع من أمور تتعلق بالسياسة الشرعية، وأداء هذه الواجبات حسب الوسع، ولا يتوقف عن ذلك بزعم عدم المشاركة في أمر ليس كله صوابا وفيه مجال للخطأ، فإن توفر عالم مؤهل للفتيا في هذا الواقع لشجاعته وخبرته وحكمته.. فيسأل إذا أشكلت مسألة من المسائل، وإن لم يتوفر مثل ذلك فليتق المرء الله ما استطاع، ولا يترك أمر الشرع القطعي لأمر ظني محتمل، قال ابن تيمية: **"من أصول أهل السنة والجماعة الغزو مع كل بر وفاجر، فإن اللّه يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوام لا خلاق لهم، كما أخبر النبي صلى اللّه عليه وسلم؛ لأنه إذا لم يتفق الغزو إلا مع الأمراء الفجار، أو مع عسكر كثير الفجور، فأنه لابد من أحد أمرين: إما ترك الغزو معهم فيلزم من ذلك استيلاء الآخرين الذين هم أعظم ضررا في الدين والدنيا، وإما الغزو مع الأمير الفاجر فيحصل بذلك دفع الأفجرين، وإقامة أكثر شرائع الإسلام، وإن لم يمكن إقامة جميعها، فهذا هو الواجب في هذه الصورة وكل ما أشبهها، بل كثير من الغزو الحاصل بعد الخلفاء الراشدين لم يقع إلا على هذا الوجه"**[1].

ومما يذكر في هذا المجال أن علم رجل أو طائفة ببعض أمور الشرع لا يعني في كل الأحوال الأهلية للقيادة في أمور السياسة الشرعية النازلة، فنحن نشهد الآن أن علم الكثيرين

---

١ مجموع فتاوى ابن تيمية، ج٢٨، ص٥٠٧، ط مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.

بالواقع ممن لهم علاقة بالعلم الشرعي، لا يتعدى ما يعلمه أكثر العوام، من كلام حول قوة الأعداء ومكرهم، وضعفنا وتفرقنا.

بل إن حال بعضهم أسوأ من ذلك؛ حيث إن بعض من تلبس بالعلم وتقدم صفوف العمل السياسي لا يتعدى علمه بالواقع ترداد الأكاذيب التي يحكيها له رجال المخابرات الحربية، وضباط الأمن الوطني، وزعماء الأحزاب العلمانية، وسفراء ومبعوثو الدول الأجنبية، ومذيعو البرامج الفضائية، فيصير هذا الداعية سماعا للكذب وبوقا للباطل، وهو يظن نفسه عالما ببواطن الأمور، ومطلعا على دقائق التفاصيل، وفقيها في الواقع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لقد مرت على شباب الصحوة أياما لا يستطيع أكثرهم أن يأمر بمعروف أو أن ينهى عن منكر، أو أن يبين حقيقة الزندقة التي يتم نشرها في المجتمع، فضلا عن أن يبدي العداوة للطواغيت أو الولاية للمجاهدين، ولم يكن المانع الأكبر في ذلك سوى سياط التقريع والألسنة الحداد التي يضربه بها البعض صباح مساء، مزدريا شباب الصحوة، ناعتا لهم بالجهل، والتهور، والطيش، وعدم الحكمة، وسوء الموازنة بين المصالح والمفاسد، واستعجال النتائج، والافتئات على العلماء، واختلال المنهج.. إلخ هذه العبارات التي قتلت كثيرا من بقايا النخوة الإيمانية، وكرست انشغال شباب الصحوة بالوظيفة، والمنزل، وتحصيل الشهادة الأكاديمية...

بل ووصل الأمر إلى طي صفحات كتاب ضخم يروي مسيرة كثير من أبطال الصحوة الذين سقطوا في ستين عاما من الصراع بين الإسلام والجاهلية، فلا يكاد الكثير يذكرون هؤلاء الرواد إلا ويستخفون بعقلهم وتصورهم وتفكيرهم.

ثم كانت الصدمة الكبرى لما قام شباب يرفع كثير منهم شعارات علمانية وجاهلية بالنفخ في وجه الطاغوت، فإذا بملكه يتبدد سريعا سريعا، ويزول سلطانه، ويتبين الناس أنهم لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين، عند ذلك فوجئ شباب الصحوة بكثير ممن قرعهم

من قبل ووبخهم، يكيل المدح كيلا لهؤلاء الشباب العلماني، ويصفهم بأروع صفات البطولة والشهامة، ويسبغ عليهم نعوت الجهاد والشهادة، بل ويتكلف ادعاء أنه كان منهم ومعهم وساهم في نصرهم!!

وحقا فللغلبة سلطانها وبهرجها وزخرفها، وغدا عندما تنتصر جموع الصادقين سيُمحى كل ما ألصق بهم من سيئ النعوت والخلال، وتخلع عليهم حلل المحامد والفضائل، ولكنهم في الحقيقة لم يعبؤوا بما كيل لهم من باطل في بداية الطريق، ولن يغتروا بإذن الله بما سيقال فيهم من محامد عندما يأتي النصر المبين.

إن الجهل بحقيقة مفهوم العلم[1]، والاضطراب في مسائل تقدير المصالح والمفاسد، والغلو في بعض الدعاة، جعل الكثيرين يمرون على كثير جدا من آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا يحركون ساكنا قط؛ لأن نفوسهم استقرت على الإعراض عن كثير من العمل الذي تدعو إليه هذه الأدلة إلا بفتوى خاصة بكل فرد بعينه في كل حادثة على حدة!!.

فهل يتصور أن مئات الآيات والأحاديث والآثار المتعلقة بالجهاد يُعرَض عنها بشبهة عدم حاجة المجاهدين لنا!

وهل يتصور أن مئات الآيات والأحاديث والآثار المتعلقة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُعرَض عنها بزعم تقدير المصلحة والمفسدة!

---

١ العلم في الشرع قرين للخشية، وهو دليل زيادة الإيمان، وكثرة العلم تعني كثرة العمل، ولهذا نجد أن علم الصحابة والتابعين وتابعيهم أكثر بركة من علم غيرهم، رغم أن من بعدهم أكثر تصنيفا وجمعا وفتيا بل وحفظا لمتون العلم.

أما ما نراه من اشتغال بمسائل في أصل هيئات العبادات لم يسمع عنها السلف ولا الخلف، وكون العلم غاية في نفسه لإشباع النهم في المعرفة، واتخاذ العلم وسيلة للمماراة والمماحكة، فهذا دليل البعد عن منهج السلف، وليس هذا الكلام تهوينا من شأن طلب العلم، ولكنه توضيح لسبيله، فتنبه.

وهل يتصور أن مئات الآيات والأحاديث والآثار المتعلقة بالبراءة من الكافرين وبغضهم يُعرض عنها بافتراء أن البغض قلبي لا عملي!

وهل يتصور أن مئات الآيات والأحاديث والآثار المتعلقة بالأخوة الإيمانية يعرض عنها بتوهم هجر المبتدع!.

وهل يتصور أن مئات الآيات والأحاديث والآثار المتعلقة بوجوب البيان يعرض عنها بدعوى التدرج!.

وهل يتصور أن مئات الآيات والأحاديث والآثار المتعلقة بالاعتزال والهجرة يعرض عنها بتخيل تقديم نماذج من القدوة الحسنة!.

٦ – أولويات عمل الطليعة المتيقظة:

إن المهمة الصعبة المناطة بطلائع الخير من شباب الإسلام الذي استجاب لأمر الله جل وعلا فقام بالبيان الصادق تقتضي منه أن يرتب أولوياته حتى يسلك سبيل أقرب الوسائل التي تؤدي إلى أفضل النتائج؛ فالأعمار قصيرة والمهام عظيمة جليلة، فيا فوز من استطاع أن يسد ثغرا واسعا أهمله أكثر الناس.

– وإن أولى ما يجب الانشغال بتحقيقه ودعوة الناس إليه والعمل على التمكين له في الأرض هو توحيد الله عز وجل، والكفر بالطاغوت، وإظهار التباين التام بين الإسلام والكفر، والعداوة المتأصلة المتجذرة بينهما، والبراءة من الكفر وأهله وسبيله ومنهجه؛ فلا مجال لغير العداوة التامة الصريحة مع كل دين سوى الإسلام؛ كدين الوطنية، والقومية، والديمقراطية، والاشتراكية، والرأسمالية، والعلمانية، والمدنية، والجمهورية.

فلا بد إذًا من إعلان العداوة الصارخة لكل نظام جاهلي طاغوتي يحكم بلاد المسلمين، ولا بد من الجهر بالكفر به، وهذا حتم لازم لا فكاك عنه ولا مناص منه، رضي من رضي وسخط من سخط.

– وإن العناية بتأكيد معاني قدرة الله جل وعلا الشاملة، وقهره التام، وملكه الواسع، وعلمه المحيط، وحكمته البالغة، لهي ضرورة ملحة لاستكمال المسيرة المباركة.

– وإن التلبس بروح الصراع، واستحضار فصول المعركة، واستبصار وسائل القوة، والتبصر بكيد العدو، لهو الحال الذي ينبغي أن تكون عليه طلائع المد الإسلامي.

– وإن العمل على إعداد الشباب المؤمن، وتبصيره بالطريق الصحيح، وإطلاعه على حقيقة الواقع، وإشراكه في الأعمال الجادة، واستخراج طاقاته النافعة الكامنة، يوصلنا للغايات السامية من أقرب الطرق وأنجحها.

– وإن نفض غبار الكسل واللامبالاة والتحايل والتلكؤ، واستنشاق عبير المسارعة والمسابقة والمبادرة وتحمل المسئولية، أساس مهم للحركة التصحيحية التي تريد العودة إلى سبيل الله المستقيم.

– ولا ننكر أن من الخير العمل على مساعدة عموم المحتاجين، وبناء المساجد، وخدمة المسلمين، والسعي في مصالحهم، والمشاركة في الجمعيات الخيرية، والأنشطة الاجتماعية، والبرامج التربوية المنضبطة، وإعانة الجماعات الإسلامية المتعددة على سد ثغور الإسلام التي يقفون عليها، ومساعدتهم على الاستمساك بالدين وتصحيح المسيرة، ولكن لا بد أن ننتبه إلى أمور؛ منها:

أ– أن الانشغال بهذه الأمور ينبغي أن يكون بقدر لا يتجاوز ما هو أولى وأهم كالدعوة إلى التوحيد وإلى نبذ الشرك وأهله.

ب– أن هذه الأعمال الخيرية السابق ذكرها ينشط لها كثير من الناس، ولكن مواجهة إجرام وتضليل العلمانيين واليهود والنصارى لا يصمد لها أكثر الناس.

ت– أن العمل العام الذي يتعلق بمعاملات مالية أخذا وإعطاء تكثر في عصرنا هذا حوله الشبهات والأقاويل، وفي أحايين كثيرة يضعف التأثير الدعوي لمن سلكوه، فينبغي التنبه

لهذا الأثر والحذر من المزالق المتعلقة به.

٧- تقديم الإسلام على متاع الدنيا:

وهذا ليس مجرد كلمة تقال وشعار يرفع، بل لا بد من الصدق في ذلك، والجد في العمل به، واليقظة للمسالك الشيطانية التي تقف عقبة في وجه ذلك.

إن من المؤلم حقا أن جيل الصحوة علق أملا كبيرا على فلذات أكبادهم من أبناء يعدونهم ويهيئونهم لعظائم الأمور، وظلوا يرقبون هذا النشء وهو يترعرع بين حفظ القرآن، والمحافظة على الأذكار، وتعلم الآداب، والترنم بالأناشيد، والتزيي بلباس الصالحين...، ثم فجأة إذا بكثير كثير من جيل الصحوة يصرخ وهذا النبت الذي ظنوا أنهم قاموا على شأنه واعتنوا به، تحصده أيد آثمة، ويرتمي في أحضان أعدائه، ويتمرد على أهله وذويه!!

ثم يتساءل المتسائل: كيف هذا وقد حفظوا على أيدينا كتاب الله؟ كيف هذا وقد هيأنا لهم ما لم يهيئه لنا أهلونا؟ كيف وكيف؟

ونسوا أنهم ألقوا بهم في خضم مجتمع يعلوه الفساد والإفساد، ولم يفكروا يوما ما في الهجرة منه، أو الانحياز عنه، أو الانزواء في أطرافه.

ونسوا أنهم قدموهم لقمة سائغة لبيئة تعليمية فاسدة؛ بدءا من مناهج التعليم، مرورا بالمعلمين، وصولا إلى الصحبة الدراسية.

ونسوا خدع زخارف الدنيا، فلهث كثير منهم وراء أن يخرج أبناؤهم أطباء وصيادلة ومهندسين وضباط ومترجمين ومحاسبين وتربويين، متجاهلين أن الولوج في جل هذه المجالات يبعد الكثيرين عن العلم والدعوة والعبادة، ويشغل كثيرا من وقت المتلقي، ويأخذ حيزا كبيرا من ذهنه، وظنوا أن زعمهم أنهم يسدون ثغرا في تلك المجالات نافع لهم، وكأن الثغور الكبرى المتعلقة بتعلم التوحيد وتعليمه والدعوة إليه والجهاد في سبيله، قد وجدت من يسدها!!

إننا بحاجة ماسة إلى شباب يفرغ جل وقته للعمل للإسلام، ولا يعطي البحث عن قوته وقوت عياله إلا أقل القليل من وقته؛ فيكون العمل للإسلام هو الأصل وطلب الرزق هو الفرع، فعن أبي عمران التجيبي قال: «**غزونا من المدينة نريد القسطنطينية، وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد، والروم ملصقو ظهورهم بحائط المدينة، فحمل رجل على العدو، فقال الناس: مه مه، لا إله إلا الله، يلقي بيديه إلى التهلكة. فقال أبو أيوب: إنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار، لما نصر الله نبيه وأظهر الإسلام قلنا: هلم نقيم في أموالنا ونصلحها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾** (سورة البقرة: آية ١٩٥)، **فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة أن نقيم في أموالنا ونصلحها وندع الجهاد. قال أبو عمران: فلم يزل أبو أيوب يجاهد في سبيل الله حتى دفن بالقسطنطينية**» رواه أبو داود والترمذي.

إن التضحية بكثير من متع المال، والنفس، والأهل، والصحبة، والوطن، والجاه، والترف، والصحة..، ليس بالأمر الهين، ولكنه أمر جد ضروري لاستكمال المسيرة بخطى ثابتة لا تزعزعها الحوادث والخطوب.

٨- عدم الركون على نشاط الدعاة أو التجمعات القائمة أو القادمة:

وهذا سبيل إلى الاستفادة القصوى من الطاقات الكامنة في صدور كثير من محبي نصرة الشريعة؛ فجهد هذا أو ذاك لا يغني عن كل جهد متاح لدينا، ومن عمل صالحا فجزاؤه لنفسه لا لغيره، قال تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ﴾ (سورة فصلت: آية ٤٦).

والكفاية لم تقم بعد، والطريق طويل، ومكائد الأعداء على شتى مذاهبهم ومللهم متواصلة، وحربهم للإسلام وأهله شرسة، قال تعالى: ﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ (سورة إبراهيم: آية ٤٦).

ولا تكفي نظرة الإعجاب لهذا المشروع، ولا الثناء على ذاك العمل، ولا التأييد لتلك الفكرة؛ بل لا بد من عمل شاق يبذل فيه كل منا وسعه وجهده وعصارة خبرته وطاقته، ليؤدي دورا حقيقيا يستطيع من خلاله أن يقدم أفضل ما يستطيع، عسى أن نكون ممن قال الله عز وجل عنهم: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾ (سورة الإسراء: آية ١٩).

٩ – التنبه لخطورة الانتقال من تعصب للأحزاب التي انحرفت، إلى تعصب جديد للاختيارات الاجتهادية العملية التي تتبناها الطليعة المتيقظة:

وهذه وسيلة مهمة في السير على خطى ثابتة، لا تعصف بها العصبيات العمية، ولا الرؤى الشاذة، ولا الاختيارات غير المسددة؛ إذ سيسود عند ذلك التشاور، والتناصح، والتواد، والتصافح، والتراجع عند وجود أسبابه، فنتجنب ما أخذناه على غيرنا من تقليد أعمى، وسمع وطاعة مطلقة، وترديد لتبريرات متهافتة.

١٠– الاستزادة من زاد التقوى، ومراقبة سلوك القلب والبدن، والمسارعة في التقرب إلى الله جل وعلا، وخشية الله في السر والعلن، والتخلق بجميل الأخلاق:

وهذا أساس ضروري للمسلمين عامة، ولمن رزقه الله زيادة حب لهذا الدين خاصة، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴾ (سورة آل عمران: الآيتان ١٦– ١٧)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس**» رواه مسلم.

وإن الانشغال بالغيبة والنميمة، والطعن في الفصائل الدعوية المتعددة، لمزلق خطر، قل من ينتبه له، ويحتاط من جهته، نعم لا بد من الإنكار على البدع المستحدثة لا سيما العقدية منها التي تخلط بحسن ظن بين الإسلام والجاهلية، ولا بد كذلك من التدبر في أنواع

الزلل التي تلبسوا بها، ولكن قل من يحسن الفصل بين ما كان لله وما كان للنفس عند الحديث عن إخوانه المخالفين، والله المستعان.

المبحث الثاني

تذكرة مختصرة بأربعين وسيلة من وسائل السياسة الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة

مقدمة عن علاقة الوسائل النبوية في التغيير بمراحل تشريع الجهاد:

إن محاولة استخراج الوسائل النبوية في التعامل مع الواقع، سواء كانت تلك الوسائل مستمدة من الفترة المكية أو المدنية، يتعلق بها أمور لا بد من إيضاحها حتى لا تشتبه الأحكام:

الأمر الأول: أن بعض هذه الوسائل وإن كانت من السيرة النبوية إلا أنها منسوخة: فهي لا تجوز عند القدرة التامة؛ مثل الدخول في جوار الكافر؛ لأن الأمر الشرعي هو قتال الكافرين كافة، لا ترك قتالهم، فضلا عن الدخول في جوارهم، قال تعالى: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ (سورة التوبة: آية ٢٩).

وهذه الآية من الآيات التي نسخت كثيرا من الأحكام التي كانت قبلها، مثل الأمر بالعفو والصفح في قوله تعالى: ﴿فَٱعْفُواْ وَٱصْفَحُواْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ (سورة البقرة: آية ١٠٩)، وعدم مقاتلة من لم يقاتلنا في قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْاْ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ (سورة النساء: آية ٩٠).

ولكن الأمر بقتال الكافرين كافة ينطبق عليه ما ينطبق على كثير من الأمور الشرعية من سقوط وجوب الفعل عند وجود العذر والضرورة المقتضية لذلك، قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ

﴿ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (سورة البقرة: آية ٢٨٦)، وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (سورة الطلاق: آية ٧)، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ﴾ (سورة الحج: آية ٧٨)، وقال تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ (سورة التغابن: آية ١٦)، وقال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (سورة المائدة: آية ٣)، وقال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (سورة البقرة: آية ١٧٣)، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ﴾ (سورة الأنعام: آية ١١٩).

فقد يسقط وجوب جهاد الطلب عن البعض، ولكن القاعدة الفقهية هي أن الميسور لا يسقط بالمعسور، والمقدور عليه لا يسقط بسقوط المعجوز عنه، وما لا يدرك كله لا يترك كله، وهي قواعد مستنبطة من الأدلة التي سبقت ومن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه»** متفق عليه.

فسقوط وجوب الجهاد مثلا على غير القادر لا يعني سقوط نصرة المستضعفين، وتبليغ الدعوة، وإغاظة الكافرين المحاربين والنكاية فيهم، فيتخير المرء ما استطاع من وسائل تحقق هذه الغاية، على اختلاف في تقدير استخدام كل وسيلة حسب مقدار القدرة والعجز؛ فمثلا معاهدة الكافر أولى من الدخول في جواره، فلا ينتقل من معاهدته إلى الدخول في جواره إلى لحاجة أشد وأولى.

وأولى الوسائل التي ينتقل إليها تكون غالبا فيما علمنا أصل مشروعيته في مرحلة من مراحل التشريع؛ لأن هذا يدل على أنه يمكن أن تتحقق به مصالح وتدرأ به مفاسد دون إخلال بأصول من الدين أعظم منها.

وإن الإقدام عند الضرورة الشرعية على فعل أمر أجازته الشريعة، ليس من باب التنازلات الذميمة، والمداهنات في الدين، بل هذا إعمال لنصوص الشرع الشريف، أما كون البعض يستخدم نفس هذه الأدلة في تقديم التنازلات الذميمة، فهذا ينكر عليه تلاعبه بنصوص الشريعة، ولكنه لا يدفعنا إلى إغفال أحكام الشرع المنضبطة؛ فليس النطق بالكفر عند الإكراه المعتبر شرعا، كمثل النطق بالكفر بدعوى ضرورة الحصول على وظيفة حكومية! فالأول مسلم؛ لأنه مكره، والثاني كافر ولا تنفعه دعوى الإكراه.

الأمر الثاني: أن هذا قد يفهم منه القول بعدم نسخ مراحل الجهاد السابقة على قتال الكافرين كافة:

وهذا فهم خاطئ فقد نسخت المراحل السابقة على مرحلة جهاد المشركين كافة، وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، ويمكن مراجعة بحث مفيد في ذلك للشيخ عبد الآخر حماد، اسمه **"مراحل تشريع الجهاد"**، وهو متوفر على الشبكة العنكبوتية، فقد قال: **"وقد نص أهل العلم من السلف ومن بعدهم على أن المرحلة الأخيرة ناسخة لما قبلها من المراحل، قال الإمام ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾** (سورة البقرة: آية ١٠٩)**: (فنسخ الله جل ثناؤه العفو عنهم والصفح بفرض قتالهم حتى تكون كلمتهم وكلمة المؤمنين واحدة أو يؤدوا الجزية عن يد صغارا). ثم نقل رحمه الله القول بالنسخ عن ابن عباس وقتادة والربيع بن أنس"**[1].

وقد بين بحث الشيخ عبد الآخر حماد بعض الفرق بين العمل بالعفو والصفح وعدم قتال من لم يقاتلنا، وبين دعوى أن هذه الأحكام غير منسوخة، ومن الفروق المهمة في ذلك أن هذا كان واجبا والجهاد العام كان محرما، فلو قلنا بعدم النسخ لعاد الحكم كذلك، وهذا لا

---

١ مراحل تشريع الجهاد، للشيخ عبد الآخر حماد، نشره موقع منبر التوحيد والجهاد على الشبكة العنكبوتية، ص٤.

يمكن القول به، بل قد ننفي وجوب الجهاد العام على غير القادر ولكن هذا لا ينفي بقاء مشروعيته أو استحبابه أو جوازه لمن رأى أن يقدم عليه، فقد دلت النصوص الشرعية على: **"أن غير القادر إن تكلف الجهاد فجاهد فلا شيء عليه حتى لو أدى ذلك إلى قتله وعدم تحقيق الظفر على الأعداء، متى كان في ذلك مصلحة شرعية؛ كإحداث نكاية في العدو أو بث للرعب في قلوبهم"**[1].

فليس هذا من باب العمل بالمنسوخ، بل هو من باب الضرورات والحاجات، تمامًا مثل أكل كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطير، فالأصل أن هذا محرم، ورد تحريمه بعد أن لم يكن محرمًا، فإن اضطر إنسان لأكل بعض هذه السباع والطيور فسيأكل منها على قدر الضرورة، وليس هذا من باب رفع الحكم الناسخ للإباحة، بل هو من باب الضرورة.

وهذا فرق مهم بين الأمرين من تأمله استطاع أن يدرك كثيرا من أمور الواقع، وكثيرا من الرؤى المتعلقة بتغيير الواقع، واستطاع كذلك أن يفهم نصوص الشرع فهما سليما بعيدا عن تقعرات وتكلفات بعض المعاصرين.

الأمر الثالث: أن تفصيل الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الوسائل له موطن آخر:

فالغرض من هذا الاستعراض هو التذكير بهذه الوسائل؛ حيث ظن البعض أن طرق العمل للتمكين لشرع الله جل وعلا مسدودة، مع أن المرء لو صدق الله عز وجل فلن يعدم ثغرا من ثغور الإسلام يقوم عليه، فقمت بتعداد هذه الوسائل استنهاضا للهمم، وقد يحتاج المرء عند سلوك بعض هذه الوسائل إلى تعلم بعض الأحكام الشرعية أو إلى النظر في حقيقة الواقع الذي يعيشه، وهذا من البصيرة التي أُمرنا بالعمل بها، ولتعلم تفاصيل هذه الأحكام مواطن أخر لن يعدم من طلبها في كتب الفقه والسيرة والسياسة الشرعية.

---

١ السابق، ص٢٩ بتصرف.

– تعداد أربعين وسيلة من وسائل السياسة الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة:

١– الدعاء: وقد ذكر الله تعالى قول أحد أنبيائه المكرمين في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي بِمَا كَذَّبُونِ ﴿٣٩﴾ قَالَ عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّيۡحَةُ بِٱلۡحَقِّ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ غُثَآءٗۚ فَبُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (سورة المؤمنون: الآيات ٣٩– ٤١).

ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأحزاب فقال: «**اللهم منزل الكتاب سريع الحساب اهزم الأحزاب، اللهم اهزمهم وزلزلهم**» متفق عليه.

ومن ذلك الدعاء بالهداية لمن يستقوي المسلمون بإيمانهم؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «**قدم الطفيل وأصحابه، فقالوا: يا رسول الله، إن دوسا قد كفرت وأبت، فادع الله عليها. فقيل: هلكت دوس، فقال: اللهم اهد دوسا وائت بهم**» متفق عليه.

٢– الدعوة إلى الله جل وعلا: قال تعالى: ﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ (سورة يوسف: آية ١٠٨).

ولتبليغ الدعوة وسائل عديدة؛ منها الجهر بالدعوة أو الإسرار بها حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة، فقد ذكر الله جل وعلا قول نوح عليه السلام: ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا ﴿٨﴾ ثُمَّ إِنِّيٓ أَعۡلَنتُ لَهُمۡ وَأَسۡرَرۡتُ لَهُمۡ إِسۡرَارٗا ﴾ (سورة نوح: الآيتان ٨– ٩).

فللجهر بالدعوة حينه وأساليبه، وللإسرار بها ونشرها خفية بين المجتمع حينه وأساليبه واحتياطاته، وللجهر بالدعوة أفراده وبيئته، وللإسرار بها أفراده وبيئته، فهذه أمور قد تختلف باختلاف الزمان، والمكان، والأشخاص، والقضايا المطروحة للدعوة، وشخصية الداعية، والحكيم من استطاع أن يقدر في كل حين مقدار حاجته من جهر أو إسرار بالدعوة، ولكنه

إذا اختار الإسرار فهذا لا يعني المداهنة في الدين، والرضا عن الكافرين، وعداوة الموحدين، والتزيي بزي الظالمين.

وينبغي للدعاة أن يصبروا ويصابروا في تبليغ الدعوة، متأسين بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني، فقال: إن الله عز وجل قد سمع قول قومك لك وما ردوا عليك، وقد بعث إليك ملك الجبال لتأمره بما شئت فيهم، قال: فناداني ملك الجبال وسلم علي. ثم قال: يا محمد إن الله قد سمع قول قومك لك، وأنا ملك الجبال، وقد بعثني ربك إليك لتأمرني بأمرك فما شئت؛ إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئا**» متفق عليه.

٣- عدم إهمال استقطاب الضعفاء والمضطهدين: فقد ذكر الله جل وعلا قول يوسف عليه السلام: ﴿**يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ٣٩ مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ**﴾ (سورة يوسف: الآيتان ٣٩- ٤٠)، وذكر الله عز وجل اعتراض قوم نوح في قوله تعالى: ﴿**وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ**﴾ (سورة هود: آية ٢٧)، وفي حوار أبي سفيان مع هرقل، قال هرقل: «**وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم فذكرت أن ضعفاؤهم اتبعوه، وهم أتباع الرسل**» متفق عليه.

ونخص من هؤلاء الضعفاء الطبقة الشريفة منهم؛ الذين قد لا يؤبه لهم في قومهم، ولهم نفوس أبية كريمة وفطر سليمة، فهم من أقرب الناس للحق والخير، قال صلى الله عليه وسلم: «**الناس معادن كمعادن الفضة والذهب؛ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**» متفق عليه.

٤- عرض الدعوة على الزعماء والوجهاء وإرسال الرسائل للملوك والزعماء: عن سعيد عن قتادة عن أنس: «**أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى، وإلى قيصر، وإلى النجاشي، وإلى كل جبار، يدعوهم إلى الله تعالى**» رواه مسلم.

قال المباركفوري: "**قال الزهري: وكان ممن يسمى لنا من القبائل الذين أتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودعاهم وعرض نفسه عليهم: بنو عامر بن صَعْصَعَة، ومُحَارب بن خَصَفَة، وفزارة، وغسان، ومرة، وحنيفة، وسليم، وعَبْس، وبنو نصر، وبنو البَكَّاء، وكندة، وكلب، والحارث بن كعب، وعُذْرَة، والحضارمة، فلم يستجب منهم أحد. وهذه القبائل التي سماها الزهري لم يكن عرض الإسلام عليها في سنة واحدة ولا في موسم واحد، بل إنما كان ما بين السنة الرابعة من النبوة إلى آخر موسم قبل الهجرة. ولا يمكن تسمية سنة معينة لعرض الإسلام على قبيلة معينة، ولكن الأكثر كان في السنة العاشرة**"[١].

٥- إرسال السفراء والنقباء لتعليم الناس:

بعد بيعة العقبة الأولى أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم مع أهل المدينة مصعب بن عمير لينشر الدعوة في المدينة، فعن البراء رضي الله عنه قال: «**أول من قدم علينا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مصعب بن عمير وابن أم مكتوم فجعلا يقرئاننا القرآن**» رواه البخاري.

وبعد بيعة العقبة الثانية اختار الرسول صلى الله عليه وسلم من الأوس والخزرج نقباء على أقوامهم مسئولون عن إقامة ما جاء في البيعة، فعن كعب بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أخرجوا إلي منكم أثني عشر نقيبا يكونون على قومهم، فأخرجوا منهم اثني عشر نقيبا، منهم تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس**» رواه أحمد.

٦- استغلال المناصب في الدعوة: ذكر الله تعالى قصة يوسف عليه السلام، ومن

---

١ الرحيق المختوم، للمباركفوري، ص١١٧، دار الهلال، بيروت.

ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة يوسف: الآيتان ٥٥- ٥٦).

ولا بد من التأكيد هنا على أن المناصب منها ما يجوز العمل فيها، ومنها ما لا يجوز العمل فيها، ويوسف عليه السلام عمِل فيما كان مشروعا له ولم يفرط في دينه، بل كان رسولا جاء أهل مصر بالبينات، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُم بِهِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ اللَّهُ مِن بَعْدِهِ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ﴾ (سورة غافر: آية ٣٤)، فليحذر المرء أن يبيع دينه بعرض من الدنيا زائل.

٧- **الأخوة الإيمانية:** إن توثيق أواصر الأخوة الإيمانية أمر مهم في مسيرة العمل الإسلامي، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (سورة الحجرات: آية ١٠)، والأخوة في الإسلام تدفع لكثير من الخير كالتعاون مع المسلمين، والتشاور فيما بينهم، والاستنصار بهم، قال تعالى: ﴿وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (سورة الأنفال: آية ٧٢).

٨- **التحريض على القتال:** وهذه مهمة من أشرف المهام؛ حيث يستطيع المرء أن يدل أمما غيره على الخير فيجمع بين فضل جهاده وفضل جهاد غيره، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ (سورة الأنفال: آية ٦٥)، وقال تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى اللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ۚ وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ (سورة النساء: آية ٨٤).

٩- النفقة في سبيل الله: قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾ (سورة محمد: آية ٣٨)، وقال جل وعلا: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (سورة الحديد: آية ١٠)، وقال سبحانه و تعالى: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (سورة التوبة: آية ٤١).

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أنفق زوجين في سبيل الله دعاه خزنة الجنة، كل خزنة باب: أي فل هلم» متفق عليه.

١٠- تجهيز المجاهدين: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازيا في سبيل الله بخير فقد غزا» متفق عليه.

١١- نية الجهاد: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من مات ولم يغز، ولم يحدث به نفسه، مات على شعبة من نفاق» رواه مسلم.

١٢- الإعداد: قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (سورة الأنفال: آية ٦٠)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي» رواه مسلم.

١٣- إفساد منافع الكفار المحاربين: الأصل هو محاولة الانتفاع بمال الكافر المحارب،

ولكن عند العجز عن ذلك، ووجود مصلحة في إفساد هذه المنافع، فإنها تتلف، قال الله عز وجل: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (سورة الحشر: آية ٥)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «حرق النبي صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير» رواه البخاري.

١٤- قطع التموين عن العدو: ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ثمامة بن أثال: «لما قدم مكة، قال له قائل: أصبوت، فقال: لا، ولكني أسلمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا والله لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم» متفق عليه.

١٥- المبادرة إلى الذود عن الإسلام وإن قل النصير: قال تعالى: ﴿فَقَٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ (سورة النساء: آية ٨٤).

وفي حديث أبي بصير في صلح الحديبية: «خرج حتى أتى سيف البحر، قال: وينفلت منهم أبو جندل بن سهيل، فلحق بأبي بصير، فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله ما يسمعون بعير خرجت لقريش إلى الشأم إلا اعترضوا لها، فقتلوهم، وأخذوا أموالهم، فأرسلت قريش إلى النبي صلى الله عليه وسلم، تناشده بالله والرحم لما أرسل فمن أتاه فهو آمن، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليهم» رواه البخاري.

وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «خرجت قبل أن يؤذن بالأولى وكانت لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم ترعى بذي قرد، فلقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف، فقال: أخذت لقاح رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: من أخذها؟ قال:

غطفان، قال: فصرخت ثلاث صرخات يا صباحاه، قال: فأسمعت ما بين لابتي المدينة، ثم اندفعت على وجهي حتى أدركتهم بذي قَرَد، وقد أخذوا يسقون من الماء، فجعلت أرميهم بنبلي، وكنت راميا، وأقول:

أنا ابن الأكوع

واليوم يوم الرضع

فأرتجز، حتى استنقذت اللقاح منهم، واستلبت منهم ثلاثين بردة» متفق عليه.

١٦- مباغتة الكفار المحاربين: قال كعب بن مالك رضي الله عنه: «لم أتخلف عن الرسول صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها إلا في غزوة تبوك، غير أني تخلفت عن غزوة بدر، ولم يعاتب أحد تخلف عنها، إنما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد عير قريش، حتى جمع الله بينهم وبين عدوهم على غير معاد» رواه البخاري، وعن نافع قال: «أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم غَارُّونَ، وأنعامهم تُسْقَى على الماء» رواه مسلم.

١٧- اغتيال أئمة الكفر المحاربين: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لكعب بن الأشرف فإنه قد آذى الله ورسوله. فقال محمد بن مسلمة: يا رسول الله أتحب أن أقتله؟ قال: نعم. قال: ائذن لي فلأقل، قال: قل. فأتاه فقال له، وذكر ما بينهما، وقال: إن هذا الرجل قد أراد صدقة وقد عنانا. فلما سمعه قال: وأيضا والله لتملنه. قال: إنا قد اتبعناه الآن ونكره أن ندعه حتى ننظر إلى أي شيء يصير أمره، قال: وقد أردت أن تسلفني سلفا، قال: فما ترهنني؟ قال: ما تريد. قال ترهنني نساءكم، قال: أنت أجمل العرب، أنرهنك نساءنا؟ قال له: ترهنوني أولادكم. قال: يسب ابن أحدنا فيقال: رهن في وسقين من تمر. ولكن نرهنك اللأمة -يعني السلاح-، قال: فنعم. وواعده أن يأتيه بالحارث وأبي

عبس بن جبر وعباد بن بشر، قال: فجاؤوا فدعوه ليلا، فنزل إليهم..، قالت له امرأته: إني لأسمع صوتا كأنه صوت دم، قال: إنما هذا محمد بن مسلمة ورضيعه وأبو نائلة، إن الكريم لو دعي إلى طعنة ليلا لأجاب. قال محمد: إني إذا جاء فسوف أمد يدي إلى رأسه، فإذا استمكنت منه فدونكم، قال: فلما نزل نزل وهو متوشح، فقالوا: نجد منك ريح الطيب، قال: نعم، تحتي فلانة هي أعطر نساء العرب. قال: فتأذن لي أن أشم منه، قال: نعم، فشم. فتناول فشم، ثم قال: أتأذن لي أن أعود، قال: فاستمكن من رأسه، ثم قال: دونكم. قال: فقتلوه» متفق عليه.

١٨- قتال المشركين المحاربين في كثير من الأماكن: قال تعالى: ﴿وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۚ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (سورة البقرة: آية ١٩١).

١٩- الصبر والمصابرة: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل عمران: آية ٢٠٠)، وقال جل وعلا: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ (سورة البقرة: آية ٤٥).

وعن خباب بن الأرت رضي الله عنه قال: «شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوسد بردة له في ظل الكعبة، قلنا له: ألا تستنصر لنا؟ ألا تدعو الله لنا؟ قال: كان الرجل فيمن قبلكم يحفر له في الأرض فيجعل فيه، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه، فيشق باثنتين، وما يصده ذلك عن دينه. ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه من عظم أو عصب، وما يصده ذلك عن دينه، والله ليتمن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله أو الذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون» رواه البخاري.

٢٠- **جمع الأخبار**: قال الله تعالى ﴿وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ﴿٢٠﴾ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَا۟ذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّى بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ إِنِّى وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَىْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النمل: الآيات ٢٠- ٢٣).

عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، قال: «لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الأحزاب، وأخذتنا ريح شديدة وقر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ألا رجل يأتيني بخبر القوم جعله الله معي يوم القيامة؟ فسكتنا فلم يجبه منا أحد..، فقال: قم يا حذيفة فأتنا بخبر القوم. فلم أجد بدا إذ دعاني باسمي أن أقوم، قال: اذهب فأتني بخبر القوم ولا تذعرهم علي. فلما وليت من عنده جعلت كأنما أمشي في حمام، حتى أتيتهم، فرأيت أبا سفيان يصلي ظهره بالنار، فوضعت سهما في كبد القوس، فأردت أن أرميه، فذكرت قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ولا تذعرهم علي. ولو رميته لأصبته، فرجعت وأنا أمشي في مثل الحمام، فلما أتيته فأخبرته بخبر القوم وفرغت قررت، فألبسني رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضل عباءة كانت عليه، يصلي فيها» رواه مسلم.

٢١- **الحذر من كيد الكفار**: قال الله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ (سورة النساء: آية ٧١)، وقال جل وعلا: ﴿وَخُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ (سورة النساء: آية ١٠٢)، وقال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ﴾ (سورة الأنفال: آية ٥٨)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين» متفق عليه.

٢٢- خداع الكفار: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الحرب خدعة» متفق عليه.

٢٣- إغاظة الكفار: قال تعالى: ﴿وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة التوبة: آية ١٢٠).

وذكر تعالى قصة إبراهيم عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ (سورة الأنبياء: الآيتان ٥٧- ٥٨).

٢٤- السخرية من الكافرين: قال تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ (سورة هود: آية ٣٨).

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «اهجوا قريشا فإنه أشد عليها من رشق بالنبل. فأرسل إلى ابن رواحة، فقال: اهجهم. فهجاهم فلم يرض، فأرسل إلى كعب بن مالك، ثم أرسل إلى حسان بن ثابت، فلما دخل عليه، قال حسان: قد آن لكم أن ترسلوا إلى هذا الأسد الضارب بِذَنَبِهِ، ثم أَدْلَعَ لسانه فجعل يحركه، فقال: والذي بعثك بالحق لأَفْرِيَنَّهُمْ بلساني فري الأديم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تعجل فإن أبا بكر أعلم قريش بأنسابها، وإن لي فيهم نسبا، حتى يُلَخِّصَ لك نسبي. فأتاه حسان، ثم رجع فقال: يا رسول الله قد لخص لي نسبك، والذي بعثك بالحق لأَسُلَّنَّكَ منهم كما تسل الشعرة من العجين. قالت عائشة: فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لحسان: إن روح القدس لا يزال يؤيدك

ما نافحت عن الله ورسوله. وقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: هجاهم حسان فشفى واشتفى» رواه مسلم.

٢٥- الصدع بالحق، والصدع بالبراءة من الباطل: قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ (سورة الممتحنة: آية ٤)، وقال تعالى عن قصة شعيب عليه السلام: ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا﴾ (سورة الأعراف: آية ٨٩).

٢٦- الجهر أمام الكافرين بما يكرهونه من الحق: قال أبو ذر رضي الله عنه: «دخلت معه على النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت له: اعرض عليّ الإسلام، فعرضه، فأسلمت مكاني، فقال لي: يا أبا ذر، اكتم هذا الأمر، وارجع إلى بلدك، فإذا بلغك ظهورنا فأقبل، فقلت: والذي بعثك بالحق لأصرخن بها بين أظهرهم، فجاء إلى المسجد، وقريش فيه، فقال: يا معشر قريش، إني أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، فقالوا: قوموا إلى هذا الصابئ، فقاموا، فضربت لأموت، فأدركني العباس، فأكب عليّ، ثم أقبل عليهم فقال: ويلكم تقتلون رجلًا من غفار؟ ومتجركم وممركم على غفار، فأقلعوا عني، فلما أن أصبحت الغد، رجعت، فقلت مثل ما قلت بالأمس، فقالوا: قوموا إلى هذا الصابئ، فصنع بي مثل ما صنع بالأمس، وأدركني العباس، فأكب عليّ وقال مثل مقالته بالأمس» رواه البخاري.

٢٧- الجهر بالحق وإن ظن البعض أن إظهاره مفسدة: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد رأيتني في الحجر، وقريش تسألني عن مسراي، فسألتني عن أشياء من بيت المقدس لم أُثْبِتْهَا. فَكُرِبْتُ كُرْبَةً ما كربت مثله قط، قال: فرفعه الله لي أنظر إليه، ما يسألوني عن شيء إلا أنبأتهم به» رواه مسلم.

٢٨- **تخويف الكفار**: قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (سورة الأنفال: آية ٦٠).

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ (سورة النمل: الآيتان ٣٦- ٣٧).

وقال جل وعلا: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا ۖ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۚ وَبِئْسَ مَثْوَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (سورة آل عمران: آية ١٥١).

٢٩- **الفرح بنصر الله في انتصار الكفار على من هم أشد منهم كفرا**: قال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (سورة الروم: الآيات ١- ٥).

٣٠- **عدم التأسف لهلاك الكافرين**: ذكر الله تعالى حال شعيب عليه السلام بعد هلاك كفار قومه في قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ ۖ فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ (سورة الأعراف: آية ٩٣).

وأمر الله نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بعدم الأسى على الكافرين، فقال جل وعلا:

﴿وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا ۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (سورة المائدة: آية ٦٨).

وأمر الله نبيه موسى عليه السلام بعدم الأسى على القوم الفاسقين، فقال تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً ۛ يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۗ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ (سورة المائدة: آية ٢٦).

٣١- تفتيت صف الكفار: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «جاء الحارث الغطفاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا محمد، شاطرنا تمر المدينة، قال: حتى استأمر السعود، فبعث إلى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وسعد بن الربيع وسعد بن خيثمة وسعد بن مسعود رحمهم الله، فقال: إني قد علمت أن العرب قد رمتكم عن قوس واحدة، وأن الحارث يسألكم أن تشاطروه تمر المدينة، فإن أردتم أن تدفعوا إليه عامكم هذا، حتى تنظروا في أمركم بعد. قالوا: يا رسول الله، أوحي من السماء فالتسليم لأمر الله، أو عن رأيك أو هواك فرأينا تبع لهواك ورأيك، فإن كنت إنما تريد الإبقاء علينا فوالله لقد رأيتنا وإياهم على سواء ما ينالون منا تمرة إلا بشرى أو قرى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو ذا تسمعون ما يقولون» رواه الطبراني في المعجم الكبير.

٣٢- الاستفادة من إسلام نبلاء القوم: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر» رواه البخاري.

٣٣- إعطاء المؤلفة قلوبهم: قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (سورة التوبة: آية ٦٠)، قال السعدي في

تفسير هذه الآية: **"المؤلف قلبه: هو السيد المطاع في قومه، ممن يرجى إسلامه، أو يخشى شره، أو يرجى بعطيته قوة إيمانه، أو إسلام نظيره، أو جبايتها ممن لا يعطيها، فيعطى ما يحصل به التأليف والمصلحة"**[1].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: **«لما كان يوم حنين آثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في القسمة، فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل، وأعطى عيينة مثل ذلك، وأعطى أناسا من أشراف العرب وآثرهم يومئذ في القسمة»** متفق عليه.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: **«بعث علي رضي الله عنه، وهو باليمن بِذَهَبة في تربتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أربعة نفر: الأقرع بن حابس الحنظلي، وعيينة بن بدر الفزاري، وعلقمة بن عُلاثة العامري، ثم أحد بني كلاب، وزيد الخير الطائي، ثم أحد بني نبهان، قال: فغضبت قريش، فقالوا: أتعطي صناديد نجد وتدعنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم»** متفق عليه.

٣٤- استئجار المشركين وشراء خدماتهم: وذلك بالقدر الذي تجيزه الشريعة، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: **«استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رجلا من بني الديل وهو من بني عبد بن عدي، هاديا خريتا، والخريت الماهر بالهداية، قد غمس حلفا في آل العاص بن وائل السهمي، وهو على دين كفار قريش، فأمناه، فدفعا إليه راحلتيهما، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال، فأتاهما براحلتيهما صبح ثلاث، وانطلق معهما عامر بن فهيرة والدليل فأخذ بهم طريق السواحل»** رواه البخاري.

٣٥- الهجرة في سبيل الله: قال تعالى: ﴿**وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢٠﴾ فَخَرَجَ مِنْهَا**

---

١ تيسير الكريم الرحمن، للسعدي، ص٣٤١، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

﴿خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة القصص: الآيتان ٢٠- ٢١).

وقال تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَى رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (سورة العنكبوت : آية ٢٦).

وقال جل وعلا: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (سورة النساء: آية ١٠٠).

وقد هاجر كثير من الصحابة إلى الحبشة في الهجرة الأولى والهجرة الثانية، وهاجر الصحابة إلى المدينة، وقدم كثير منهم الهجرة على متع الدنيا ومتاعها.

وخرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الطائف رجاء أن يستجيب أهلها لدعوته، أو يؤووه وينصروه على قومه، فآذاه أهلها، ثم هاجر صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المشرفة.

٣٦- الاختباء عن أعين الكافرين: قال تعالى عن أهل الكهف: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ (سورة الكهف: آية ١٠)، وقال جل وعلا: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾ (سورة الكهف: آية ١٦)، وقال سبحانه: ﴿وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴿١٩﴾ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَن

﴿تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ (سورة الكهف: الآيتان ١٩- ٢٠).

٣٧- الانتفاع بما توفره حمية العشيرة بلا مداهنة لهم: فعن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، قال: «**يا رسول الله! هل نفعت أبا طالب بشيء، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: نعم، هو في ضَحْضَاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار**» متفق عليه.

٣٨- الدخول عند الضرورة في جوار خيار المشركين مع البراءة التامة من الشرك وأهله: عن عائشة رضي الله عنها قالت: «**لما ابتلي المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا قبل الحبشة، حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدغنة، وهو سيد القارة، فقال: أين تريد يا أبا بكر؟ فقال أبو بكر: أخرجني قومي فأنا أريد أن أسيح في الأرض فأعبد ربي. قال ابن الدغنة: إن مثلك لا يخرج ولا يخرج؛ فإنك تكسب المعدوم، وتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق، وأنا لك جار، فارجع فاعبد ربك ببلادك**» رواه البخاري.

وعن عبد الله بن عمر قال: «**بينما هو -أي عمر- في الدار خائفًا؛ إذ جاءه العاص بن وائل السهمي أبو عمرو، وعليه حلة حبرة وقميص مكفوف بحرير - وهو من بني سهم، وهم حلفاؤنا في الجاهلية - فقال له: ما لك؟ قال: زعم قومك أنهم سيقتلوني إن أسلمت، قال: لا سبيل إليك -بعد أن قالها أمنت- فخرج العاص، فلقي الناس قد سال بهم الوادي، فقال: أين تريدون؟ فقالوا: هذا ابن الخطاب الذي قد صبأ، قال: لا سبيل إليه، فَكَرَّ الناس**» رواه البخاري.

٣٩- الهدنة والعهد مع المشركين للحاجة: عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، قال: «**ما منعني أن أشهد بدرا إلا أني خرجت أنا وأبي -حسيل-، قال: فأخذنا كفار قريش، قالوا: إنكم تريدون محمدا، فقلنا: ما نريده، ما نريد إلا المدينة. فأخذوا منا**

عهد الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة ولا نقاتل معه، فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبرناه الخبر، فقال: انصرفا نفي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم» رواه مسلم.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: **«كتب علي بن أبي طالب الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين يوم الحديبية فكتب: هذا ما كاتب عليه محمد رسول الله. فقالوا لا تكتب رسول الله، فلو نعلم أنك رسول الله لم نقاتلك. فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: امحه. فقال: ما أنا بالذي أمحاه. فمحاه النبي صلى الله عليه وسلم بيده، قال: وكان فيما اشترطوا أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثا، ولا يدخلها بسلاح إلا جلبان السلاح»** رواه مسلم.

٤٠ – فداء الأسرى: عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«فكوا العاني، يعني الأسير، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض»** رواه البخاري، وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، قال: **«بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل مكة، ففدى بها ناسا من المسلمين كانوا أسروا بمكة»** رواه مسلم.

الخاتمة

هذا الكتاب ما هو إلا مرور سريع على كثير من القضايا الملحة في العمل السياسي المعاصر، وكثير من قضايا الكتاب لم تأخذ حقها من البيان والدراسة، خصوصا وأن الكتاب قد تعرض لمئات القضايا التي يحتاج تفصيلها إلى مجلدات ضخمة، ولكن عزائي أني أحاول في عجالة المساعدة في استنقاذ ما يمكن استنقاذه من شباب الأمة الذين تردوا في هوة السياسات البدعية؛ ليصححوا المسار، ويعودوا إلى جادة الصراط المستقيم.

وقد تحتمل قضية أو قضيتين أو ثلاثة أو حتى عشرة من القضايا التي تناولها الكتاب وجهة نظر أخرى غير المذكورة هنا، وأستغفر الله العظيم من كل ذنب وخطيئة، ولكن الرؤية العامة في الكتاب المبنية على دراسة هذا الكم من القضايا الكثيرة لا تحتمل إلا الحذر من المشاركة في التخبطات السياسية لسلفية الإسكندرية.

وأنا أعلم أني بهذه المحاولة لن أسلم من القيل والقال، ولا من براثن التصنيف، ولا من الأحكام العامة التي يراد بها تغطية الحقائق المبثوثة، ولا من الفهم المغلوط للعبارات وتحميلها ما لا تحتمله، ولكني أخشى أن يفتري مفتر أني أكفر الداعية الفلاني أو الشيخ الفلاني من رموز سلفية الإسكندرية، بناء على بعض العبارات كوصفي مثلا لهذا الفعل أو ذاك بأنه موالاة للكافرين أو قولي إنهم وضعوا دستورا شركيا، متجاهلا الفرق بين وصفي لفعل بأنه موالاة للكافرين وبين أن أحكم على هذا الموالي بالكفر؛ فقد يكون والى من لا يحسبه كافرا وأنا أعلمه كافرا، أو ناصره فيما لا يظنه مناصرة تضر الإسلام، وأنا أحسبه مناصرة تضر بالإسلام. وهم كتبوا دستورا كفريا، ولكن الظن بهم أنهم فهموا في خاصة عقولهم معنى غير كفري، وظنوا أن هذا المعنى الذي لا وجود له في الواقع هو المراد من مواد الدستور...

وكم كنت أتمنى أن تكون نبرة الكتاب أقل حدة، ولكن خطورة القضايا، وكثرة التساهل فيها، وتسارع الأحداث، والتفاعل مع الواقع، أدى لبعض ذلك، وأسأل الله العفو والمعافاة لي ولكل مسلم أخطأت في حقه.

الملاحق

ملحق١: جدول مقارنة يبين أثر الديمقراطية في اختلاف وتناقض مواقف سلفية الإسكندرية:

ملحق٢: الصور

ملحق١

جدول مقارنة يبين أثر الديمقراطية في اختلاف وتناقض مواقف سلفية الإسكندرية

قبل	بعد
والواجب على كل مسلم في أي نزاع أن يطلب من خصمه التحاكم إلى من يحكم بينهما بالشرع من أهل العلم، ولا يحل له أبدًا أن يطلب التحاكم إلى المحاكم الوضعية التي تحكم بالقوانين التي وضعها الرجال بآرائهم، وإن اضطر إلى الوقوف أمامها لنيل الحق، فلا يطالب إلا بما يعطيه له الشرع، ويأمرهم بأن يعطوه حقه بشرع اللّه، حتى لو كان شرعهم يُعطيه أكثر أو أقل، وهذا عند الاضطرار، وحسبنا اللّه ونعم الوكيل.	التزام أحكام القضاء في كل النزاعات؛ لا سيما تلك التي أحد طرفيها مسلم، والآخر نصراني... وعدم الضغط على الجيش والحكومة لفرض مطالب سياسية طائفية، والرضا بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع في مثل هذه الأمور.
أما الديمقراطية فالمرجعية فيها للشعب، لا لأي شيء آخر، وإضافة قيد: "عدم مخالفة الشرع" للديمقراطية يجعلها شيئًا آخر، ليس هو الديمقراطية ولا هو الإسلام.	الديمقراطية التي قَبِلنا آلياتها هي كما صرح به برنامج الحزب منضبطة بضوابط الشريعة، نعني أننا لا نقبل أن يكون الحكم لغير اللّه، ولكننا نقبل مسألة الانتخابات على ما فيها من بعض المخالفات.
فأما الإخوان: فلدخولهم في حلبة الديمقراطية التي لا تعترف بإقصاء الآخر إلا عبر صناديق الانتخاب، مع السماح له بالتعبير عن كل	ليس مِن حق أحد إقصاء طائفة مِن الأمة ولا احتقارها.

آرائه، بينما الإسلام جاء لإزالة المنكر، وإقصائه باليد واللسان والقلب، ويطالب بإزالة المنكر من على وجه الأرض وليس فقط من منصة التشريع.	
نحن لا نستطيع أن نشارك في سياسة مبنية على خلاف ما نعتقد، فقضية الثوابت عندنا غالية جدًّا، وكذا قضايا المنهج، وقضايا العقيدة لا يمكن أن نضحي بها أبدًا.	تأمين استمرار المسيرة باستكمال بناء مؤسسات الدولة من ممارسة مجلس الشعب لصلاحيته وسلطاته، واستكمال انتخابات مجلس الشورى، وكتابة الدستور، وإتمام انتخابات رئاسة الجمهورية في موعدها، وتولي إدارة البلاد حكومة وطنية تُعبِّر عن إرادة الشعب.
لا نرى المشاركة في الانتخابات؛ خصوصًا إذا كان الأشخاص يدخلون ضمن الأحزاب العلمانية، وكلها الآن علمانية.	أصبح الوصول إلى جعل قضية مرجعية الشريعة الإسلامية، وضبط الحريات بالشرع وثوابت مجتمعنا المسلم مِن قِبَل الليبراليين أنفسهم، مكسبًا كبيراً لا يمكن لأحد أن يزايد عليه، وقد تم بحمد الله ذلك في مبادرة الوفاق.
إقامة الخلافة التي بها تجتمع كلمة المسلمين فرض وواجب على المسلمين، وعودتها على منهاج النبوة مما بشر به النبي.	تأسيس العلاقات الخارجية مع الدول والشعوب الأخرى على الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة، والتعايش السلمي، وحسن الجوار، وعدم الاعتداء، وحل القضايا العالمية والإقليمية عن طريق التفاوض وليس

	الصراعات المسلحة، واحترام العهود والمواثيق المبرمة، وعدم الزج بالبلاد في نزاعات إقليمية أو تحالفات عالمية لا تحافظ على مصالح البلاد ونهضة الأمة.
وضوح السلفيين، وثباتهم على مبادئهم، ووفاءهم بالتزاماتهم، صار سمة أساسية لهم.	فلن أكرر هنا ما ذكرتُه مِن أن الخيار الشرعي الوحيد في التعامل بين الأغلبية المسلمة وبين الأقلية النصرانية في مصر، هو: أن يتعلم أهل كل دين دينهم وعقائدهم.
ذلك أنهم ما تولوا الرياسة والولاية أصلًا باسم الدين، ولا نسبوا أنفسهم إلى القيام بواجباته، هم يقسمون صراحة على إقامة دساتيرهم وقوانينهم الوضعية، التي يعلم الكافة مخالفتها للشريعة المخالفة الكفرية، بل لا يتولى أحدهم منصبه إلا بمثل هذا القسم	حين يقسم رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، وضباط الجيش والشرطة، وأعضاء مجلس الشعب والشورى، يقسمون على احترام الدستور، الذي ينص على أن حكم اللّه لا يمكن أن يعارض، فهذا شيء عظيم جدًا
تصريحات من يقول لكاتب أولاد حارتنا: بأن الإسلام لا يمنع الإلحاد والإباحية في الأدب، ويعطيه قلمًا ليكتب، من التنوير؟! ولا أظن أنه لا يعلم حقيقة كتابات هذا الكاتب عبر تاريخه	لماذا لم تتأثر الدعوة السلفية بتصريحات لأبو الفتوح المنحازة لرواية أولاد حارتنا، على الرغم من أن خصومه يتخذونها حجة للهجوم عليه؟ - بصرف النظر عما إذا كانت هذه التصريحات قديمة أو حديثة، نحن نطبق مثالًا عمليًا في قضية النصح للحاكم، ولم نختره على أنه مرشح سلفي، كما لا نطمع في أن يكون مطابقًا لنا في كل المواقف،

	والاختلافات موجودة وستظل، وفي نفس الوقت ننكر عليه ما يخالف فيه الدليل، وتصريحاته حول أولاد حارتنا بنيت حول حوار شخصي له للكاتب نجيب محفوظ، وقوله: إنه لم يقصد في روايته اللّه ولا الأنبياء
أما في الماضي قبل الثورة فكانت موازين القوى تفرض على كل من يشارك أن يتنازل عن ثوابت عقدية، لا يمكن أن نتنازل نحن عنها، لا بد أن يقبل أن يقال له على سبيل المثال: إذا جاءت صناديق الاقتراع برئيس قبطي أو زنديق هل تقبل أم لا؟! أنا لا أخجل أن أقول: قال اللّه عز وجل: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء: آية ١٤١)	المحاور: حد من الإخوان بيقول: لو الديمقراطية التي نتكلم عنها أتت في الصناديق دون تزوير بأحمد شفيق ده مرفوض. الدكتور ياسر برهامي: لا، إحنا طالما ارتضينا أنه يكون في صندوق، يعني هو الذي سيأتي بالرئيس القادم من غير تزوير، يبقى ليس لنا أن نتكلم بذلك، إحنا إللي قصرنا في حق الأمة وفي نصيحتها
ظن البعض إمكان التقارب بين أهل السنة وبين شر أهل البدع كالرافضة أو غلاة الصوفيين ونحوهم، بل ربما قبل التقارب مع أهل البدع المعاصرة كالعلمانيين والحزبيين والديمقراطيين	يعلن الحزب أننا أبناء الشعب المصري أحوج ما نكون في المرحلة الراهنة إلى المصالحة الوطنية الشاملة، والتي نعيد فيها التلاحم الشعبي والنسيج الوطني الواحد، تمهيدا لاستكمال مؤسساتنا السياسية الحرة، وأوضاعنا الأمنية المستقرة، والتخلص من حالة الفوضى والتشرذم، انطلاقا إلى نهضة

	اقتصادية عملاقة، ووثبة تنموية متميزة، تليق بنا كأمة متحضرة عظيمة، وتضعنا في مصاف الدول المتقدمة. إنها دعوة لجميع أطياف الشعب وتياراته الاجتماعية والسياسية والفكرية للتكاتف صفا واحدا، والتعاون على البر والتقوى، والعمل الجاد لبناء مصر القوية الحديثة، وإننا أبناء حزب النور في مقدمة صفوف العاملين لهذا الهدف والساعين لتلك الغاية
إنتم عارفين الإخوان أصلًا عاوزين مرشح مين للرئاسة، عاوزين سليم العوا، لما يطلع سليم العوا ويقول: إن سب الصحابة خلاف الأولى، أنا ما صدقت، لغاية ما سمعوها لي الإخوة مسجلة، خلاف الأولى! وأنه مع ما يفعل من سب الصحابة فلا تذهب صداقتنا، ولا تعاوننا، وعملنا من أجل مستقبل الأمة، وخلوا المسائل الصغيرة صغيرة، والمسائل الكبيرة كبيرة، سليم العوا موقفه إيه في قضية سوريا، ليه أخذ هذا الموقف، إن ده قتال فتنة، وإنه لا يستطيع أن ينصح الناس بشيء، مصيبة طبعًا بلا شك، الموضوع ده بسبب العقيدة في الشيعة، خلافه مع الدكتور	أحسن واحد في جهة الشخصية والكفاءة الدكتور سليم العوا، ولكن فرصه في الفوز وقبول الناس له للأسف أضعف الفرص، وأنا أقدر الرجل، والرجل ليس شيعيًّا، ومن يقول عنه شيعي ظالم له، له تعبيرات غير جيدة عن علاقته بالشيعة؛ لأنه لم يطلع منهم، ولم يتتبع كثيرًا من كلامهم كما تتبعناه نحن، لكن إحنا عندنا أرتكاريا من الشيعة، فبنعرف نجيب الخبايا، مش خبايا قوي، بس عايزه بحث قليل، هو ما بيدورش، وبيقولوله كلام تقية، كلام كويس جدًّا، فبيقبل هذا الكلام ويقول الخلاف محدود

يوسف القرضاوي حتى كان في قضية الشيعة	
نريد رئيسًا مؤمنًا باللّه ورسوله صلى اللّه عليه وسلم، يخاف اللّه ويتقيه، ويخشى عذاب الآخرة؛ لأن مَن لم يراقب اللّه في أمة مثل مصر؛ لم يقم بمسئوليتها أبدًا...، نريد رئيسًا يَكره الرئاسة ويُكره عليها، لا يطلبها ولا يفرح بها	ما كنا اتفقنا فيه مع الإخوان في أول الثورة أن المرحلة لا تحتمل أن يتقدم الإسلاميون بمرشح لهم من الرئاسة؛ لأن احتمالات السقوط أكبر للانهيار الذي تركت فيه البلاد والتجريف للكفاءات الذي تم في العهد البائد...، ومعلوم أن مقتضى ذلك أن يكون الرئيس الذي نختاره إما ليبراليًّا أو من المدرسة القومية
العلمانيين الإسلاميين الذين يمثلهم الآن الدكتور أبو الفتوح وغيره	لما اختلطنا بهم تبين أن معظم التصريحات المخالفة داخل الاتجاه الإصلاحي للجماعة سببها عدم المعرفة، أو التأويل الذي يحتاج إلى تبيين، أو عدم قدرة على الصياغة الصحيحة.
يدَّعي هذا الجيل أنهم فهموا الإسلام خطأ فتشددوا حتى اتصلوا بفكر الأستاذ البنا، ولكن تلاميذ البنا الحقيقيين يرون الآن فيهم خطرًا على الفكرة الإسلامية	التيار الإصلاحي الأكثر انفتاحًا وإقبالاً على الدعوة، ووضع العلاقة بين الجماعة والأمة في وضعها الصحيح الذي وضعه فيها الأستاذ حسن البنا رحمه اللّه، وأنزله اللّه منازل الشهداء
المسلم يسره هلاك أعداء الإسلام المحاربين،	لا دليل على المنع من تعزية المحاربين إذا كان

ويجوز له تعزية أهل العهد والذمة بألفاظ لا تدل على تعظيم موتاهم، أو الترحم عليهم، أو الاستغفار لهم، أو الشهادة لهم بالجنة، بل بنحو: اتق اللّه واصبر، والبقاء للّه، أما المحاربين فينبغي تبكيتهم وتبشيرهم بسوء المصير	في ذلك مصلحة للمسلمين... ومَن يبني الأمر على المصلحة ويعرف الواقع الحاصل؛ لا أراه إلا يجزم بوجود مصلحة بالتعزية، خصوصًا أن مجموعهم لا يصرح بالمحاربة، بل يلين الكلام للمسلمين
صفات النفاق، والفسوق، والعصيان، التي ملأت المجتمعات بسببهم، وتفرق الناس في صراعات جاهلية في متابعتهم، أهلكت القلوب والأبدان والبلاد والعباد. ولا شك أن القبول بتصدير أمثال هؤلاء، ورياستهم للمجتمع، والإقرار بولايتهم على المسلمين...، من أعظم ما يؤدي إلى فرقة المسلمين وهلاكهم في طاعة هؤلاء...،	كل القوى التي شاركت في التغيير من حقها أن تشارك في المسئولية واتخاذ القرار، وألا ينفرد فصيل معين بإدارة البلاد
رؤوس الضلال الدعاة على أبواب جهنم...، لا شك أن أهل البدع المعاصرة المنتسبين إلى الإسلام الداعين إلى الكفر والنفاق، من أصحاب المذاهب الإلحادية؛ كالعلمانيين، وأصحاب القوانين الوضعية، والديمقراطيين، والاشتراكيين، والوطنيين القوميين الذين يريدون هدم الرابطة الدينية للمجتمع وإقامة الرابطة الوطنية بدلًا منها، ومن ينادي بلزوم	تأتي قضية الحريات في مقدمة القضايا التي يختلف فيها الإسلاميون مع الاتجاه الليبرالي في صياغة الدستور الجديد، مع أن استجلاء كل طرف لحقيقة موقف الآخر أن يضيق الخلاف أو يلغيه إذا صدقت النوايا والمقاصد

اتباع الغرب وتقليده، وكذا سائر الأحزاب القائمة على خلاف مبدأ أو مبادئ دين اللّه سبحانه...، كل هؤلاء ينطبق عليهم هذا الوصف	
قلب اللّه قلوب أقوام فصاروا يقبلون اليوم بما كانوا يهتفون ضده بالأمس، ويعتبرونه خيانة للأمة، وعمالة لأعدائها، وتضييعًا لقضاياها المصيرية؛ بمجرد أن وصلت أحلامهم إلى السلطة إذا بهم يقدمون التنازلات عن المبادئ الراسخة والثوابت المنهجية للأعداء، بلا ثمن، إلا ما يتوهمونه من أن الغرب قد يعيد النظر في موقفه من جماعتهم؛ ليسمح لها، أو ليضغط على الحكومة لتسمح لها بالوجود في اللعبة السياسية. ولا ندري ماذا يكون الحال لو وصلوا هم إلى السلطة وليست فقط أحلامهم؟!...	وجود المعارضة المادية يمثِّل أحد أهم جوانب التوازن في نظام الدولة الحديثة، وعندما يصل للحكم فريق يؤمن بالمرجعية الإسلامية فمن الطبيعي أن تنظم القوى العالمانية صفوفها، وأن تمارس معارضة مادية موضوعية ذات طابع أيديولوجي أمام الفصيل الإسلامي الحاكم
العمل الدعوي مستهلك بطبيعته لوقت الإنسان وطاقته، حتى ربما لا يجد وقتًا لنفسه، فيجور عليها وعلى حاله وقلبه، فكيف بمن يشارك في لعبة سياسية مليئة بالقاذورات، والمداهنات، وأنواع النفاق.	إن قرار محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قانون الضبطية القضائية أعاد الأمور إلى نصابها الطبيعي، وجدد الثقة بالقضاء المصري

ملحق٢

الصور

د. ياسر برهامي والنصراني بولا يلتقطان صورا تذكارية لعملهم في الجمعية التأسيسية للدستور

د. ياسر برهامي مع النصراني الحاقد هاني رمزي ويجمعهم العلم المصري

أدعياء السلفية يحمون الكنائس

أدعياء السلفية يحمون مراكز الشرطة

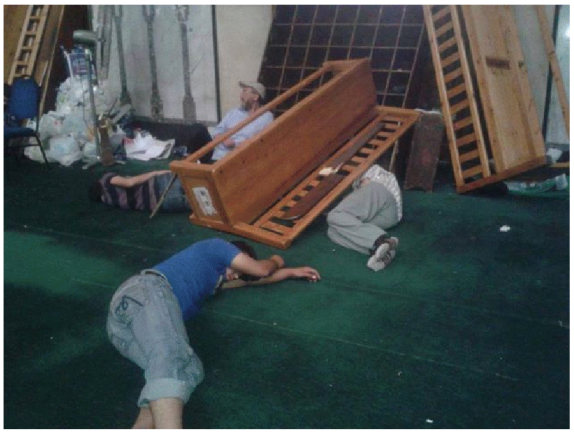

أصبح حصار المساجد ومهاجمتها من عادة المجرمين ولا تشارك سلفية الإسكندرية في حمايتها

الأخ محمد خالد رحمه الله أحرقه بلطجية الداخلية؛ لأنه كان يعمل في محل اسمه مؤمن في بورسعيد، ولم تكلف سلفية الإسكندرية نفسها استنكار قتله ولا تعزية أهله، أما المجرم الرافضي الهالك حسن شحاتة فيدين د. ياسر برهامي قتل الجماهير له، ويطالب بمحاكمة شرعية لقتلته، في فتوى له بعنوان: حول واقعة مقتل حسن شحاتة، منشورة على موقع صوت السلف. "كان هذا قبل أن يحرق الطواغيت لعنهم الله المسلمين في النهضة ورابعة".

حزب النور يشارك في الانقلاب العسكري

أحمد الزند رئيس نادي القضاة يقف مصفقا تحية لموقف حزب النور من القضاء

أحمد الزند رئيس نادي القضاة يحيي وهو جالس جبهة الإنقاذ لموقفها من القضاء

م. عبد المنعم الشحات يعانق الليبرالي عمرو حمزاوي

حزب النور حارب الإخوان من أجل جبهة الإنقاذ

أعضاء من حزب النور يقفون احتراما للنشيد الوطني

فهرس الكتاب

– نداء **٤**

– المقدمة **٥**

حال بني إسرائيل بعد النجاة من فرعون وحال الأمة اليوم ٥

سلفية الإسكندرية والصدام مع الإخوان والدفاع عن العلمانيين ٨

مشاركة سلفية الإسكندرية في انقلاب ٣٠-٦ ٩

سبب دراسة الكتاب للمشاركة الديمقراطية لسلفية الإسكندرية ١٠

– تمهيد: يبين أن الشطط في التعامل مع المستجدات الدعوية قبل الثورة أدى لبعض الغلو في فهم النصوص والتعامل مع الواقع **١٦**

أ- موقفهم من شعار إلا رسول الله ١٦

ب- افتراء أن عائشة رضي الله عنها اعتقدت عقيدة كفرية، ثم تعلمت العقيدة الصحيحة ١٩

– الفصل الأول: حكم العمل بالديمقراطية وآلياتها **٢٢**

المبحث الأول: الديمقراطية دين يناقض دين الإسلام ٢٣

١- الديمقراطية كفر ٢٣

٢- الديمقراطية شرك ٢٤

٣- الديمقراطية وثنية ٢٧

٤- الديمقراطية ردة ٢٨

٥- الديمقراطية طاغوت ٢٨

٦- الديمقراطية جاهلية ٢٩

المبحث الثاني: نظام آليات الديمقراطية نظام كفر بدين الإسلام ٣٠

١- يوجب الإسلام في الولاية العامة شروطا ٣١

٢- الإسلام لا يسوي بين اجتهاد أهل الحل والعقد، وآراء السوقة ٣٢

٣- قضية العلاقة بين الإسلام والوطن ٣٢

٤- يأمر الإسلام بوحدة الأمة الإسلامية وتآلفها ٣٢

٥- يكرس نظام آليات الديمقراطية مفهوم سيادة القانون ٣٣

٦- يختلف مفهوم شرعية الدولة في آليات الديمقراطية عنه في الإسلام ٣٤

٧- لا يعرف الإسلام تحديد الولاية بزمن معين ٣٤

٨- تدعو آليات الديمقراطية للفصل بين السلطات ٣٤

٩- تعمل آليات الديمقراطية على المساواة بين أفراد الشعب ٣٥

المبحث الثالث: إبطال خدعة "نقبل نظام آليات الديمقراطية ما اتفق مع الإسلام" ٣٩

١- لا توجد تجربة واحدة استطاعت أن تجمع بين الإسلام وبين نظام آليات الديمقراطية ٣٩

٢- كل صور تطبيق نظام آليات الديمقراطية تناقض الإسلام ٣٩

٣- لا يمكن شرح كيفية الجمع بين نظام آليات الديمقراطية ٤٠

والإسلام

٤- أسئلة لمن يطرح هذه الجمع الفلسفي بين الإسلام وآليات الديمقراطية ٤٠

٥- محاولة الدمج بين الإسلام وبين نظام آليات الديمقراطية، مثل محاولة الدمج بين الإسلام والقاديانية، والبهائية، والنصيرية ٤١

المبحث الرابع: حكم المشاركة في البرلمان ٤٤

١- حكم إقامة نظام برلماني ٤٤

٢- حكم المشاركة في البرلمانات مع البراءة مما بها من شركيات ٤٦

٣- الرد على من أجاز للإسلاميين الدخول في هذه البرلمانات ٤٨

٤- حكم الإسلاميين الذين يشاركون في البرلمانات ٥٠

٥- ماذا بعد رفض المشاركة في الديمقراطية وآلياتها ٥١

- الفصل الثاني: دستور طاغوتي ٥٥

المبحث الأول: الدستور الجديد دستور كفري ٥٦

١- الحكم بالطاغوت لا يزال قائمًا ٥٧

٢- صياغة المادة الثانية لا تعني دستوريًا إلغاء ما خالف الشريعة ٥٧

٣- كل مواد الدستور موضوعة للعمل بها ٥٨

٤- المادة الثانية مغلولة ومقيَّدة بكل مواد الدستور ٥٨

٥- الإيمان ببعض الإسلام والكفر ببعضه ردة عن الإسلام كله ٦٨

٦- تفسير الكفر بغير معناه الحقيقي لن يغير حقيقته الكفرية ٧٠

المبحث الثاني: الرد على شبهة أن هيئات إسلامية دعت للتصويت بنعم للدستور ٧٢

أولا- التصويت بالموافقة لا يعني دومًا عند القائلين به خلو الدستور من الكفر ٧٢

ثانيا- عند احتدام الفتن قد لا يوفق للصدع بالحق إلا القليل ٧٥

ثالثا- كثير من الدعاة من مدارس شتى، وبلدان متنوعة، نصوا وصرحوا بأنه دستور كفري ٧٨

- الفصل الثالث: تنازلات سلفية الإسكندرية بعد ممارستها الديمقراطية. ٨٣

المبحث الأول: تنازلاتهم في قضية تطبيق الشريعة ٨٤

١- تجاهل حقيقة الصراع بين المسلمين والطواغيت الكارهين للشريعة في مالي ٨٤

٢- الدعوة لالتزام أحكام القضاء الطاغوتي ٨٥

٣- مطالبة الشرطة بالحزم مع الخارجين على القانون ٨٩

٤- المناداة بتشكيل حكومة تكنوقراطية ٩١

٥- اختيار حزب النور نواب بعض الأحزاب غير الإسلامية لوكالة مجلس الشعب، ولعضوية لجنة وضع الدستور ٩٢

٦- الترخص في القسم على احترام الدستور والقانون المصريين ٩٣

٧- موقفهم المريب من انتخابات الرئاسية ٩٥

٨- ضعف الحديث عن تطبيق الشريعة ١٠٠

٩- التركيز على بعض العبارات التي تحمل معنى التغاضي عن بعض شعائر الإسلام ١٠٠

١٠- دعوة الكافرين إلى تعلم دينهم وعقيدتهم ١٠٣

المبحث الثاني: تنازلاتهم في قضية الولاء والبراء ١٠٥

١- الاعتذار عن الزنادقة ١٠٥

٢- القبول بوصول الطغاة للحكم ١٠٦

٣- مداهنة العلمانيين ١١٣

٤- المسارعة في أهواء المجلس العسكري ١٢٠

٥- موالاة رموز البدعة ١٣٤

٦- خذلان الجهاد في سوريا ١٤٠

المبحث الثالث: تنازلاتهم بدعوى الموازنة بين المصالح والمفاسد ١٤٣

١- رفض المشاركة في الثورة قبل بدايتها ١٤٤

٢- رفض المشاركة في الثورة بعد اشتعالها وظهور انهيار النظام ١٤٤

٣- الدعوة لتوقف الثورة أثناء اشتعالها ١٤٦

٤- التحذير بعد تنحي مبارك من تكرار مثل هذه الثورة في المستقبل ١٤٦

٥- القبول بكل الحكومات التي شكلها المجلس العسكري عقب تنحي مبارك ١٤٧

٦- الأوهام التي ظنوها في المشاركة في الانتفاضة الثالثة ١٤٨

٧- الموقف من تفجير خط الغاز المتجه لإسرائيل ١٤٩

٨- التعزية في هلاك إمام الكفر المحارب لله ولرسوله سرًّا وجهرًا شنودة ١٥٠

٩- استخدام دعوى موازنة المصالح والمفاسد لتبرير الغموض في إعلان اسم من يرشحونه للرئاسة ١٥٢

١٠- استخدام غطاء المصالح والمفاسد في مشاركتهم انقلاب ٣٠ يونيو ١٥٤

المبحث الرابع: سياسة سلفية الإسكندرية سياسة بدعية لا شرعية ١٦٠

١- بيان أن دعاوى اتباع السلف لا تصحح فساد العمل والتصور ١٦٠

٢- براءة السلف من هذه السياسة غير الشرعية ١٦٢

- الفصل الرابع: نحو سياسة شرعية معاصرة ١٦٦

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن عشر مسائل مهمة لفهم السياسة الشرعية المعاصرة ١٦٧

١- وقفة مع قضية منهج التغيير ومصطلح المنهج الحركي ١٦٩

٢- فهم المعنى الحقيقي لكلمة الفتنة ١٧٣

٣- معنى حرمة الدماء ١٧٥

٤- الرد على دعوى الانشغال بالدعوة والتربية حتى تستجيب الأغلبية ثم العمل على تطبيق الشريعة ١٧٦

٥- الحذر من ترك مدافعة الكافرين بحجة عدم توجيه بعض أهل ١٨٤

العلم الشباب لهذا الجانب، أو اختلاف أهل العلم في توصيف الواقع

٦- أولويات عمل الطليعة المتيقظة ١٩١

٧- تقديم الإسلام على متاع الدنيا ١٩٣

٨- عدم الركون على نشاط الدعاة أو التجمعات القائمة أو القادمة ١٩٤

٩- التنبه لخطورة الانتقال من تعصب للأحزاب التي انحرفت، إلى تعصب جديد للاختيارات الاجتهادية العملية التي تتبناها الطليعة المتيقظة ١٩٥

١٠- الاستزادة من زاد التقوى، ومراقبة سلوك القلب والبدن، والمسارعة في التقرب إلى الله جل وعلا، وخشية الله في السر والعلن، والتخلق بجميل الأخلاق ١٩٥

المبحث الثاني: تذكرة مختصرة بأربعين وسيلة من وسائل السياسة الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة ١٩٧

مقدمة: عن علاقة الوسائل النبوية في التغيير بمراحل تشريع الجهاد ١٩٧

١- بعض هذه الوسائل وإن كانت من السيرة النبوية إلا أنها منسوخة ١٩٧

٢- هذا قد يفهم منه القول بعدم نسخ مراحل الجهاد السابقة على قتال الكافرين كافة ١٩٩

٣- تفصيل الأحكام الشرعية المتعلقة بهذه الوسائل له موطن آخر ٢٠٠

تعداد أربعين وسيلة من وسائل السياسة الشرعية المنصوص عليها في القرآن والسنة ٢٠١

١- الدعاء ٢٠١

٢- الدعوة إلى الله جل وعلا ٢٠١

٣- عدم إهمال استقطاب الضعفاء والمضطهدين ٢٠٢

٤- عرض الدعوة على الزعماء والوجهاء وإرسال الرسائل للملوك والزعماء ٢٠٣

٥- إرسال السفراء والنقباء لتعليم الناس ٢٠٣

٦- استغلال المناصب في الدعوة ٢٠٣

٧- الأخوة الإيمانية ٢٠٤

٨- التحريض على القتال ٢٠٤

٩- النفقة في سبيل الله ٢٠٥

١٠- تجهيز المجاهدين ٢٠٥

١١- نية الجهاد ٢٠٥

١٢- الإعداد ٢٠٥

١٣- إفساد منافع الكفار المحاربين ٢٠٥

١٤- قطع التموين عن العدو ٢٠٦

١٥- المبادرة إلى الذود عن الإسلام وإن قل النصير ٢٠٦

١٦- مباغتة الكفار المحاربين ٢٠٧

١٧- اغتيال أئمة الكفر المحاربين ٢٠٧
١٨- قتال المشركين المحاربين في كثير من الأماكن ٢٠٨
١٩- الصبر والمصابرة ٢٠٨
٢٠- جمع الأخبار ٢٠٩
٢١- الحذر من كيد الكفار ٢٠٩
٢٢- خداع الكفار ٢١٠
٢٣- إغاظة الكفار ٢١٠
٢٤- السخرية من الكافرين ٢١٠
٢٥- الصدع بالحق، والصدع بالبراءة من الباطل ٢١١
٢٦- الجهر أمام الكافرين بما يكرهونه من الحق ٢١١
٢٧- الجهر بالحق وإن ظن البعض أن إظهاره مفسدة ٢١١
٢٨- تخويف الكفار ٢١٢
٢٩- الفرح بانتصار الكفار على من هم أشد منهم كفرا ٢١٢
٣٠- عدم التأسف لهلاك الكافرين ٢١٢
٣١- تفتيت صف الكفار ٢١٣
٣٢- الاستفادة من إسلام نبلاء القوم ٢١٣
٣٣- إعطاء المؤلفة قلوبهم ٢١٣
٣٤- استئجار المشركين وشراء خدماتهم ٢١٤

٣٥- الهجرة في سبيل الله ٢١٤

٣٦- الاختباء عن أعين الكافرين ٢١٥

٣٧- الانتفاع بما توفره حمية العشيرة بلا مداهنة لهم ٢١٦

٣٨- الدخول عند الضرورة في جوار خيار المشركين مع البراءة التامة من الشرك وأهله ٢١٦

٣٩- الهدنة والعهد مع المشركين للحاجة ٢١٦

٤٠- فداء الأسرى ٢١٧

- الخاتمة ٢١٨

- الملاحق ٢١٩

ملحق١- جدول مقارنة يبين أثر الديمقراطية في اختلاف وتناقض مواقف سلفية الإسكندرية ٢٢٠

ملحق٢- الصور ٢٢٨

- فهرس الكتاب ٢٣٤